المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم السياسات العامة و الأنظمة المقارنة

تخصص سياسات عامة ، الاتجاهات الجديدة و العولمة

سياسة المناطق الصناعية في الجزائر

– المنطقة الصناعية ولاية برج بوعريرج نموذجا –

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تخصص : سياسات عامة ، الإتجاهات الجديدة و العولمة

من إعداد الطالبة :

حريش كنزة

تحت إشراف :

أ . د زبيري رابح

السنــة الجامعية :

. 2014 – 2013

" من إجتهد وأصاب فله أجران، ومن إجتهد وأخطأ فله أجرُ واحد ".

حديث شريف

شُكر و تَقدِير

الشكر لله تعالى الذي وفقني على إتمام هذا العمل من غير حول مني ولا قوة ، فهو الذي له الفضل

أولا وأخيرا .

كما أتوجه بشكرالجزيل لأستاذي الفاضل " الاستاذ الدكتور زبيري رابح " على توجيهاته القيمة .

كما لا يفوتني عن تقديم الشكر و الإمتنان للأستاذة أعضاء لجنة المناقشة التي وافقت على مناقشة مذكرتي

الإهـــــــداء

إلى من حلم أن يراني أتخطى درجات العلم والنجاح وعلمني أن الحياة من دون علم لا معنى لها

" **أبي** "

الى من تعجز الكلمات عن ذكر مآثرها ، إلى الشمس التي أنارت دربي بوجودها، إلى التي لن اوفيها حقها مهما قلت فيها

" **أمي** "

إلى " **زوجي** " و رفيق دربي على تشجيعه و صبره .

إلى كل أفراد عائلتي الصغيرة والكبيرة صغارا وكبارا .

إلى سندي في الحياة **إخوتي و أختي**

إلى كل الأصدقاء والزملاء ،الذين تركوا بصماتهم في حياتي .

1. فهرس المحتويات :

مقدمـــة 15

الفصل الأول 25

الإطار النظري للمناطق الصناعية 25

المبحث الاول: ماهية المناطق الصناعية 27

المطلب الاول : مفهوم الصناعة 27

الفرع الاول : تعريف الصناعة : 27

الفرع الثاني : تصنيف الصناعة 28

الفرع الثالث : مراحل تطور الصناعة 29

الفرع الرابع: انواع الصناعة: 30

المطلب الثاني :مفهوم المناطق الصناعية 31

الفرع الاول :تعريف المناطق الصناعية : 31

الفرع الثاني : التفريق بين المنطقة الصناعية و مصطلحات مشابهة لها : 33

الفرع الثالث: نشأة المناطق الصناعية: 36

الفرع الرابع :أنواع المناطق الصناعية 37

المبحث الثاني مقومات و معاير انشاء المناطق الصناعية 40

المطلب الاول : مقومات انشاء المناطق الصناعية 40

الفرع الثاني : المواد الخام 41

الفرع الثالث :الايدي العاملة 43

الفرع الرابع :راس المال 44

الفرع الخامس :الطاقة 44

الفرع السادس :النقل..... 44
المطلب الثاني :معايير انشاء المناطق الصناعية..... 46
المطلب الثالث :التخطيط البيئى للمناطق الصناعية..... 49
الفرع الاول: تعريف التخطيط البيئي للمناطق الصناعية..... 49
الفرع الثاني :اسس التخطيط البيئي للمناطق الصناعية..... 50
المبحث الثالث: اهمية و اهداف المناطق الصناعية..... 52
المطلب الاول : اهمية المناطق الصناعية..... 52
الفرع الاول :حماية البيئة من أخطار التلوث الصناعي..... 52
الفرع الثاني: ترشيد التوسع الصناعي وتخصيص الاراضي المناسبة للاستعمال الصناعي..... 55
الفرع الثالث : تنظيم وتوفير مواقع جديدة للصناعات المنقولة من داخل المدن مع إرساء
قاعدة صناعية لها..... 56
الفرع الرابع تقديم الخدمات للمنشات الصناعية :..... 57
الفرع الخامس : دعم اقتصاد للمدن الصغيرة..... 59
الفرع السادس : تحقيق اللامركزية الصناعية..... 59
الفرع السابع :رفع كفاءة استخدام الأرض..... 60
الفرع الثامن :دور المناطق الصناعية في التنمية..... 60
المطلب الثاني :أهداف إقامة المناطق الصناعية..... 61
الفصل الثاني :..... 65
واقع المناطق الصناعية في الجزائر..... 65
المبحث الاول : تجربة الجزائر في المناطق الصناعية..... 67
المطلب الاول :الصناعة بالجزائر..... 67
الفرع الاول :خصائص قطاع التصنيع بالجزائر..... 67

الفرع الثاني : مزايا التصنيع..... 69
الفرع الثالث :سلبيات القطاع الصناعي في الجزائر..... 70
المطلب الثاني :المناطق الصناعية في الجزائر 70
الفرع الاول : التقسيم الوطني للمناطق الصناعية في الجزائر :..... 70
الفرع الثاني :ادارة المناطق الصناعية..... 72
الفرع الثالث : تسير المناطق الصناعية 73
الفرع الرابع :انواع المناطق الصناعية..... 76
المطلب الثالث :إدماج الاهتمامات البيئية في السياسة الصناعة في الجزائر 81
1الفرع الاول : الإطار القانوني..... 81
الفرع الثاني : المواجهة الاقتصادية للتلوث 83
الفرع الثالث : تصنف الانشطة الملوثة و الخطرة على البيئة..... 88
المبحث الثاني : سياسة الجزائر في تطوير المناطق الصناعية 89
المطلب الاول : برامج اعادة تاهيل المناطق الصناعية..... 90
الفرع الثاني :البرنامج الخاص بولايات الجنوب..... 91
الفرع الثالث: البرنامج الخاص بولايات الهضاب العليا 92
الفرع الرابع :البرنامج الخاص بولايات الهضاب العليا الموسعة :..... 92
المطلب الثاني : الصورة الجديدة للمناطق الصناعية في الجزائر حسب البرنامج الوطني
الاستشرافي للمناطق الصناعية للفترة 2012-2017:..... 92
الفرع الاول :خلفية إعداد البرنامج:..... 92
الفرع الثاني :مراحل الانجاز..... 93
الفرع الثالث :المبادئ الأساسية لاختيار المناطق الصناعية..... 94
المبحث الثالث :المنطقة الصناعية لولاية برج بوعريرج..... 98

المطلب الاول :الصناعة بولاية برج بوعريريج 98
الفرع الاول :تمركز الصناعة في ولاية بج بوعريريج 98
الفرع الثالث :تسيير المنطقة الصناعية..... 100
الفرع الرابع :إعادة تأهيل المنطقة الصناعية برج بوعريرج: 102
المطلب الثاني :دور المنطقة الصناعية برج بوعريريج في تنمية الولاية..... 102
الفرع الاول :دور المنطقة الصناعية برج بوعريريج 103
الفرع الثاني :دور المنطقة الصناعية في التنمية المستدامة 108
الخاتـمة..... 112
الملاحق 123
قائمة المصادر والمراجع 115

1-فهرس الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	توزيع المؤسسات الصناعية الخاصة حسب الفروع	71
02	1-التقسيم الوطني للمناطق الصناعية في الجزائر	74
03	المناطق الصناعية المستفيدة من البرنامج برنامج النمو 2005-2009	94
04	معايير انشاء المناطق الصناعية2012-2017	99
05	المواقع الجغرافي للمناطق الصناعية الجديدة2012-2017	100
06	المعطيات الاجمالية لبرنامج 2012-2017	101
07	التقديرات المالية للبرنامج2012-2017	101
08	جرد المؤسسات والأراضي المجزأة بالمنطقة الصناعية برج بوعريريج	104
09	توزيع المؤسسات بالمنطقة الصناعية برج بو عريريج حسب القطاعات	105
10	توزيع مناصب الشغل في المنطقة الصناعية حسب القطاعات	108
11	توزيع مناصب الشغل حسب القطاعات بولاية برج بوعريريج	110
12	المناطق الصناعية المراد إنشاؤها في الخماسي2010-2014	113

1. فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	جرد المؤسسات والأراضي المجزأة بالمنطقة الصناعية برج بوعريريج	104
02	توزيع المؤسسات بالمنطقة الصناعية برج بو عريريج حسب القطاعات	106
03	عدد مناصب الشغل حسب القطاعات بالمنطقة الصناعية برج بوعريريج	109
04	توزيع مناصب الشغل حسب القطاعات	111
05	اليد العاملة بالمنطقة الصناعية	111

الملخص :

تتناول هذه المذكرة موضوع " المناطق الصناعية في الجزائر" مع التركيزعلى ولاية **برج بوعريريج** ، وقد تم ذلك من خلال التطرق للإطارالنظري الذي تناولنا فيه ماهية المناطق الصناعية و ميزنا بين مختلف أنواعها ، إظافة لتبيان المعايير والمقومات الأساسية الواجب توفرها في أي منطقة صناعية ، كما نوّهنا للأهمية البالغة التي تتمتع بها المناطق الصناعية ومختلف الأهداف التي تسعى لتهديدها ، وذلك دون إغفال أهمية التخطيط البيئي للمناطق الصناعية .

كما تم التطرق أيضا لتجربة الجزائر في المنطقة الصناعية من خلال إبراز مناطقها الصناعية مع ذكر البرامج التي تمّ اعتمادها من قبل السلطات الجزائرية للنهوض بهذه المناطق لتفعيل دورها في الإقتصاد الوطني و قد أسقطنا ما تم دراسته بشكل أدق و أوضح على المناطق الصناعية في **ولاية برج بوعريرج** وذلك بالتركيز على ما أضافه وجود هذه المنطقة في إقليم الولاية .

Abstract

Le mémoire présenté traite "**les zones industrielles en Algérie**", en centralisant la wilaya de Bourj Bou Arréridj. On a procédé dans le cadre théorique à la présentation des zones industrielles d'une manière générale, de leurs différentes catégories, les normes, ainsi que les constructives d'une zone industrielle, en outre, on a insisté sur l'importance de ces zones, ainsi que les dangers qu'elles courent, sans oublier leurs structure écologique.

On a établi le portrait d'une expérience algérienne dans le domaine, comme on a insisté sur les différentes zones industrielles, en exposant le programme suivi par les autorités algériennes pour promouvoir ces zones et aboutir a leurs activation dans le carde de l'économie nationale. On a projeté notre étude d'une manière précise et spécifique sur les zones

industrielles dans la wilaya de Bourj Bou Arréridj , et le rôle joué par ces dernières au sein de ce territoire

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول : الإطار النظري للمناطق الصناعية

المبحث الأول : ماهية المناطق الصناعية

المطلب الأول : مفهوم الصناعة

المطلب الثاني : مفهوم المناطق الصناعية

المبحث الثاني : مقومات و معايير إنشاء المناطق الصناعية

المطلب الأول :مقومات إنشاء المناطق الصناعية

المطلب الثاني : معايير إنشاء المناطق الصناعية

المطلب الثالث : التخطيط البيئي للمناطق الصناعية

المبحث الثالث : أهمية و أهداف المناطق الصناعية

المطلب الأول : أهمية المناطق الصناعية

المطلب الثاني : أهداف المناطق الصناعية

الفصل الثاني : واقع المناطق الصناعية في الجزائر

المبحث الأول : التجربة الجزائرية في المناطق الصناعية

المطلب الأول : الصناعة في الجزائر

المطلب الثاني : المناطق الصناعية في الجزائر

المطلب الثالث : إدماج الإهتمامات البيئية في سياسة الصناعية في الجزائر

المبحث الثاني : سياسة الجزائر في تطوير المناطق الصناعية

المطلب الأول : برامج إعادة تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر

المطلب الثاني : الصورة الجديدة للمناطق الصناعية حسب البرنامج الإستشرافي 2012-2017

المبحث الثالث : المنطقة الصناعية لولاية برج بوعريريج

المطلب الأول : الصناعة بولاية برج بوعريريج

المطلب الثاني : دور المنطقة الصناعية في تنمية الولاية

الخاتمة

مقدمـــة

مقدمة:

تعتبر الصناعة اساس التقدم الاقتصادي و الاجتماعي و الحضاري لأي دولة في العالم باعتبارها نشاط اقتصادي يتميز بدرجة عالية من التداخل الاقتصادي ،اذ انها تعد العمود الفقري لتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية ، فضلا عن التأثير المباشر في زيادة القيمة المضافة للدخل الوطني، كما تساهم أيضا في تغيير بيئات توطنها جغرافيا إسهاما فعالا بحكم ما تزرعه من قيم و مفاهيم تؤثر في التركيب الاجتماعي.

و في سبيل تنمية هذا القطاع حضيت قضية إنشاء و تطوير المناطق الصناعية بأهمية كبيرة من قبل الدول والحكومات نظرا لأهميتها بالنسبة لعملية التنمية الصناعية ودورها في تحقيق تنمية مستقرة ومتوا زنة عبر كل المناطق، وتراعي جميع الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية للعمل على أن تكون هذه التنمية المنشودة مستمرة في إطار ما يعرف بالتنمية المستدامة

.إن المناطق الصناعية تمثل أداة فعالة ضرورية لتشجيع وترقية الاستثمار، و توسيع نطاق تأسيس الصناعات بما يلبي حاجيات الاقتصاد الوطني ويهيئ المناخ اللازم لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة حتى تكون فعالة لتحقيق الأهداف

التنموية على المستويين المحلي و الوطني. فوجود المناطق الصناعية في كافة الأقاليم والمدن الكبرى له أهمية كبرى بالنسبة للتنمية، حيث أنها ستخلق جوا ملائما لاستقرار الصناعة وجذب الاستثمارات الوطنية ا والأجنبية لتوافرها على المزايا المساعدة في استقطاب هذه الاستثمارات مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق نوع من التوازن الجهوي و الإقليمي. لكن المصانع الموجودة بداخلهاو نتيجة نشاطها تؤدي إلى طرح النفايات بجميع أنواعها التي تؤدي إلى تلويث الوسط الحيوي الذي نعيش فيه.حيث أدى هذا الوضع إلى اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير من طرف الحكومات عند اختيار مواقع المناطق الصناعية، إذ تراعي المعايير البيئية بشكل أساسي عند اقامتها وذلك للمساهمة في المحافظة على البيئة التي هي مطلب رئيسي من مطالب التنمية المستدامة.

على الرغم من أن المناطق الصناعية كأقطاب نمو يعول عليها في تجسيد هذا الطموح حسبما أثبتته تجارب عديدة ،كونها مناطق لها قدرة عالية على الدخول مباشرة في علاقات عضوية مع مجتمعها المحلي ا والإقليمي.

في السنوات الأخيرة زاد الوعي بدور هذه المناطق في مجال تطوير وتنمية المؤسسات عبر العالم مما دفع بالعديد الدول إلى دعم إنشاء وتحديث المناطق الصناعية وتوجيهها ادو المناطق الداخلية والمحلية الأقل نموا.

و الجزائر كغيرها من الدول كرست اهتماما بيلغا وواضحا للمناطق الصناعية منذ سنوات استقلالها الاولى ،و ذلك من خلال مجمل التشريعات التي نظمت هذه المناطق اظافة الى البرامج تهيئتها و دعمها بهدف توفير الجو الملائم لتفعيل دورها و تعزيز قدرتها في دعم الاقتصاد الوطني.

الإشكالية :

ماهي السبل التي تبنتها الجزائر من اجل تطوير مناطقها الصناعية لدعم التنمية ؟

التساؤلات الفرعية :

- ماهي المناطق الصناعية ؟ و ماهي معايير انشائها ؟
- ماهي اهم البرامج التي اعتمدتها الجزائر لاعادة تهيئة مناطقها الصناعية ؟
- ماذا اظافة المنطقة الصناعية بولاية برج بوعريريج الى التنمية داخل الولاية ؟

حدود الدراسة :

لكل بحث علمي حدود زمانية و أخرى مكانية تميزه عن غيره من البحوث و هي كالأتي :

<u>الإطار الزماني</u>: حددت الدراسة في إطار زماني منذ بداية القرن العشرين للجزء المتعلق بالمناطق الصناعية بصفة عامة ومنذ استقلال الجزائر 1962مرورَا

بأهم المحطات التي أثرت على الصورة الحالية للمناطق الصناعية إلى غاية إجراء بحثنا .

الإطار المكاني : إرتكز موضوع المناطق الصناعية في بعده المكاني على الدول غربية عامة و المتقدمة منها خاصة (بريطانيا ،فرنسا ، إيطاليا ...) ، إلا أن دراستنا لم تقتصر على هذه الدول فقط بل تجاوزت ذلك إلى دراسة المناطق الصناعية في الجزائر بشكل عام و المنطقة الصناعية لولاية برج بوعريريج كنموذج للدراسة .

الفرضيات :

- إقامة المناطق الصناعية مهمة و تخضع في إنشائها إلى معايير صارمة .
- التطبيق الجيد لبرامج إعادة تهيئة المناطق الصناعية يفعل دورها .
- المنطقة الصناعية لولاية برج بوعريريج من أهم المناطق الصاعدة .

أسباب اختيار الموضوع :

- موضوع المناطق الصناعية من أكثر المواضيع التي لقيت اهتماما في الآونة الأخيرة خصوصا بعد توجه معظم بلدان العالم نحو الرأسمالية .

- أصبحت المناطق الصناعية من أكثر الشروط المطلوبة عند اختيار المستثمرين لمواقع إنشاء مصانعهم .
- إهتمام الجزائر الواضح بالمناطق الصناعية وبإعادة تهيئتها لاعتمادها عليها كمطلب لتحقيق التنمية الشامة .
- ندرة الأبحاث التي تناولت هذا الموضوع رغم خوض الإعلام قي هذا الموضوع .

أهداف الدراسة :

- تبيان أهمية المناطق الصناعية بالنسبة للتنمية المحلية
- تساعد هذه الدراسة في معرفة كيفية تحديد الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية من أجل إنشاء المناطق الصناعية وأثرها فيما بعد على البيئة والمجتمع، من أجل الحفاظ على الثروات الخاصة والعامة وإبرازها دائما في المظهر الحضاري الذي نسعى إلى تحقيقه من خلال هذه الدراسة الذي يجب أن يتوافق مع مبادئ التنمية المستدامة.
- تسليط الضوء على المعايير التي يجب اعتمادها في إنشاء المناطق الصناعية
- التركيز على الأبعاد البيئية التي يجب مراعاتها داخل هذه المواقع
- اعتبار المناطق الصناعية كأداة للتنمية المحلية .

أدبيات الدراسة :

إن الدراسات السابقة في هذا الموضوع قليلة جدا إن لم نقل نادرة خاصة المتخصصة منها و من أهمها :

1-مصبح نائل محمد إبراهيم ، **أهمية المناطق الصناعية على النمو الاقتصادي داخل قطاع غزة حالة دراسية مدينة غزة الصناعية،** رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الأزهر غزة كلية الإقتصاد و العلوم الإدارية ،2012.

2-البظ وائل وجيه رضا ، **محددات انشاء المدن الصناعية في محافظة نابلس وانعكاساتها على البيئة و المجتمع و التعليم الصناعي** ، رسالة ماجستير غير منشورة ،فلسطين ،جامعة النجاح الوطنية ،2000.

3-خبابة صهيب ،**دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة الأورو مغاربية دراسة مقارنة بين فرنسا والجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة فرحات عباس سطيف ،2011 .

منهجية الدراسة :

يعرف المنهج بأنه : "الطريقة التي يسلكها الباحث للوصول الى نتيجة معينة" كما يعرف أنه :"مجموعة من القواعد التي يتم وضعها بقصد الوصول الى الحقيقة في العلم ".

والحقيقة إن طبيعة موضوع بحثنا يتطلب استعمال العديد من المناهج و المقاربات العلمية لتحليل ظاهرة المناطق الصناعية في الجزائر و تم الاعتماد على المناهج و المقتربات التالية :

المناهج :

المنهج الوصفي : يرتبط هذا المنهج بظاهرة معاصرة معينة قصد وصفها و تفسيرها بدقة فيمكن أن يأخذ شكلا كيفيا بوصف الظاهرة و توضيح خصائصها كما قد يأخذ شكلا كميا بوصفها بالأرقام و توضيح مقدار هذه الظاهرة و حجمها. و قد استخدم في هذه الدراسة من خلال وصف المناطق الصناعية بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة بتوضيح أنواعها و كيفية إدارتها و تسييرها .

منهج دراسة الحالة :استوجبت دراستنا الإعتماد على منهج دراسة الحالة الذي يرتكز على دراسة ميدانية لحالة واحدة متفردة في خصائصها المتمثلة في المنطقة الصناعية لولاية برج بوعريريج

المقتبرات :

المقترب التاريخي :يرتكز لمقترب التاريخي على تفسير الظواهر الآنية بالرجوع إلى ماضيها ،إذْ لا يمكن فهم و تفسير المناطق الصناعية في صورتها الحالية دون الرجوع بدايات نشأتها حيث تناولنا في بحثنا نشأة المناطق الصناعية في العالم منذ بداية القرن العشرين ،ثم إلى بداية ظهورها في الجزائر .

المقترب القانوني :أحد الأدوات المنهجية الذي يتضمن تحليل المواد القانونية و هياكلها التنظيمية ، و قد استعملناه في تحليل القوانين المنظمة و المسيرة للمناطق الصناعية في الجزائر بالإضافة إلى القوانين المتعلقة بإدماج البعد البيئي في العملية الصناعية .

المقترب النسقي : يشير إلى مجموعة النشاطات و التفاعلات التي تسعى إلى اتخاذ القرار من خلال تفاعل المدخلات و المخرجات و تجسد استعمالنا له من خلال إعادة تهيئة المناطق الصناعية بتخصيص برامج وعينة لتحقيق الهدف المبتغى .

صعوبات الدراسة :

يمكن تلخيص اهم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا البحث فيمايلي :

- ندرة المراجع المتخصصة و صعوبة الحصول عليها .
- عدم توفر معطيات البحث بصورة كافية باللغة العربية خاصة منها الرسمية مما استدعى ترجمتها التي تتطلب جهدا و وقتا .
- صعوبة الحصول على معلومات من الجهات المختصة و ان وجدت تكون مذكورة في دراسات سابقة و غير محينة .

الفصل الأول

الإطار النظري للمناطق الصناعية

منذ القرن العشرين بدأت فكرة المدن والمناطق الصناعية ، تتبلور لدى الكثير من دول العالم مثل بريطانيا وايطاليا والولايات المتحدة الأمريكية ، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية وكنتيجة للتطور التكنولوجي والصناعي ، ازداد عدد المجمعات الصناعية في تلك البلدان زيادة كبرى ، وانتشرت والمناطق الصناعية أيضا بالعديد من دول الغربية ، حيث استغرق إنشاؤها سنوات طويلة.

أما بالنسبة للبلدان النامية ، فان برامج التقدم والتطوير الصناعي تستخدم العديد من تصميمات المناطق الصناعية كوسيلة من الوسائل المساعدة في ازدهار الصناعات الصغيرة و تحقيق اللامركزية الصناعية إن اختيار المواقع الصناعية المناسبة يعد جزءا مهما من التحليل المكاني للأنشطة الصناعية وتحديد عوامل انشائها لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة وكاملة .كما يتطلب تطور الصناعة وتوطينها تجهيزا مناسبا للمناطق الصناعية بطرق مواصلات ذات قوة كبيرة، ومجمعات سكنية مجهزة بأسس حياة مشتركة هامة.

المبحث الاول: ماهية المناطق الصناعية

لا يمكن التطرق الى موضوع المناطق الصناعية دون معرفة المفهوم الحقيقي للصناعة

المطلب الاول : مفهوم الصناعة

تعد الصناعة عملية معقدة تمتد جذورها الى بنية المجتمع و تؤثر في تركيبة الحضاري و المادي بما يؤدي الى تطوره اقتصاديا و اجتماعيا و عمرانيا , و في الوقت نفسه تتاثر الصناعة بالعوامل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية لذلك المجتمع , و اذا اريد للصناعة ان تساهم بفعالية في تطوير المجتمع و نموه فلنه يفترض ان يتبنى خطة تصنيع على اساس الاستغلال الامثل و الاكفء للموارد و الامكانيات المتاحة في الدولة [1]

الفرع الاول : تعريف الصناعة :

الصناعة هي ذلك النشاط الصناعي غير الفلاحي الذي يسعى الى انتاج او احداث تعديل على الاشياء و المواد بهدف غاية محدودة . بل اوسع من ذلك حيث تشمل جميع الفنون و المهن و القدرات و تطبيقات العلوم المختلفة فهي جميعها تدخل في مفهوم الصناعة. [2]

و هي عبارة عن ممارسة لنشاط بشري بهدف تحويل مادة أو أكثر إلى مادة أخرى جديدة تمتاز بخصائص معينة وقد تخضع لشروط خاصة عند إنتاجها من أجل سهولة تسويقه أو من اجل أداء وظيفي معين لها[3].

كما انها عملية التحويل المستمر و بكميات كبيرة للمواد الأولية إلى منتجات يسهل نقلها،و المقصود من كلمةمستمر استبعاد النشاط الحرفي واليدوي، وتعبير يسهل نقلها استبعاد عمليات البناء مفتاح التطور الاقتصادي للأقاليم وجزاءا أساسيا من مفردات التنمية الاقتصادية على

---

[1]-كمال كاظم بشير الكناني ، **الموقع الصناعي و سياسات التنمية المكانية** ،(عمان : دار الصفاء للنشر و التوزيع دط ،2008)،ص61

[2]-بهيج شعبان ،**جغرافية العالم الصناعية** ،(الجزائر :الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ،1972)،ص 5

[3]- محمد ازهر سعيد السماك ،**المواقع الصناعية و تقييم المشروعات ودراسة الجدوى**،(عمان :دار زهران، 1987)، ص50

المستوى القومي .فالنشاط الصناعي يؤمن إنتاج السلع والخدمات واستغلال الثروات المادية والبشرية لإشباع حاجات المجتمع ضمن مجالات الإنتاج والاستهلاك والتشغيل، ويعتبر قطاع الصناعة قطاع محركا لخطط التنمية وخاصة في البلدان النامية[1]

الفرع الثاني : تصنيف الصناعة

حيث يمكن تصنيف الصناعة بعدة طرق ومنها التصنيفات التالية:

أ- حسب نوع الصناعة وتشمل الصناعات.

•الاستخراجية.

•التحويلية.

•التجميعية.

•التوزيعية.

ب- .حسب نوع الإنتاج وتشمل الصناعات.

•الكيماوية.

•البترولية.

•المعدنية.

ج- حسب عدد العاملين وتشمل الصناعات.

•محدودة الكثافة العمالية.

•اعتماد كلي على الأيدي العاملة.

د- حسب الآثار البيئية الناتجة عن العمليات الإنتاجية وتشمل الصناعات.

•الخفيفة.

[1]-بهيج شعبان ،**جغرافية العالم الصناعية** ،المرجع السابق ،ص6

•المتوسطة.

•الثقيلة[1].

الفرع الثالث : مراحل تطور الصناعة

و قد مرت الصناعة بمراحل عديدة منذ المجتمع البدائي وصولا الى المستوى المتطور الذي تتمتع به الصناعة في المرحلة المعاصرة وتلخص هذه المراحل فيما يلي :

أ- مرحلة الصناعة المنزلية :

حيث بدات في الاول بشكل انشطة منزلية ضمن القطاع الريفي الزراعي , اذ كانت المراة تقوم بصنع و حياكة الملابس و الغزل و النسيج اما الرجل يقوم بصناعة ادوات العمل و الطبخ و غيرها من الادوات الضرورية للمنزل و الانتاج

ب- المرحلة الحرفية :

تجلت بوادر هذه المرحلة حين بشكل تدريجي عبر الزمن لتطور العمل حيث تحول بعض المنتجين المنزلين الى افراد متخصصين في نشاط معين كحرفين و صناع كالحدادين و النجارين و الصاغة ...الخ .وتوجيه سلعهم الى السوق بصفة سلع صناعية مطلوبة من المستهلك .

ت- المرحلة التعاونية الراسمالية البسيطة :

حيث ظهر مايسمى بالمشغل الصغير . وفيه يقوم رب العمل و المنتج باستخدام العمال الحرفين الاخرين مقابل اجور معينة لصنع منتجات باستخدام تقنية يدوية .

ث- مرحلة المشغل الراسمالي :

[1]-خالد عبد الرحمان الهيتي ،اكرم احدم الطويل ،جمال محمد النعيمي ،**اساسيات التنظيم الصناعي** ،(عمان :دار الزهران للنشر و التوزيع ،دط ،1997)،ص 144

عبارة عن ورشة عمل تظم مجموعة كبيرة من العمال تحت اشراف رب العمل باستخدام ادوات يدوية بوجود تقسيم العمل .[1]

ج- مرحلة الصناعة الالية :

في هذه المرحلة تم استخدام العلم و التكنولوجيا في الصناعة ما ادى الى ظهور الات و تكنولوجيا جديدة لم تكن موجودة سابقا و انتقلت الى الصناعات من صناعة خفيفة الى صناعات ثقيلة .

الفرع الرابع: انواع الصناعة:

هناك أنواع ومسميات مختلفة للصناعات وذلك حسب العمليات والآلية المستخدمة لإتمام مثل هذه الصناعات ومنها:[2]

أ- الصناعات التحويلية .بمعنى التغيير في حالة المادة للحصول على مادة أو مواد أخرى قد تختلف من حيث الاستعمال أو الشكل.

ب-الصناعات ألاستخراجية .حيث يتم استخراج تلك المواد والتي تعتبر مواد أولية لإتمام عمليات التصنيع منها أو من اجل الاستخدام الأمثل والأنسب لها.

ت-صناعات أخرى .مثل توليد الطاقة والتي تعتمد في توليدها على مواد طبيعية أخرى إن الصناعة عبارة عن أشكال مختلفة .لذلك لا بد من معرفة تلك الأنواع والمهن والصناعات المراد توفير ما يلزمها من أرض وإنشاءات ومباني وخدمات أخرى .لذلك

1- مدحت كاظم القريشي ، **الاقتصاد الصناعي** ،(عمان :دار وائل للنشر و التوزيع ،2000)، ص 13.14

2- صالح، حسن عبد القادر، **مدخل إلى الجغرافية الصناعي**،ط1(الاردن ،دار الشروق للنسر و التوزيع ، 1985)،ص158

فانمعرفة نوع هذه الصناعات والاحتياجات اللازمة لها شرط أساسي سواء في تحديد الموقع أو معرفة الانعكاسات التي قد تنجم عنها ومدى تأثيرها على المنطقة المحيطة[1].

المطلب الثاني :مفهوم المناطق الصناعية

الفرع الاول :تعريف المناطق الصناعية :

تعتبر المناطق الصناعية ظاهرة حضرية على كل المستويات على اختلاف تسمياتها فقد تسمى المدان الصناعي , المجمع الصناعي , المستوطنة الصناعية ... و على اختلاف هذه التسميات الا انها كلها تعني تلك المساحة التي تظم مجموهة من المصانع مزودة بالخدمات و المرافق اللزمة و توزع هذه المساحة الى اقسام صغيرة يخصص كل منها لانشاء مصنع في تخصص معين بما يتوافق مع الصناعاتالمراد انشائها و خصائصها و الارض التي تستخدمها و احتياجاتها من مرافق و خدمات[2]

عرفها بال انها : "مواقع ادخلت عليها تحسينات لتشكل عاملا محفزا لانشاء الصناعات بكل انواعها و احجامها و ان الخدمات المقدمة في المنطقة الصناعية تقتصر على تحديد الاراضي المخصصة للمشاريع الصناعية بتخصيص مساحة معينة لكل مشروع حسب حاجته وحسب تقدير الجهات ذات العلاقة ,فضلا عن مد الطرق دون تقديم اي خدمات او توجيهات و يصبح كل مشوع مسؤول عن ادارة نفسه لعدم وجود ادارة موحدة , و تظم المنطقة الصناعية صناعات باحجام و انواع مختلفة "[3]

---

[1]-مدحت كاظم القريشي ،**الاقتصاد الصناعي** ،المرجع السابق ،ص 14

[2]- موسى بن منصور ،البعد **البيئي في اختيار المناطق الصناعية ،اليومين الدراسيين حول التحليل الموقعي للمناطق الصناعية في الجزائر –دراسة خالة المنطقو الصناعية برج بوعريريج**-17.18ماي 2010 معهد العلوم الاقتصادية و التجارية .

1- J.R.Bale, **" Toward a definition of Industries in India Policies program and progress"** , 1989-P20

وعرفت الامم المتحدة المناطق الصناعية انها :" عبارة عن مساحة معينة من الارض تقع ضمن النسيج الحضري للمدن و تخصص للصناعات المختلفة , اي انها عبارة عن تجمع صناعي غير منظم [1]

كما تعرف انها :" تجاوز اكثر من منشاة صناعية بغض النظر عن سعة انتاجها في منطقة جغراقية واحدة و هي تتسم اما بتكامل عمودي لمراحل انتاج متجانس معين من المواد الخام الى المنتجات النهائية او بتكامل افقي للنشاطات المترابطة في نفس المرحلة او المقابلة او القريبة منها بمدخلات او مخرجات تكميية او او بتكامل خطي من خلال السلع و الخدمات التي تمد مجموعة من العمليات الصناعي .

ولكي تسمى هذه المناطق بصناعية يجب ان تقوم بنتاج سلع صناعية و هي السلع التي يتم شراؤها لاغراض انتاجية او خدمية و من يقومون بعملية شراء هم مشترون صناعيون او هيئات و مؤسسات انتاجية , و لها اربع انواع هي :

أ- سلع راسمالية : هي تلك السلع التي يمكن شراؤها لمزاولة عملها و لا يمكن ممارسة هذا العمل دونها و تستخدم لانتاج سلع اخرى او تقديم خدمات ذات نوعية متميزة كما تتميز بارتفع قيمتها بمعنى اخر انها سلع تدخل في تاسيس المصنع

ب- السلع تامة الصنع :عبارة عن منتجات جاهزة الصنع تستخدم في عملية الانتاج النهائي و تمتاز بتكرار عملية الشراء بشكل منتظم طالما استمرت عملية انتاج و تسويق السلع النهائية

[1]- الامم المتحدة ،**دليل تاسيس المناطق الصناعية في الدول النامية** ،نيويورك ،1998 ،ص 6

ت- السلع الاولية : تلك المواد التي تستخدم في عملية الانتاج و لا يمكن الحصول على منتج نهائي دون استخدامها و يشترط التعاقد على شرائا ضمانا لتوفرها في الاوقات المحددةو باسعار متفق عليها و تخضع لشروط في عمليات تخزينها , بمعنى اخر هي المواد الخام التي تصنع منها السلع .

ث- الخدمات :و هي التي تعمل على تلبية حاجات المستهلك الصناعي كالتامين , البنوك , النقل , التخزين ... الخ [1]

الفرع الثاني : التفريق بين المنطقة الصناعية و مصطلحات مشابهة لها :

1- الميدان الصناعي:

يعرف الميدان الصناعي بأنه " عبارة عن قطعة أرض لها مواصفات معينة تقع ضمن النسيج الحضري للمدن مخصصة للصناعة ، يتم تقسيمها وتخطيطها بشكل منسق وفق خطة شاملة تحقق التكامل في الهيكل الحضري وظيفيا وجماليا ، حيث تقدم كافة الخدمات والتسهيلات التي تتطلبها .المنطقة من أجل خلق بيئة صناعية مناسبة "[2]

ويعرف أيضا بأنه " عبارة عن منطقة صناعية مخططة ذات درجة عالية من الاتساع مع وجود كثافة في النباتات الخضراء ، وهناك نوع من التجانس للصناعات الموجودة بداخله .

---

[1]- *أحمد عبدالله العوضي ، .عدنان عبدالرحمن العلي ،.احمد صالح الاثري ،.حسان عبدالجادر، **مبادئ التسويق** ، (الاردن ،دار النشر شركة دار العلم للنشر والتوزيع)،ص90*

[2] - Buck , P.William, "**The industrial park"** John Wiley and sons I.td, New York,2010

إن فكرة وجود ميادين صناعية ليست بالأمر الجديد ، ففي دول عديدة مثل الولايات المتحدة وايطاليا والمملكة المتحدة بدأ هذا الاتجاه من التخطيط منذ بداية القرن العشرين ، ثم انتشرت تلك الميادين الصناعية في منتصف القرن العشرين في كندا وهولندا والدنمارك وفرنسا ، وعرفت روسيا تطو را بارزا في هذا المجال كجزء من التطور التاريخي للمدن التي دمرت في أثناء الحرب

وهنا لايتفق الباحث مع التعريف السابق في كونه تشابه إلى درجة كبيرة مع تعريف المنطقة الصناعية ، كما أنه اغفل إمكانية أن يقام الميدان الصناعي في المناطق الريفية لما لها من دور في تنمية تلك المناطق وتخفيف التلوث عن المناطق الحضرية[1]

2- التوطين الصناعي :

التوطين الصناعي يعني اختيار وسط أو بيئة معينة لإقامة صناعة أو صناعات معينة، أي إختيار المواقع ولبيئات المناسبة اقتصاديا واجتماعيا وجغرافيا وحتى سياسيا لإقامة المشروعات الصناعية وتوزيعها على الرقعة الجغرافية للبلاد، بغرض الحصول على نسيج صناعي وطني ذي غايات وطنية واضحة ومحددة مسبقا، ولتحقيق ذلك فإن الدولة من خلال أجهزتها المتخصصة تعيين المناطق التي ترغب في تنميتها، وأصحاب المشاريع الصناعية يختارون المواقع التي يقدرون أنها مناسبة لمشاريعهم

ويختلف التوطين الصناعي عن التوطن الصناعي، فمن حيث المعنى فإن التوطين الصناعي عملية إرادية ويخضع لتوجيه مركزي مباشر ويتم وفق خطة وطنية صناعية شاملة، تسعى إلى تحقيق أهداف مضبوطة تتدرج ضمن برامج الدولة للتصنيع وخطط التنمية للبلاد. أما التوطن

[1]-سميرة كاظم الشماع ،**تحليلات الموقع الصناعي** ،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ،العراق ، 2002،ص 37

الصناعي فهو عملية تلقائية حرة، والتلقائية هنا لا تنعى الفوضوية وإنما تعني أنه لا يخضع إلى توجيه مركزي مباشر، وهو يخضع بصفة غير مباشرة إلى توجهات الدولة من خلال آليات معينة مشجعة ومقيدة تتمشى مع الأهداف العامة للتنمية في البلاد، مع اختلاف البلدان في درجة تحكمها في هذه الآليات. [1]

3- المجمع الصناعي :

يعرف الكاتب الاقتصادي الأمريكي المجمع الصناعي بأنه ترابط متداخل بين الوحدات الصناعي , والذي يتضح في المشاركة لبعض هياكل البناء الأساسي ، والصناعات المساعدة إن هذا التداخل يكون بشكل أساسي وجوهري ، فمفهوم المجمع الصناعي في نظر مفهوم هندسي ، فالوحدة المركزية تمثل المشروع المتسلط ، حيث تنمو حوله مجموعة من الوحدات القائمة ، بفعل تاثيرات الترابط الخلفي والأمامي ، وهذه الترابطات المتداخلة مخططة أساسا لضمان التركيب الأمثل للمجمع الكلي ، المتضمن أيضا لهياكل البناء الاقتصادي وهياكل البناء الاجتماعي الحضاري وكذلك لمصانع الصناعات المساعدة والخدمات

ويعرفه الكاتب البريطانيball أنه" عبارة عن وحدات مجمعة ، متداخلة تكنولوجيا واقتصاديا تتطور حول صناعة واحدة تشكل بؤرة المجمع"[2]

اما Izardهو كاتب اقتصادي أمريكي فقد عرف المجمع الصناعي بأنه " مجموعة الإنتاج ، أو النشاطات التي تحدث في موقع صناعي معين ، وتعود إلى مجموعة الصناعات التي تشكل بفعالياتها مراحل متعاقبة في صنع إنتاج نهائي أو مجموعة من المنتجات"

---

[1]- محمد بوخلوف ،**التوطين في الفكر و الممارسة** ، (الجزائر ،الامة للنشر و التوزيع 2002)، ص25.26

1) [2] - J.R.Bale, " Toward a definition of Industries in India Policies program and progress" ,

1989

وقد يعرفه البعض على انه " نوع من أنواع التكتل الصناعي وذلك لوجود ت ا ربط صناعي بينالصناعات المتقاربة ، وان مخرجات أحد هذه الصناعات ، تستخدم كمدخلات لمصنع أخر، أي هناكارتباط تكنولوجي وإنتاجي ، وتسمى هذه الاقتصاديات باقتصاديات التكتل وهي ذات مردودات ايجابية للمراكز الحضرية ، المدن وللصناعات أيضا

الفرع الثالث: نشأة المناطق الصناعية:

تعود نشأة المناطق الصناعية إلى العصور الوسطى وتحديدا في عهدالامبراطورية الرومانية , حيث انشأ العديد منها في ذلك الوقت وذلك بهدف زيادة النشاط التجاري والاقتصادي ، ولتحقيق مصالح وأهداف الامبراطورية [1]

أما تطبيق فكرة المناطق الصناعية بدأ عمليا منذ أواخر القرن التاسع عشر عندما أقيمت أول منطقة صناعية قرب مدينة مانشستر ببريطانيا عام 1896 ، ثم لحقتها منطقة صناعية أخرى أقيمت بالقرب من مدينة شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية في العام 1899 ، وبعدها بخمس سنوات أقيمت منطقة صناعية أخرى في مدينة نابولي الايطالية في العام1904 ثم بدأت هذه الظاهرة في الانتشار في منتصف القرن العشرين ، حيث أخذت كل الدول المتقدمة والنامية في إدخال المناطق الصناعية ضمن خططها التنموية [2]

ففي البلدان الصناعية المتطورة كالولايات المتحدة الأمريكية كان إنشاء المناطق الصناعية كجزء من الخطة الرامية إلى زيادة النمو الصناعي ، وتطوير المناطق ، وتخطيط المدن ، ونقل الصناعة من الأماكن المكتظة بالسكان ، وتوفير العمالة الكاملة في المناطق المتخلفة فيها ، أما

[1]- صهيب خبابة ،دور **المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة الأورو مغاربيةدراسة مقارنة بين فرنسا والجزائر**،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة فرحات عباس، سطيف ،2011 ،ص 40

[2]-صالح حسن ،**مدخل الى جغرافية الصناعة** ،ط1 ،(الاردن ،عمان ،دار الشروق للنشر ، 1988)،ص26

بالنسبة للدول النامية فقد شهدت خلال النصف الثاني من القرن العشرين الكثير من عمليات إنشاء المدن والمناطق الصناعية ،حيث اعتبرت وسيلة فعالة ومهمة في خطط التنمية ، فعلى سبيل المثال فقد تم إنشاء أربع مناطق صناعية في جمهورية مصر العربية و الجزائر عام 1973، وفي المغرب تم إنشاء أول منطقة صناعية في العام 1960 ، وكذلك الأمر في كل من اليمن وسنغافورة والفلبين مع نهاية عام 1970[1]

الفرع الرابع :أنواع المناطق الصناعية

أ- المنطقة الصناعية التقنية:

لقد عرَّفت الرابطة العالمية لمجمعات العلوم المنطقة التقنية بمنظومة يديرها متخصصون أكفاء غايتهم الرئيسة هي زيادة ثروة المجتمع من خلال تعزيز ثقافة الابتكار والتنافسية لمنشآت الأعمال المبنية على المعرفة والتقنية كما تمتلك مقومات الاتية :

- مهيأة لاستقطاب المصانع(المتوسطة أو العالية)التقنية واجتذاب الاستثمارات المحلية والأجنبية المرتبطة بها
- معدَّة لتشجيع إنشاء وتنمية صناعات وتقديم خدمات مبنية على المعرفة والتقنية(بدلا من الاعتماد شبه الكلي على الموارد الطبيعية.
- تنتج منتجات وتقدم خدمات ذات قيمة مضافة عالية(مقارنة بالصناعات التقليدية المعتمدة على الموارد الطبيعية بصفة أساسية
- تحفز التواصل العلمي مع الجامعات و مراكز البحث و المعاهد التعليمية العالية الأخرى

[1]-الساعد يوسف ،**دور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي** ،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة النجاح نابلس ،2003،ص13

- مدارة بفريق إداري متمكن يشارك بفاعلية في نقل التقنية ومهارات العمل إلى المؤسسات المقيمة في المنطقة[1].

ب- المناطق الصناعية المؤهلة:

ظهرت المناطق الصناعية المؤهلة في اتفاقية خاصة بها من قبل مجلس النواب الأمريكي عام 1551م وبموجبها يسمح للمنتجات الصادرة من المناطق الصناعية المؤهلة بدخول السوق الأمريكي دون أي رسوم جمركية،وفي البداية كانت هذه المناطق في كل من إسرائيل و مصر والأردن ومناطق الحكم الذاتي في فلسطين .[2]

و في العام 1551 م تم توسيع تلك المناطق، حيث لم تعد محصورة بإسرائيل وجيرانها، بل بات من الممكن إنشاء مناطق الكويز في أي منطقة، شريطة أن يتم ذلك باتفاق إسرائيلي أردني، وبإشراف مستشاريه التجارة الأمريكية، على أن يتم الإعلان عنها في الجريدة الرسمية الفدرالية الأمريكية. و تتمتع المنتجات الصادرة من مناطق الكويز والمصدرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بإعفاء جمركي، والإعفاء من نظام الحصص والمعلوم في هذا أن السوق الأمريكي أكبر سوق مستهلك في العالم، ولا يمكن أي منتج أن يتجاهلها كما أنها معفاة من ضرائب الدخل والتأمينات الاجتماعية وغير محددة بقيود التعامل مع النقد الأجنبي،وتتمتع بحرية واسعة لنقل واسعة لنقل رؤوس الأموال والأرباح وغير مقيدة بنظام الأجور، وبعبارة موجزة أن هذه المناطق غير محددة بشروط أو قيود سوى أن تكون إسرائيل شريكة بنسبة % 39 من مكونات المنتج.

كما تعمل هذه المناطق على تحقيق الأهداف التالية:

- المساعدة في دعم و تشجيع عملية السلام الشرق أوسطية

[1]-موسى بن منصور ،**البعد البيئي في اختيار مواقع المناطق الصناعية** ،مرجع سابق ، ص 15

[2]-طالب عوض وراد ،«المناطق الصناعية المؤهلة الاردنية الاداء و الاثار الاقتصادية و الافاق المستقبلية »، مجلة العلوم الاقتصادية و التسير و العلوم التجارية ،جامعة المسيلة ،العدد 04،2010،ص 4

- تحقيق مكاسب اقتصادية ملموسة للدول المشاركة
- تعمل على جلب التكنولوجيا المتطورة إلى المنطقة ، وتوفرا حضا وافرا للمنافسة في الأسواق العالمية .[1]

ج- المناطق الصناعية الحرة للتصدير.

إن ظهور المناطق الحرة الصناعية للتصدير كان نتيجة لعدة إستراتيجيات متبعة من طرف البلدان المستقبلة، وتعرف حسب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية " المنطقة الحرة الصناعية للتصدير هي مجال محدد إداريا و أحيانا جغرافيا .يخضع إلى نظام جمركي يسمح بحرية استيراد التجهيزات والمنتجات الأخرى بغرض إنتاجسلع موجهة للتصدير .هذا النظام يرافقه عادة إطار تشريعي تفضيلي خاصة في الميدان الجبائي الذي يهدف إلى جلب المستثمرين الأجانب .

كما أن هناك تعريف أخر قدم من طرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وهو أكثر شمولية من التعريف السابق " إن فكرة المناطق الحرة الصناعية للتصدير تتضمن إنشاء مصانع مانفاكت ورية حديثة داخل المنطقة الصناعية .ترافقها مجموعة من الاقتراحات موجهة لتشجيع الإستثمارات، المقاولين المحليين و المقاولين الأجانب، ولأجل جلب الاستثمارات هناك تشريع يجب تبنيه حيث يقدم للمستثمرين مزايا كالإعفاء من الضريبة لمدة معينة، استيراد التجهيزات الموجه للإنتاج بكل حرية، حرية ترحيل الأرباح إلى الوطن الأصلي عند معدل تفضيلي متفق عليه وتسهيلات أخرى

[1]- صهيب خبابة ، **دور المناطق الصناعية في التنمية المستدامة** ...،ص 39

إن المناطق الصناعية الحرة للتصدير تتواجد كمنطقة صناعية ماديا وإداريا خارج الحدود الجمركية وهي موجهة إلى الإنتاج بهدف التصدير .إن التسهيلات التي تعرضها تعمل على جلب المستثمرين مع سهولة إقامتهم، وعموما هذه التسهيلات تكون مصحوبة بتحفيزات أخرى[1].

المبحث الثاني مقومات و معاير انشاء المناطق الصناعية

إن طرق اختيار المواقع الصناعية يخضع لمعايير و مقومات معينه تساهم في عملية التطوير والتنمية

المطلب الاول : مقومات انشاء المناطق الصناعية

تقوم عملية انشاء المنانطق الصناعية عل مجموعة من المقومات تتمثل فيمايلي **الفرع الاول :الموقع**

قد يؤدي الاختيار غير المناسب لموقع المنطقة الصناعية الى فقدان خصوصيات معينة او تغير في النظام الايكولوجي الطبيعي فعلى سبيل المثال قد يؤدي استصلاح الاراضي في المناطق القيمة بيئيا كالاراضي الرطبة بهدف انشاء مناطق صناعية الى تدمير الموائل الطبيعية و لانواع كثيرة من النباتات و الحيوانات. و يستلزم اختيار الموقع الامثل عملية تخطيط شامل يتم خلالها دراسة متغيرات و تحديد المواقع المتوافقة مع المحددات الحاكمة و الاخذ في الاعتبار التاثيرات البيئية والاجتماعية و اخيرا تقوم الادارة بتعين المواقع ويتطلب اتخاذ القرار لاختيار الموقع مايلي: [2]

- البعد عن المناطق البيئية الحساسة كالاراضي الرطبة و و الغابات المحميات
- اختيار الاراضي قليلة الانحدار

[1]- المرجع السابق ،ص 40

[2]-فليب جيجوو اخرون ،**الدليل الارشادى لادارة البيئية للمناطق الصناعية** ،برنامج سيم وادارة التنمية الدولية البريطانية ،2005،ص28

- تحديد المناطق التي يمكن تخفيف التاثيرات البيئية عليها من خلال التخطيط و الادارة السليمة
- تجنب المناطق المعرضة للسيول او ذات التربة الطينية او المعرضة للزلازل
- اعادة استخدام مناطق تم تطويرها سابقا لاحتواء الزحف العمراني و تفادي التعدي على الاراضي الزراعية و المحميات البيئية
- التاكد من سلامة الاراضي و خلوها من المخلفات السامة و الخزانات الارضية الملوثات المختلفة للهواء و التربة و المياه .

تقسم الصناعة إلى مجموعات مختلفة حسب المساحة المطلوبة فمنها :

* الصناعات الممتدة التي تكون فيها الكثافة العمالية منخفضة.

* الصناعات المتوسطة والتي تزداد الكثافة العمالية فيها .مثل الصناعات الممتدة التي تحتاج إلى مساحات كبيرة مثل مصانع الحديد والأسمنت والمنتجات الكيماوية ..الخ

* الصناعات الثقيلة وتحتاج إلى مساحات كبيرة جدا أحيانا وممتدة وزيادة في الكثافة العمالية بسبب زيادة حجم معداتها[1].

الفرع الثاني : المواد الخام

ان المناطق الصناعية و بشكل عام تقوم على المؤسسات الصناعية التي بداخلها و ان هذه المؤسسات تقوم على اساس الصناعات التحويلية بهدف تكوين و صناعة مادة جديدة لخدمة البشر و اشباع رغباتهم من هنا نلاحظ اهمية توفر المواد الخام ومن اجل تحقيق تلك الغاية و باقل التكاليف حيث يعتبر عنصر المادة الخام من اعلى النفقات عادة في الصناعة لذلك فواقع

[1]-وائل وجيه رضا البظ ، **محددات انشاء المدن الصناعية في محافظة نابلس وانعكاساتها على البيئة و المجتمع و التعليم الصناعي** ،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية ،فلسطين ، ،2000،ص 21

الصناعة يفرض اهمية المواد الخام و طرق الحصول عليهاو يبرز أهمية كبيرة للمواد الخام من خلال :

أ- ان وجود المواد الخام لوحده وإن كان شرطا لمقومات الصناعة فلا يعتبر كافيًا بل هناك عوامل أخرى لدعم هذه الصناعات .فهناك دولا متقدمة صناعيا لكنها تفتقر للمواد الخام وهناك دول غنية بالمواد الخام لكنها غير متقدمة في الصناعة .إذا لا بد من التكامل في تحقيق العناصر الأولية من المواد الخام وكيفية استغلالها.

ب - من أجل دعم الاقتصاد وثباته فلا بد من توفر المواد الخام كمًا ونوعًا لاستمرار عملية الإنتاج وتطورها مما يعني خفض كلفة الإنتاج.

ج - إن بعض المواد الخام تتسلسل في إنتاجها و بالاعتماد على مخرجات من مواد خام أخرى.إن توفر كمية المواد الخام كمًا ونوعًا في تحديد نوع وحجم ومكان الموقع أو المنطقة الصناعية كلما قرب الموقع من منطقة المواد الخام ساهم في تقليل كلفة النقل وبالتالي كلفة الإنتاج .أما إذا كانت المواد الخام مستوردة فإن مكان

وصولها هو الميناء البحري أو الجوي أو حتى البري فهذا يعني زيادة كلفة الإنتاج نتيجة المنصرفات الإضافية المتعلقة بالتخليص والشحن لتلك المواد .بالإضافة إلى المنصرفات الأخرى لذا يفضل أن يكون موطن إنتاج وتصنيع تلك المواد قريبا قدر المستطاع من مكان وصولها وكما هو معروف فان بعض الصناعات إن لم يكن معظمها يحتاج بان يكون موقع إنتاجه قريب من مصدر المواد الخام حفاظًا على مواصفاتها بعد التصنيع وحتى تبقى صحية وسليمة وخالية من أية عيوب قد تكون سبب في تلفها وكذلك حفاظًا على سلامة المستهلك تحديدا إذاكانت السلعة المنتجة مادة تموينية .بالإضافة للحفاظ على المنتج والدخل القومي .

ونذكر من هذه الصناعات:

أ- الصناعات التي تكون فيها المواد الأولية سريعة التلف ولا تتحمل بعد المسافات إثناء نقلها

ت- الصناعات التي تعتمد في إنتاجها على صناعات أخرى متداخلة في خط إنتاجها أو تنتج لإتمام أعمال قريبة منها

ث- الصناعات الثقيلة ذات الأوزان الكبيرة لتقليل كلفة النقل وسهولته.

ج- الصناعات القابلة للكسر والثمينة ولا تتحمل بعد المسافات مما يزيد من كلفته نتيجة

ح- للإجراءات والاحتياطات اللازمة أثناء نقلها[1].

الفرع الثالث :الايدي العاملة

تعتبر الايدي العاملة من المقومات الاساسية المناطق الصناعية و في العادة يتاثر كثيرا بهذا العنصر سواء كما او كفاءات متنوعة لذلك يعتمد الموقع على الكثافة السكانية مما يزيد من عدد الطبقة العاملة . اما الكفاءة فانها تحتاج الى عمال فنين ذوي خبرة و قد يكونوا من اصحاب المؤهلات العلمية و الفنية .من هنا نلاحظ اهمية وجود مراكز التاهيل و التدريب للعناصر العاملة وتطويرها حسب احتياجات الصناعة و متطلباتها لذلك فان وجود مراكز و معاهد صناعية يسهم في امداد احتياجات تلك المناطق من تلك الفئة العاملة المتميزة بالخبرة و الكفاءة . كما ويجب الأخذ بعين الاعتبار التركيب الجنسي والعمري لتلك الفئات حتى لا يكون هناك أية آثار سلبية لهذا التباين وعادة ما تكون قيمة الأجور للإناث أقل منها عند الذكور مما يعني زيادة نسبة الإناث على الذكور وتحديدًا في المهن الخفيفة وذلك يعني زياد ة نسبة البطالة وارتفاعها عند الذكور .بالإضافة إلى فرض واقع الهجرة لتلك الفئة. [2]

[1]-محمد سعيد زهران السماك ، **اقتصاديات المواقع الصناعية و تقييم المشروعات ودراسة الجدوى**،عمان ،دار زهران،1985

[2]-وائل وجيه رضا البظ ،المرجع السابق ،ص 21

الفرع الرابع :راس المال

ان قيام اي نشاط اقتصادي يحتاج الى راس المال سواء لشراء المواد الاولية التي يعتمد عليها في العملية الانتاجية او الحصول على المكائن و المعدات و الالات اللازمة لانجاز العملية الانتاجية الصناعية و بذلك يكون راس المال احدى اهم المستويات الصناعة الحديثة . ان اهمية راس المال باعتباره احدى مقومات الصناعة لايرجع الى اهمية النقود في العملية فقط بل ترجع بالدرجة الاساس الى ضرورة توفير احتياجات الصناعة من الالات و المعدات ووسائل النقل و المواد الخام و النصف مصنعة...الخ[1]

الفرع الخامس :الطاقة

تعتبر الطاقة من العوامل المهمة في انشاء المناطق الصناعية لانها العصب المحرك للعملية الانتاجية داخل المؤسسات ولقد كان لتوافر الطاقة و بكميات اقتصادية كبيرة الدور المهم في انتشار دائرة التصنيع وتقديمها في بدء الامر ولكن مع التقدم التكنولوجي الذي ساهم بشكل كبير في التقليل من الاهمية النسبية للطاقة بوصفها عاملا محدود في عملية تحديد موقع الموقع المنطقة الصناعية الى حد بعيد وذلك من خلال امكانية احلال بين مصادر الطاقة المختلفة و بالتالي انخفاض الاهمية النسبية لكل مصدر على حدا . [2]

الفرع السادس :النقل

يعتبر عامل النقل و المواصلات من العوامل المهمة بالنسبة لانشاء المناطق الصناعية و ان قيام و تطور الصناعة لا يستلزم نقل المواد الخام او الطاقة فقط اوتوفير خدمة النقل الجديدة بل

[1]- وائل وجيه رضا البظ ،مرجع سابق ،ص 22 -23
2-صهيب خبابة ،المرجع السابق ،ص 50

نقل القوى العاملة من مواقع سكانها الى المناطق الصناعية و بالعكس .كل ذلك يجعل من خدمة النقل الجيدة والرخيصة نسبيا اهم مقومات الصناعة الحديثة واختيار مواقع المناطق الصناعية .[1]

كما إن من أهم متطلبات المنطقة الصناعية ما يلي:

- طبوغرافية الأرض بأن تكون ارض سهلة ومستوية ولا تزيد نسبة الميلان فيها عن 5 % تجنبا لزيادة النفقات أو مخاطر الفيضانات في المناطق المنخفضة.
- مناسبة استعمال الأرض لنوع الصناعة ومراعاة احتياجات المنطقة بعد بتحديد اتجاه الرياح وترك المساحات المفتوحة وإقامة الأحزمة الخضراء
- وجود طرق ومواصلات جيدة.
- توفر المرافق والخدمات وسهولة الحصول عليها.
- أن يكون الموقع في مكان قريب من المواصلات وسكن العاملين
- توفر الساحات والمواقف والشاخصات والمطاعم والمسجد
- توفر الطاقة والمياه خدمات الأمن والإطفاء والإرشاد.
- وجود مكاتب الإدارة ومكاتب الاستشارات الفنية و التدريبية.
- وجود بنوك و فروع ادارية للتسهيل و تسريع عمل المؤسسات

من اجل النهوض بالصناعة واستمراريتها وحتى تنسجم مع التطورات المستقبلية لا بد منتوفر بعض المقومات التي تساهم في تحقيق التنمية والاستدامة من اجل ذلك كله لا بد من مراعاة الأمور التالية عند اختيار تلك المواقع:

1-توفر المواد الخام اللازمة للصناعة.

2-توفر الأيدي العاملة بمختلف قدراتها.

[1]-خالد عبد الرحيم الهيتي ،احدم الطويل ،جمال محمد النعيمي،**ساسيات التنظيم الصناعي** ،مرجع سابق ،ص145

3-وجود الأسواق القريبة لتسويق المنتجات.

4-وجود شبكة المواصلات والطرق الخاصة.

5-جودة المناخ والتضاريس.

6-توفر الطاقة اللازمة.

7-توفر الخدمات والمرافق العامة.

8-توجهات السلطة.

9- عوامل اخرى حسب خصوصية المنطقة و حسب انواع المصانع المراد انشاؤها

لذا فعند اختيار الإقليم الذي تتوفر فيه كافة العوامل المطلوبة لإتمام متطلبات المشروع فان التوجه فيما بعد سيكون في البحث عن المدينة الملائمة داخل هذا الإقليم[1].

المطلب الثاني :معايير انشاء المناطق الصناعية

يمكن تلخيصها فيمايلي:

1. المعايير الوظيفية من خلال التدرج الهرمي والعلاقات المكانية للمنطقة الصناعية مع المناطق المحيطة والتباعد بين المهن التي تتنافر مع بعضها البعض
2. المعايير الاجتماعية والتي من أهمها حفظ ومراعاة حقوق أهل المناطق القريبة من تلك التجمعات خاصة في استعمالات الأرض.
3. المعايير البيئية ومراعاة تطبيق المعايير والقوانين والأنظمة والشروط الخاصة بحماية البيئة.

[1]-وائل وجيه البظ ،مرجع سابق ،ص 26

4. المعايير الاقتصادية بحيث تتقارب المهن المتشابه في حيز مكاني للتقليل من الكلفة أثناء القيام بالعمليات الإنتاجية .حيث تهدف هذه المعايير إلى تحقيق النمو والتطور من خلال توفير وزيادة وتنوع فرص العمل والتشغيل[1].

كما يجب ايضا مراعاة الاعتبرات الاتية في انشاء أي منطقة صناعية :

1 متطلبات اجتماعية .حيث أن الهدف الأساسي منها هو تحقيق متطلب الرفاهية لزوار ومجاوري تلك المنطقة وذلك بتلبية احتياجاتهم أثناء تواجدهم هناك آخذين بعين الاعتبار كثافة الطبقة العاملة ونسبة الزوار لتلك المنطقة من أجل تحقيق متطلباتهم واحتياجاتهم سواء الإدارية أو الفنية والخدمات الأخرى مثل مواقف السيارات وأماكن الراحة والمطاعم والمصارف والمساجد بالإضافة لمركز الاستعلامات والأمن والإطفاء.

2 متطلبات اقتصادية .إن احتياجات تلك المنطقة للجانب الاقتصادي تكون بالأصل صادرة منعدة جهات تقوم بدراسة الجدوى الاقتصادية لخدمة المصلحة العامة أولا وقبل التفكير فيأية أرباح سوى تغطية النفقات المطلوبة وحسب الاحتياجات الحالية والمس تقبلية .لذلك إن مثل تلك الدراسة الاقتصادية الصحيحة والواضحة التي يمكن الترويج إليها بطرق مختلفة تساهم جميعها في العمل على استقطاب رجال الأعمال للاستثمار . مما يساهم في إنعاش الاقتصاد وزيادة في مستوى الدخل القومي ورفع لمستوى معيشة الفرد وزيادة فرص العمل والتقليل من نسبة البطالة بالإضافة للحد من الهجرة سواء كانت للأيدي العاملة أو حتى لأصحاب رووس الأموال والتي تعتبر من المتطلبات الأساسية لصمود أهلنا وتمسكهم في الأرض.

[1]- موسى ابن منصور ، **البعد البيئي في اختيار مواقع المناطق الصناعي**، مرجع سابق ،ص12

3 متطلبات جمالية وحسية .إن هذا الجانب والذي قد تشترك فيه مختلف العلوم الأخرى من اجل الحفاظ على المعالم الأثرية والتاريخية والحضرية والتي نسعى لبقائها في حال تحديد استخدام الأرض .لذلك فإن البعد الجمالي والتاريخي والتراثي والحضاري لهذ ه العناصر يبرز عند القيام بعملية التنسيق فيما بينها فإنها بمجملها في حال تظافر العلاقات فيما بينه وتساعد في بناء الثقة لدى المستثمرين للقيام بعملية الاستثمار ودون أية تردد أو تحفظ. [1]

لكي تحقق المدن والمناطق الصناعية أهدافها التي وضعت من اجلها ، بما يكفل نجاحها يعتمد على عوامل أهمها:

-الأهداف الحكومية ومدى وضوحها وواقعيتها من تأسيس المدن والمناطق الصناعية.

-الظروف العامة ومدى تحفيزها وملائمتها للنشاط الصناعي وخصوصا البيئة الاستثمارية بما في ذلك درجة الاستقرار السياسي والإطار القانوني والتشريعي الذي يحكم النشاط التجاري في بلد معين.

-مدى دقة وشمولية دراسات الجدوى التسويقية والفنية والاقتصادية للمناطق الصناعية ومستوى النشاط الاقتصادي المحلي والقومي

-كيفية تقييم المستثمر للحوافز التي تقدمها المناطق الصناعية.

-موقع المناطق الصناعية والخدمات التي يقدمها للمستثمرين

-دور المؤسسات المساندة ومصادر التمويل وتكلفته[2].

[1]-وائل وجيه رضا البظ ، مرجع سابق ،ص 30

[2]- نائل محمد ابراهيم مصبح ، أهمية المناطق **الصناعية على النمو الاقتصادي داخل قطاع غزة حالة دراسية مدينة غزة الصناعية،رسالة** ماجستير غير منشورة ،جامعة الازهر غزة كلية الاقتصادة و العلوم الادارية ،2012.
31

المطلب الثالث :التخطيط البيئى للمناطق الصناعية

الفرع الاول: تعريف التخطيط البيئي للمناطق الصناعية

و هو يعرف بصفة عامة بالتخطيط الأيكولوجى أو البيئى و هو أحد التوجهات البيئية الحديثة فى مجال التخطيط الصناعى . و لكن يجب أن يكون معروفاً أن التخطيط البيئى للمناطق الصناعية لا يمثل حل بديل عن كل من التخطيط الإجتماعى و الإقتصادى و كذلك التخطيط العمرانى بل على العكس من ذلك فإنه يعتبر مكملاً ل هما.إن تخطيط المناطق الصناعية يجب أن تتم فى ضوء تخطيط بيئى متكامل و الذى يعتمد على ثلاث ركائز أساسية و هي :

•التحكم فى إدارة الموارد البيئية بكفاءة :و ذلك لأن إست هداف التنمية الصناعية السريعة قد يترتب عليه إستنزاف للموارد البيئية المختلفة خاصة الغير متجددة أو البطيئة التجدد , مما يؤدى إلى الإخلال بتوازن البيئة على المدى المتوسط أو البعيد.

•دراسة العوامل الإجتماعية و الإقتصادية لمخططات المناطق الصناعية , و ذلك لأن تلك العوامل تؤثربشكل ملموس على البيئة , فمن خلال السلوك الإجتماعى و القوى الإقتصادية تحدد الاتجاهات المختلفة فى كيفية التعامل مع الموارد البيئية و حسن إستغلالها.

•دراسة الهيكل الحكومى و النظم الإدارية التى تتعامل مع مخططات المناطق الصناعية و ذلك نظراً لأن القرارات و التشريعات الحكومية فى هذه المجالات غالباً ما يكون ل ها إنعكاس واضح على القضايا البيئية[1].

[1]- مركز الدراسات التخطيطية و المعمارية ،**تخطيط المناطق الصناعية من منظور بيئي** ،مصر،ص4

الفرع الثاني :اسس التخطيط البيئي للمناطق الصناعية

يعتمد التخطيط البيئي للمناطق الصناعية على مجموعة من الاسس و المبادئ يمكن ان نلخصها في مايلي :

1. تطبيق نظام الحلقة المغلقة و هو نموذج لتخطيط المناطق الصناعية من خلال تخطيط و تصميم مكونات المناطق الصناعية و بنيتها الأساسية كما لو كانت سلسلة من النظم البيئية المتكاملة و المتكافلة فيما بينهاو ذلك بإعادة إستخدام و إدارة الموارد فيما بينهم و الحفاظ على الموارد الطبيعية مع عدم اهدار الطاقات بل بإعادة استخدامهاو كذلك التخلص من المخلفات عن طريق تداولها بين المصانع.
2. توزيع الانشطة و الاستعمالات عند تخطيط المناطق الصناعية بما يحقق التنوع في الانشطة و الاستعمالات التي يمكن ان تتفاعل مع بعضها البعض في اعادة استخدام و ادارة حركة المخلفات فيما بينهم تخطيط المناطق الصناعية في حدود القدرة الاستيعابية للنظم البيئية الموجودة محليا مع عدم اضافة أي عناصر اخرى قد تضر او تحد من القدرة الاستيعابية للبيئة
3. تخطيط و تقسيم الاراضي من خلال تطبيق المبدا التكافل المنفعي الصناعي فبدلا من تقسيم الاراضي على اساس القطعة يمكن ان تقسم المنطقة الصناعية الى مجموعات على اساس تجميع الانشطة الصناعية التي تسهل الانتقال و تبادل المخلفات فيما بينها و بما يقلل التكلفة الناتجة عن نقل المخلفات او التخلص منها او اعادة تدويرها خارج الموقع ،و هذا يؤدي الى تقليل الاحتياج الكلي للوارد و المواد

4. تخطيط و تقسيم قطع الاراضي الصناعية بحيث تحقق تعدد فرص التعاون بين مجموعة الشركات التي لها نفس الاحتياجات سواء تعلق الامر بالتخزين او النقل او الخدمات[1] و خاصة اساليب المعالجة و التخلص من النفايات وذلك من خلال وضع خدمة مشتركة تسهل لهم التعاون داخل الموقع لتقليل التكاليف الاقتصادية و تحقيق كفاءة اعلى في حماية البيئة
5. تشكيل و توجيه الكتل المعمارية لمابني المناطق الصناعية باسلوب يعظم الاستفادة من الطاقات الجديدة و المتجددة و بخاصة طاقة الرياح و الطاقة الشمسية و باسلوب يحقق مبادئ العمارة السالبة قدر الامكان
6. تخطيط المناطق الصناعية باسلوب يحافظ على الملامح و خصائص البيئة الطبيعية للمكان و بخاصة نظم صرف المياه الطنيعية و التشجير الطبيعي و مواطن الحياة البرية الطبيعية لمختلف الكائنات الموجودة
7. استحداث نوعية جديدة من استعمالات الاراضي التي من الممكن ان تساعد على تحقيق مبادئ علم التخطيط البيئي للمناطق الصناعية مثل ايجاد استعمال "مستودع المخلفات "و عبارة عن منطقة مركزية داخل المنطقة الصناعية تعمل على تجميع المخلفات و المنتجات الجانبية للمصانع الموجودة و تصنيفها لاعادة توزيعها حسب انواع الشركات [2]

[1]- المرجع السابق ،ص 8
[2]- المرجع السابق ،ص 9

المبحث الثالث: اهمية و اهداف المناطق الصناعية

المطلب الاول : اهمية المناطق الصناعية

تبرز اهمية المناطق الصناعية من خلال الايجابيات التي تعود على مختلف جوانب الحياة و منها :[1]

الفرع الاول :حماية البيئة من أخطار التلوث الصناعي

من الطبيعي أنه عند إقامة أي منطقة صناعية ، وأن ترافقها مشكلة التلوث البيئي التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتزايد النشاط الصناعي من ناحية ، وزيادة حجم مشكلة التخلص من هذه المخلفات الصناعية من ناحية أخرى ، لما من ذلك من خطورة على الموارد الطبيعية والنظم البيئية نتيجة وجود تلك المناطق الصناعية ، لذلك كان لابد من وضع أسس سليمة لاختيار مواقع المدن والمناطق الصناعية ومعرفة مدى التزامها بالشروط المناسبة للحفاظ على البيئة ، كما يجب سن القوانين الصارمة المرافقة لذلك وإعدادهاإعداداً جيداً لتجنب أخطاء عديدة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي. من الاعتبارات البيئية الواجب إتباعها في اختيار مواقع المدن والمناطق الصناعية هي كالتالي:

أ- أن تكون تلك المناطق بعيدة عن اتجاهات نمو المدن والمناطق الصناعية.

ب- أن نكون في اتجاه معاكس لاتجاه الرياح السائدة في المناطق السكنية

ت- يجب اختيار الموقع لخدمة البيئة المحلية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

إن إنشاء قسم للبيئة وللسلامة العامة داخل المناطق الصناعية من الأهمية بمكان ، حيث انه من مهامها تقديم الخدمات وإدارة النفايات الصناعية ، لتحقيق الهدف الأساسي " تحقيق نمو

[1]-هاشم الموسوي،توفيق الجبوري،**مقومات بيئة المناطق الصناعية الجديدة في العراق** ،2010ص1.4

اقتصادي بلا تدمير للبيئة" ، وذلك بالتعاون مع المؤسسات الأهلية والرسمية داخل المناطق الصناعية المعنية وذلك على النحو التالي:

- **في مجال زراعة وتخضير المناطق الصناعية :**

يلعب التخضير دورا هاما في تخطيط المدن والمناطق الصناعية كونه يؤدي مجموعة وظائف مختلفة منها عمرانية , وقائية واستثمارية ، حيث يتم تخضير المناطق الصناعية بتشكيل منظومة المساحات الخضراء فيها وتتكون من : تخضير العناصر الهيكلية للمنطقة الصناعية) الشوارع ، الفراغات العامة مراكز الخدمات (المغروسات الخضراء في المنشآت المتفرقة) . [1]

- **في مجال التخلص من النفايات الصناعية الضارة:**

تقوم الهيئة المختصة بالبيئة والسلامة العامة داخل المنطقة الصناعية بتقديم كافة الخدمات للتخلص من النفايات الصناعية بأشكالها المختلفة وذلك على النحو التالي[2]:

النفايات الصناعية السائلة : يجب على إدارة المدن والمناطق الصناعية أن تنشأ محطات لمعالجة المياه العادمة الصناعية ، وذلك من خلال شبكة صرف صحي لتجميع المياه الناتجة عن المصانع ، ومعالجتها بحيث تحقق هذه المخلفات متطلبات الصحة العامة ومتطلبات نوعية المياه الصالحة للزراعة

حيث يمكن تصنيف النفايات كالتالي :

-نفايات يعاد تصنيعها مثل : الورق ، الكرتون ، البلاستك... ,الخ.

-النفايات الصلبة الناتجة عن العمليات الصناعية مثل مصانع الطلاء .

[1]- لافاح ، ماهر ،" **الدور الحيوي لعملية التخضير في المناطق الصناعية** " ، مجلة جامعة تشرين ، مجلد24،عدد1 ،2000

[2]-هاشم الموسوي،توفيق الجيوري،**مقومات بيئة المناطق الصناعية الجديدة في العراق** ،مرجع سابق ،ص5

الزيوت وغيرها والتي تكون مخلفاتها عبارة عن بقايا من المعادن الثقيلة .لذا يتم تجميع تلك النفايات في براميل خاصة.

–نفايات صلبة يتم جمعها بواسطة حاويات مغلقة ، حيث يتم التعاقد مع). شركات متخصصة لجمع ونقل النفايات

–النفايات الصناعية الغازية : حيث يتم م ا رقبة تلوث الهواء من انبعاث الغازات والروائح الكريهة ، وتحديد مصدرها وإعطاء الحلول الناجعة من قبل المتخصصين ، ومن ثم متابعة تنفيذه من قبل قسم البيئة والسلامة العامة داخل المنطقة الصناعية.

- **في مجال التعاون مع المؤسسات الأهلية والرسمية :**

إن التعاون مع المؤسسات الأهلية والرسمية داخل المدن والمناطق الصناعية وخارجها يتم على أساس "إن المواطن هو صنيع بيئته وصانعها" ، لذا يجب عليه أن يساهم في المحافظة البيئة الصناعية داخل المنطقة الصناعية وخارجها ، وذلك بتنمية الوعي لديه بأهمية المحافظة على سلامة البيئة لأنه هو من يعمل داخل تلك المنطقة الصناعية وهو أيضا من يسكن حولها.

أما بالنسبة إلى الجهات الرسمية التي يجب أن تتعاون بهدف المحافظة على البيئة هي : وزارات المعنية ، بلدية المدينة التي بداخلها تنشأ المنطقة الصناعية ، المؤسسات الأهلية المسئولة عن حماية البيئة ، مراكز الدراسات والأبحاث داخل الجامعات وغيرها ، حيث تقوم تلك الجهات بدور حيوي في تنظيم وتوجيه الافراد والمصانع داخل المنطقة الصناعية للمحافظة على نظافة البيئة ، كما تساهم بلدية المدينة مع الوزارات المعنية في تخضير المنطقة الصناعية وزراعتها بالأشجار والحدائق [1]

[1]- لافاح ، ماهر ،" **الدور الحيوي لعملية التخضير في المناطق الصناعية** " ، مرجع سابق

الفرع الثاني: ترشيد التوسع الصناعي وتخصيص الاراضي المناسبة للاستعمال الصناعي

تصنف الاراضي المعدة المناطق الصناعية إلى عدة أصناف:

1-مناطق مخصصة لإنشاء البنية الأساسية.

2-مناطق مخصصة للمباني الخدمية والتجارية.

3-مناطق مخصصة لبناء الوحدات الصناعية ووحدات الحرف اليدوية.

إن دراسة موقع المدن والمناطق الصناعية ومشكلات التمركز الصناعي والتشتت في النشاط الصناعي تعتبر من القضايا المهمة في نجاح المشروع بصورة خاصة والمنطقة الصناعية بصورة عامة ، وبالتالي ولأسباب عدة جاء التأكيد على أهمية الد ا رسة الشاملة مع باقي العلوم والدراسات الأخرى من خلال التنسيق مع الجهات والمؤسسات المعنية والمتخصصة ، فللجغرافي دور مهم وكذلك الاقتصادي ، المخطط الإقليمي ولمقيم المشاريع الاقتصادية في تحقيق التفاعل المكاني والنشاط الصناعي من أجل الضبط والسيطرة على المشكلات التي قد تواجه إقامة مثل تلك والمناطق الصناعية . إن عملية التخطيط وتحديد الاستخدام الأنسب والأمثل الذي تتحقق فيه الاستدامة لكل الموارد المتاحة وأهمها الأرض وحاجتنا منها في التوسع المستقبلي لتحقيق الهدف في النمو الاقتصادي وبطريقة ت ا رعي فيها التوازن من هذه الاحتياجات بهدف التقدم والتطوير دون المساس باحتياجات ومتطلبات الأجيال القادمة ، لذا نرى بان النمو الصناعي يولد نمو متجمع ناتج عن سبب التركيز لتلك المصانع في منطقة واحدة ، ويساعد على ظهور وإقامة صناعات أخرى تتخصص في بعض العمليات الإنتاجية [1]

[1]-وائل وجيه رضا البظ ،مرجع سابق ،ص 33

الفرع الثالث : تنظيم وتوفير مواقع جديدة للصناعات المنقولة من داخل المدن مع إرساء قاعدة صناعية لها

إن تجميع المصانع أو توفير مواقع جديدة للصناعات المضطرة لنقل مواقعها ، بسبب المشروعات الكبرى لتطوير المدن يحدث كنتيجة للتأثير المتبادل بين الموقع المطلوب وموقع المواد الخام والآليات المسببة للتجمع الناشئة عن التكامل بين المصانع ، حيث تلعب البنية التحتية دورا مهما وحاسما في هذا المجال وخصوصا نوعية النقل وشبكة الاتصالات. إن وجود منطقة صناعية يمكن أن يكون مكانا أكثر جاذبية لتحديد موقع مصنع جديد ، بسبب عدد من العوامل التي تتضمن الفوائد الملموسة من توفر سلاسل التجهيز المحلية المتطورة والقوى العاملة المتخصصة والخدمات والمواد الخام ، إضافة إلى إمكانية المشاركة بتحمل المخاطر باستعمال الشبكات المتوفرة ومن خلال الأعمال المشتركة . كما أن وجود مدن ومناطق صناعية يساعد تلك المصانع المنقولة والمشيدة حديثا على تحقيق التوفير الاقتصادي وذلك بالاستفادة من ميزة اقتصاديات سعة الحجم , وذلك عند تجهيز الأرض وتشييد الخدمات المختلفة وشبكات التوزيع المشتركة لها ، كذلك تساعد تلك المدن والمناطق الصناعية على نمو العمليات الصناعية الأساسية والثانوية من خلالالترابط الناجم عنها[1].

إن الفوائد الغير ملموسة للمدن والمناطق الصناعية ، والتي تتجاوز الفوائد الملموسة ، تحقق مرونة إضافية وتشمل الفوائد الغير ملموسة التالي :

- تزايد الثقة بين أصحاب المصانع والشركات القائمة فيها التعليم من خلال اكتساب الخبرات ومشاركة المعرفة الواضحة والضمنية ، بالإضافة إلى تطوير أسواق العمالة الرسمية والغير رسمية

أما بالنسبة إلى الفوائد الملموسة فهي كالتالي:

[1]-قطنجي سامر ،**تنظيم المدن الصناعية وادارتها** ،مرجع سابق ،ص 27

أ- تنظيم الصناعة وذلك بتسهيل تكوين قاعدة بيانات حول احتياجات الصناعة من حيث المواد الخام والمدخلات الإنتاجية الأخرى

ب- خفض الضوضاء وتوفير الظروف الملائمة لحماية البيئة وإنشاء معامل لمعالجة النفايات والمياه المستعملة.

ت- خلق شبكة مهنية وصناعية وحرفية متكاملة وخلق الظروف المناسبة من أجل تحديث الصناعات الموجودة ، وتفادي الانتشار العشوائي وغير المنظم للمهن ، وتوجيه الاستثمارات نحو تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية

ث- الارتقاء بالصناعة في المدن الكبرى نتيجة لتوفر الأيدي العاملة المختصة والمواد الخام والأسواق والخدمات الصناعية الأخرى.

ج- ضمان السلامة الصناعية وإنقاذ المباني العتيقة من الخطر الذي يحدق بها نتيجة ظروف التشغيل ، كالاهتزازات ، الحمولة الزائدة ، وغيرها مما يتعلق بأنشطة الصناعات المنتشرة[1]

الفرع الرابع تقديم الخدمات للمنشات الصناعية :

تستطيع إدارة المدن والمناطق الصناعية أن تلعب دورا ر في وضع إطار عمل للشركات وللمشروعات الصناعية ، حيث أن التجمع الصناعي لتلك المشروعات تظهر فقط عندما تكون المقومات الأساسية له موجودة مثل البنية التحتية الملائمة وأجور النقل المنخفضة بما فيه الكفاية وإطار عمل مؤسسي مناسب , إن تطوير المناطق يمكن أن تساهم فيها الحكومة والقطاع الخاص. فبالنسبة إلى تطوير المناطق الصناعية من قبل الحكومة يستطيع ان يلعب دورا ثمينا وذلك برعاية

[1]-منتدى الرياض الاقتصادي ،**دور البنى التحتية في تنمية الدن الصناعية** riyadh-ef.com

مقومات التجمع الصناعي داخل تلك المناطق الصناعية ، والتي تؤدي إلى ظهور مجموعات صناعية قوية معززة ذاتيا ، كذلك تستطيع الحكومة تقديم الدعم المالي إلى الصناعات الناشئة، أضف إلى ذلك أن بالإمكان المصانع الاستفادة من التكلفة المنخفضة والناجمة عن ميزة اقتصاديات سعة الحجم ،وذلك في تطوير وإنشاء الاراضي الصناعية وفي الخدمات المشتركة وأجور النقل والاتصالات المنخفضة ، ولا ننسى أيضا بأن الحكومة يمكن أن تستفيد من ميزة سعة الحجم وذلك بمشاركة الكلفة عبر عدد كبير من المستأجرين.

أما بالنسبة للقطاع الخاص فمن المحتمل أن تكون المناطق الصناعية المطورة من قبل القطاع الخاص أوطأ كلفة وأكثر كفاءة ، بسبب حوافز مطوري المناطق الصناعية في تحقيق حاجات المستأجرين مع تقليل الكلفة لتحقيق الحد الأقصى من الإرباح. كذلك فإن القطاع الخاص يتجنب المشاكل التي تظهر من التدخل السياسي في اختيار موقع المنطقةالصناعية وأنواع المستأجرين ، وهذا يعني بأن المناطق الصناعية الجديدة لم تمثل استنزافا للأموال العامة ، ففي الوقت الحاضر تعتبر أكثر المناطق الصناعية في العالم تميل إلى أن تكون نتيجة للمباد ا رت الخاصة التي أظهرت معدل نجاح معقول في الدول المتقدمة والنامية كما إن إمكانية توفير الخدمات الإدارية وتحديد وتوزيع الخدمات الأخرى حسب أنواع المهن والصناعات ضمن الأسس والقواعد المتبعة في المواصفات والأنظمة الخاصة بالمناطق الصناعية ، يساهم في زيادة وتنظيم الاستيعاب لعدد أكبر من العاملين وذلك حسب الإحصائيات الخاصة باحتياجات الطاقة البشرية لتلك التجمعات المهنية ، مما يعكس الوجه الحضاري للمدينة وسكانه[1]

[1]-المنتدى الاقتصادي ،المرجع السابق

الفرع الخامس : دعم اقتصاد للمدن الصغيرة

إن تقوية القاعدة الاقتصادية للمدن الصغيرة والمتوسطة لايمكن تحقيقه دون العمل على استغلال الموارد المتاحة بالمناطق المجاورة لهذه المدن والتي يعتمد عليها توسيع أنشطتها , لذا فان استهداف المدن المتوسطة والصغيرة هو لكسر حلقة تركز الأنشطة في عدد محدود من المدن الكبرى ، كما يسمح باقتراح خليط متوازن ومتكامل من برامج النمو الاقتصادي ، منها الموجه لتحسين هياكل البنية الأساسية لبعض المدن ، ومنها الموجه للمشاريع الاقتصادية لتحسين فرص النمو الاقتصادي ببعض المدن الأخرى ، فالمشروعات الموجهة لتحسين البنية الأساسية إذا مانفذت دون غيرها عادة لاتوفر المناخ المناسب لجذب الاستثمارات أو إيجاد ترتيب مكاني أفضل للأنشطة الاقتصادية[1].

الفرع السادس : تحقيق اللامركزية الصناعية

إن تحقيق اللامركزية الصناعية على المستوى القومي ، أي الإقلال من تركيز المشروعات الصناعية في المدن الكبرى وتوزيع الجديد منها على باقي المدن ، والأقاليم من شأنه أن يدفع التطور الاقتصادي والاجتماعي القومي ، أما التوزيع الإقليمي الغير سليم للمشروعات الصناعية يؤدي إلى التفاوت في مستويات الدخل ، وظهور مشاكل الإسكان والاكتظاظ السكاني والضغط على البنى الارتكازية في المدن و المراكز الصناعية ، بسبب نموها بشكل غير مخطط على حساب مناطق أخرى ، وبالتالي فان زيادة الهجرة من المناطق الأخرى إلى هذه المدن ومن ثم زيادة الضغط على الخدمات الأساسية ستؤدي إلى زيادة المشاكل الاجتماعية من ازدياد معدلات البطالة ، ونقص في الخدمات الصحية وتدهور للأحوال الثقافية ، لذا فان النمو الاقتصادي

[1]-قطنجي سامر ،المرجع السابق ،ص 30

المتوازن يعمل على حل تلك المشاكل من خلال نمو متساوي ومتكافئ بين السكان والنشاط الاقتصادي والبيئة على مستوى مناطق الإقليم.[1]

إن النمو الاقتصادي المتوازن للمدن والأقاليم يعمل على الحفاظ على الموارد الطبيعية ، شكل الأرض، المناطق التاريخية والجمالية فيها ، فضلا عن حماية الإنسان من النتائج السلبية بتركز المشاريع والمناطق الصناعية في المدن وبالقرب من الم ا ركز الحضرية ، لاسيما مايتعلق الأمر بتلوث البيئة وتشويه جمالية المدينة والتأثير سلبا على حياة الإنسان فيه .

الفرع السابع :رفع كفاءة استخدام الأرض

يتم عادة اختيار المشاريع الصناعية في مواقع تسمح بتشغيلها بكفاءة عالية وسهولة وذلك حسب تصنيف الصناعات وتشابهها دون التعارض مع الاستخدامات الأخرى ، وكفاءة تحقيق استخدام الأرض وتوفير الحركة والخدمات والأخذ في الاعتبار أنواع المشروعات الصناعية لمعرفة الاحتياجات الحقيقية لها . [2]

الفرع الثامن :دور المناطق الصناعية في التنمية

إن إقامة المناطق الصناعية يساهم في دعم العملية التنموية بصفة عامة وتنمية القطاع الصناعي بصفة خاصة، ويمكن أن نجيز دورها فيما يلي :

- الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الصناعية بصفة خاصة
- توفير فرص العمل والاستخدام في المناطق الريفية بجذب الصناعة إليها
- تحقيق توزيع متوازن لكل من العمالة والإنتاج ما ينتج عنه من تنمية إقليمية متوازنة.
- استيعاب الفائض من العمالة في القطاع الزراعي وتنويع مصادر الدخل

[1]-محمد شيخ ،«مشكلة التباين وحلها في التنمية الاقليمية» ،مجلة الكوفية ،عدد 23،2011،ص 3
[2]- المرجع السابق ،ص 5

- تهيئة الفرصة أمام أصحاب المؤسسات للحصول على العقار الصناعي بأسعار مغرية وبدن تأخير
- إجراء تغييرات جذرية في هيكل الإنتاج والعمالة والعمل على تنوعهما
- جذب الاستثمار الخاص للمساهمة في تنمية القطاع الصناعي
- جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر بتوفير بعض الامتيازات الخاصة بهذه المناطق[1]
- تحقيق اللامركزية الصناعية والحد من تمركز الصناعات في بعض المناطق وخاصة حول العاصمة
- تقديم الخدمات والمنافع للمشروعات الصناعية بحيث تقل تكاليفها وتزداد أرباحها
- تخصيص الأراضي المناسبة للاستعمال الصناعي مما يساعد على التهيئة العمرانية الجيدة
- تنظيم التوسع الصناعي وترشيد اختيار مواقع المشروعات الصناعية داخل أقاليم المدن الكبيرة
- توفير مواقع جديدة للصناعات المضطرة لنقل مواقعها بسبب المشروعات الكبرى لتطوير المدن[2]

المطلب الثاني :أهداف إقامة المناطق الصناعية

إن الأهداف الأساسية من إقامة المناطق الصناعية بشكل عام يمكن اختصارها فيما يلي:

- تطوير وتنمية قطاع الصناعة من خلال تشجيع إقامة الصناعات ذات الأحجام المختلفة والاستفادة من مزايا تسهيلات الإنتاج والخدمات العامة المتوفرة فيها.

[1]-صالح حسن ،المرجع السابق ،263

[2]-صبحي فارس الهيتي **، التخطيط الحضري**،(الأردن ، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ،2002) ،ص17

- تطوير وتنمية المناطق المحيطة بها حيث تستفيد هذه المناطق من تطوير البنى التحتية ومن تركز الاستثمارات المالية التي تنتج عنها زيادة النشاط الاقتصادي.
- توفر إقامة المناطق الصناعية من خلال قطع الأرض المناسبة للاستعمال الصناعي أو الأبنية أو الوحدات الصناعية الجاهزة الكثير من الجهد والمال على أصحاب الصناعة في البحث على أنسب المواقع الصناعية لمشروعاتهم
- –رفع مستوى الاقتصاد المحلي من خلال استقطاب المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال و جذب الخبرات العلمية والفنية
- –الوصول بمستوى الإنتاج كما ونوعا إلى المستويات الملائمة لطلب الأسواق المحلية والخارجية
- –تبادل المستلزمات الإنتاجية بما يحقق الاكتفاء الذاتي
- –جذب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو المناطق الصناعية ومساعدتها على التطور
- –توفير المواقع الصناعية وتوسيع القاعدة الإنتاجية[1]
- تجميع المش روعات مخلق التكامل بين المصانع والمشروعات الإنتاجية
- تطبيق المواصفات و المعايير الدولية المتعلقة بالبيئة
- تحقيق الوفورات الخارجية للمصانع التي تنشأ فيها، وإذا كانت المصانع تتفاوت من حيث مقدار الوفورات الخارجية والداخلية التي تحققها خارج المنطقة الصناعية منفردة فإنه من الطبيعي أنها تتشابه من حيث مقدار الوفورات(الخارجية والداخلية)التي تحققها بفعل وجودها داخل منطقة صناعية واحدة ومن الطبيعي أن يرافق تركز الصناعات في مكان ما تدعيم لهذه المؤسسات الصناعية وتحقيق مكاسب جماعية ما كان لها أن تتحقق

[1]-يوسف محمد ياسر ،يوسف ،مرجع سابق ،ص26

وهي منفردة في مواقعها خارج المنطقة الصناعية .ومن هذه الوفورات التي تحققها المصانع داخل المناطق الصناعية وفورات النقل الناجمة عن الوفورات في تكاليف النقل لتجميع المؤسسات الصناعية في موقع واحد و الوفورات الداخلية الكبيرة الناجمة عن تحول هذه الصناعات إلى مدينة صناعية والوفرات الخارجية الثابتة الناجمة عن إمكانية توسع المصنع وتطويره داخل المنطقة، وكذلك الوفرات الخارجية الناجمة عن تخفيض تكاليف الإنتاج الصناعي بفعل نمو صناعات متنوعة في مكان واحد هو المنطقة الصناعية إن الأهداف السابقة الذكر لا تنفي وجود أهداف خاصة لإقامة المناطق الصناعية حسب كل دولة[1].

[1]- هويشار معروف، تحليل **الإقتصاد الإقليمي و الحضري**،ط1،(عمان، دار صفاءللنشر و التوزيع، 2006)،ص28

خاتمة الفصل :

تعتبر المناطق الصناعية من الخصائص الأساسية للتوطين الصناعي الحديث، ففي الوقت الحالي يولي أصحاب الصناعة عند البحث عن الأماكن المناسبة لاقامة مصانعهم اهمية بالغة لتواجدها داخل مناطق صناعية لما تعود به هذه المناطق من فائدة على المصلحة الخاصة للمستثمر و المجتمع .

وكما تطرقنا في هذا الفصل الى ان المناطق الصناعية هي مواقع تجمع مصانع تخضع في انشائها الى معايير و تقوم على مجموعة من المقومات الاساسية التي تعد الركائز الاساسية لقيامهم و تحقيقهم لهداف معينة .

إضافة إلى هذا فان الاهتمام العالمي بالتنمية المستدامة ادى الى تحديد معايير تهتم خصوصا بالبيئة العامة للمنطقة و بالتعامل مع مخلفات المصانع الضارة بالبيئة .

الفصل الثاني :

واقع المناطق الصناعية في الجزائر

سنحاول في هذا الفصل التعرض الى المناطق الصناعية الجزائرية او كيف قامت الدولة الجزائرية بتحديد اطر ادارتها و تسيرها و المؤسسات التي تقوم بتسير المناطق الصناعية ،و الى جهود الجزائر لتطوير و اعادة تاهيل هذه المناطق من خلال جملة من البرامج التي رصدت لها مبالغ مالية معتبرة لمحاولة تدعيم دورها وذلك بمراعاة المعايير البيئية لتفادي الاضرار الناتجة عن الصناعات الملوثة باعتبار ان معظم المصانع تتواجد داخل المناطق الصناعية ومعاقبة كل من يخالف القوانين التي تحافظ على النظام العام لهذه المناطق .

كما ستنطرق بالدراسة الى المنطقة الصناعية برج بوعريريج التي يمكن اعتبارها من المناطق الصاعدة التي حققت نجاحا خاصة في السنوات الاخيرة.

المبحث الاول : تجربة الجزائر في المناطق الصناعية

المطلب الاول :الصناعة بالجزائر

يعتبر التصنيع أحد الجوانب الأساسية التي تدفع عملية التنمية الاقتصادية إلى مراحل متقدمة، إذ لا يمكن تصور تحقيق تنمية اقتصادية دون تطوير القطاع الصناعي، أي أن عملية التصنيع والتنمية الاقتصادية متلازمتين، وبهذا فإن الصناعة تلعب دورا حيويا في دفع وتطوير الاقتصاد الوطني.

الفرع الاول :خصائص قطاع التصنيع بالجزائر

حتى بداية التسعينيات من القرن العشرين كان النسيج الصناعي يتمثل أساسا في القطاع العمومي، حيث كان يمثل 80% من مجموع المؤسسات، أما القطاع الخاص فلم يكن ممثلا إلا بنسبة قليلة من مجموع المؤسسات الصناعية. غير أن الإصلاحات التي خاضتها الجزائر في إطار إعادة الهيكلة الصناعية سمحت بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة والاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا يظهره الجدول التالي:[1]

جدول رقم(1): احصاء عدد المؤسسات الخاصة في الفترة بين 2008 و السداسي الاول 2009

نوع المؤسسات الصناعية	سنة 2008	السداسي الأول 2009
الحديد والصلب	8794	9010
مواد البناء	7154	7368

[1]-العربي عيسات ، براهمي العيد : مداخلة بعنوان : **مساهمة المناطق الصناعية في التخفيف من البطالة بالجزائر دراسة حالة المنطقة الصناعية برج بوعريريج إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة:الواقع والأفاق**، الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر: الواقع والأفاق 14-15 أفريل 2009 ،معهد العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي برج بوعريريج ،ص4

كيمياء– مطاط– بلاستيك	2205	2273
الصناعات الغذائية	17045	17376
صناعة النسيج	4291	4270
صناعة الجلود	1667	1649
الخشب– الفلين – الورق	11848	12274
صناعات مختلفة	3564	3600
المجموع	56568	57820

المصدر: نشرية اقتصادية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السداسي الأول 2009

من خلال الجدول السابق نسجل ارتفاع عدد المؤسسات الخاصة بصفة عامة في الفترة بين سنة 2008 و السداسي الاول لسنة 2009 من 56568 إلى 57820 مؤسسة موزعة على مختلف الصناعات وبهذا الشكل نلاحظ ان الجزائر اصبحت تحضى بعدد كبير و متزايد من المؤسسات الخاصة وذلك بفضل اعتمادها على مبادئ الخوصصة

أما من حيث نوعية الصناعات فعكس ما كانت عليه الصناعات سابقا وخاصة في بداية السبعينيات والمتميزة بالصناعات التصنيعية، تتميز الصناعة الجزائرية اليوم بهيمنة الصناعات الخفيفة وعلى وجه الخصوص الصناعات الفلاحية والغذائية وصناعة الحديد والصلب والصناعات الميكانيكية والإلكترونية.

الفرع الثاني : مزايا التصنيع

تشكل الصناعة الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني لما يتوفر عليه البلد من موارد طبيعية هامة في مجال التصنيع كما تعتبر قطاع استراتيجي تبرره جملة المزايا التالية:

- تعتبر الصناعة القطاع الذي يقطر الجهاز الإنتاجي الوطني ويهيكله فالتصنيع في واقع الأمر العجلة التي يتحقق بفضلها تعميم الأنشطة والتشغيل في سائر القطاعات الاقتصادية خاصة قطاعي الخدمات والفلاحة
- تعد الصناعة كذلك محضن تكنولوجي من حيث قدرتها على إنتاج التكنولوجيا الحديثة وتعميمها على الاقتصاد برمته
- إن الصناعة أفضل ضمان للنمو المستقر بعيدا عن التقلبات المفاجئة في إنتاج المحروقات وأسعارها؛
- تمد الصناعة بلادنا والمؤسسات الوطنية بأوراق رابحة في السوق العالمية في المفاوضات حول نقل القيمة المضافة[1]

[1]- احمد بيرش ،**اشكالية نمو و تطور القطاع الصناعي الجزائري** ،اطروحة دكتوراة ،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسير قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر 3،2012 ص 25

الفرع الثالث :سلبيات القطاع الصناعي في الجزائر

- ضعف الانتاج الصناعي
- ضعف الاداء و انخفاض الانتاجية الصناعية
- ضعف القدرة على المنافسة زيادة نسبة الواردات مقابل انخفاض الصادرات الصناعية[1]
- ارتفاع كلفة الانتاج و عدم الاهتمام بالنوعية
- الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة
- عدم مرونة الجهاز الانتاجي
- تجزء العملية الصناعية .[2]

المطلب الثاني :المناطق الصناعية في الجزائر

في عام 1973 ظهرت ما تسمى بالمناطق الصناعية، وذلك بصدور القانون رقم 45/73 المؤرخ في 1973/02/28 المتعلق بإنشاء لجنة استشارية لتهيئة المناطق الصناعية، حيث حدد شروط إيجاد 77 منطقة صناعية على مستوى إقليم الولايات والبلديات، وعبر كامل التراب الوطني، وتم تحديد شروط إدارتها عن طريق المرسوم رقم 55/84 المؤرخ في 1984/03/3[3]

الفرع الاول : التقسيم الوطني للمناطق الصناعية في الجزائر :

يوضح الجدول رقم (2) التقسيم الوطني للمناطق الصناعية على اساس جهوي .

[1]- صالح صالحي،« الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة» ،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف ،الجزائر، عدد 02 سنة 2002 ،ص50

[2]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لجنة التقويم ، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 1001 ص211 210

[3]-مخلوف بوجردة ،**العقار الصناعي** ، ط2،(الجزائر ،،دار الهومة ، 2006) ،ص12

الجدول رقم (2) : التقسيم الوطني للمناطق الصناعية

	الولايات	**عدد المناطق الصناعية**	المطارات	الموانئ	رقم الشكل في الملاحق
المديرية الجهوية لتمسان	–تلمسان –سعيدة – سيدس بلعباس –نعامة	05	02	01	01
المديرية الجهوية تيارت	–تيارت – الجلفة – لغواط – البيض	03	04	00	02
المديرية الجهوية سطيف	سطيف برج بوعريريج –مسيلة –بجاية – بسكرة	08	05	01	03
المديرية الجهوية ورقلة	–غرداية – ورقلة – الوادي –ايليزي – تمنراست	02	06	00	04
المديرية الجهوية وهران	وهران –عين تيموشنت –غيليزان – مستغانم	04	02	04	05
المديرية الجهوية قسنطينة	–جيجل – خنشلة ميلة– قسنطينة –ام البواقي	04	02	01	06
المديرية الجهوية البليدة	البليدة – الشلف – عين الدفلى – المدية	05	01	00	07
المديرية الجهوية عنابة	سكيكدة –عنابة – الطارف –سوق اهراس –قالمة –تبسة	05	01	02	08
المديرية الجهوية ادرار	بشار – ادرار – تندوف –	02	02	00	09

الفرع الثاني :ادارة المناطق الصناعية

- يقصد بإدارة المناطق الصناعية حسب المرسوم 55/84 المذ كورسابقا ، تهيئتها كمرحلة أولى ثم القيام بإدارتها كمرحلة ثانية ، ومن الناحية القانونية فان الإدارة تعني التهيئة والتسيير معا، وتتم تهيئة المناطق الصناعية عن طريق أجهزة ومؤسسات مختلفة نذكرها حسب الترتيب الأتى:

•هيئات عمومية اقتصادية منشاة بموجب المرسوم رقم 02/82 المؤرخ 09 مارس 1983 وهذا عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوى على ما يلي:

*نشاطات ذات منفعة محلية

* نشاطات ذات منفعة وطنية ومتنوعة تابعة لوزارات مختلفة

• مؤسسات اقتصادية حسب الكيفيات التي كان ينتظر أن تحدد لاحقا، عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوى على نشاطات ذات منفعة وطنية، خاصة وتابعة لسلطة رئاسة واحدة.

•عن طريق دفتر الشروط الخاص بإدارة المناطق الصناعية والصادر بناءا على التعليمة الوزارية المؤرخة في 05 مارس 1984[1].

ان شروط أدارة الفضاءات العقارية داخل هذه المناطق، تلزم الهيئات المديرة وهيئات أخرى بصفة تعاقدية تهيئة المنشآت المشتركة، مع احترام مبادئ التهيئة العمرانية في المنطقة الصناعية، وذلك في الحالات العادية أو فيما يخص قواعد

[1]-العربي عيسات ،اخمد براهمي ، مرجع سابق ،ص 5.ص6

تسيير المناطقالاخرى فإنها من صلاحيات الوالي، وذلك في إطار ممارسة صلاحيات الضبط الإداري وخاصة فيما يتعلق بالأمن الداخلي للمنطقة (قواعد السير، التوقف، الوقاية من الأخطار، وحماية البيئة...الخ)[1]

وفي هذا السياق تقع على عاتق الأجهزة المهيئة في إدارة المناطق الصناعية، ضرورة المحافظة على:

-عملية التهيئة: تقوم بها مؤسسات عمومية اقتصادية ولا تتدخل في الملكية

-عملية التسيير: تقوم بها مؤسسات عمومية صناعية وتجارية حيث تتلقى العقارات قانونيا ثم تقوم بإدارتها وتسييرها حسب القوانين المعمول بها[2].

الفرع الثالث : تسير المناطق الصناعية

ان التسيير الحقيقي لهذه المناطق حسب المرسوم رقم84/56 ،أسند إلى مؤسسات اقتصادية، تنشأ وفق كيفيات محددة بمرسوم، وفي هذا الاطار ظهرت مؤسسات التسيير بصفة مؤقتة

*المركز الوطني للدراسات والأبحاث العمرانية[3]

*شركة تسير مساهمات الدولة في المناطق الصناعية SGP/ZI

هذه المؤسسات انشئت قانونيا في شكل شركات ذات اسهم، تعمل وفق لتشريعات القانون التجاري و المرسوم التنفيدي 01-283 براس مال اجتماعي 100 مليون دينار جزائري وهي مقسمة عبر التراب الوطني على النحو التالي:

[1] - Ministère de la PME/PMI « Rapport sur l'état des lieux du secteur de la PME/PMI », juillet 2000, P : 26.

[2]- المرجع السابق

[3]-مخلوف بوجردة ،مرجع سابق ،ص 16

SGP/ZI وسط :13 ولاية الجزائر ،تبازة ،بومرداس ،البليدة ،المدية ،عين الدفلى ،شلف ،تيسمسيلت ،الجلفة ،مسيلة ،بويرة ،بجاية ، تيزيوزو (ملحق رقم 10)

SGP/ZIشرق :14 ولاية : عنابة ،قسنطينة ،سكيكدة ،الطارف ،قالمة ،سطيف ،برج بوعريريج ،جيجل ،ميلة ،باتنة ،تبسة ،خنشلة ،ام البواقي ، سوق اهراس (ملحق رقم 11)

SGP/ZIغرب : 11ولاية غيليزان ،وهران ،تلمسان ،معسكر ،مستغانم ،عين تيموشنت ،سيدي بلعباس ، تيارت سعيدة ، البيض ، النعامة (ملحق رقم12)

SGP/ZIجنوب : 10 ولاية غرداية ،لغواط ،ورقلة، تندوف ،بشار، ادرار، الوادي بسكرة ،تمنراست ،ايليزي (ملحق رقم 13)

*مؤسسة التسير العقاري SGIوتوجد على مستوى كل منطقة صناعية[1]

مهمة هذه الأجهزة والمؤسسات اساسا مرتكزة على تلقي العقارات واكتساب الملكية بصفة قانونية للأراضي المكونة للمناطق الصناعية والتي قد تكون ضمن أملاك الدولة أو تابعة للخواص وبعد قيام الأجهزة المهيئة بأعمال التجزئة للعقارات والتهييئات تقوم المؤسسات بإعادة التنازل عنها بواسطة عقود توثيقية ومشهرة لصالح المستثمرين. سواء في إطار المعاملات التجارية المحضة، أو في إطار التجهيزات الاستثمارية. [2]

وفيما يخص مسؤولية الصيانة والترميم للهياكل الخارجية وشبكات ربط المنشآت الملحقة بها، فإنها تقع على عاتق المؤسسة المسيرة، وذلك عندما تكون المنطقة الصناعية في حاجة

[1]- MINISTRE DELEGUE AUPPRES DU CHEF DO GOUVERNEMENT ET DE LA PROMOTION DE L'INVESTISSEMENT conseil des participation de l etat. RESOLUTION DE LA 16ème SESSION DU CONSEIL DES PARTICI PATI ONS DE L'ETAT. 21 JUILLET 2003 .p 1

[2]- ipit.p.2

إليها، غير انه فيما يتعلق بالأشغال التي تجعل المنطقة الصناعية عقار مخدوم كالارتفاقات الإدارية، كتمرير خط للسكك الحديدة، فإنه يقع على عاتق هذه المؤسسات المرتفقة للقيام بهذه الأشغال، وكذلك الحال بالنسبة لإشغال التموين بالكهرباء والغاز، فإنه تقع على عاتق المؤسسة المتخصصة المعنية، بالتنسيق مع المؤسسة المسيرة للمنطقة الصناعية، هذه المؤسسة التي قد تكون مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري قبل صدور قانون المؤسسات العمومية الاقتصادية سنة 1988[1].

الصعوبات التسير داخل المناطق الصناعية

– تعاقب أجهزة تسيير المناطق الصناعية، مما أدى إلى ظهور مشاكل في الميدان، لاسيما في عمليتي المتابعة والمراقبة.

–عدم الأخذ بعين الاعتبار المعايير الاقتصادية، وقوانين التعمير عند إنشاء هذه المناطق.

–عدم تحديد التجزئات بصفة واضحة وظاهرة ، مما أدى إلى ظهور توسعات غير قانونية.

–عدم تحديد الطبيعة القانونية لأجهزة إدارة المناطق الصناعية، من حيث اكتساب العقار والتسيير وهل هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري ام مؤسسات عمومية اقتصادية لا تهدف الى تحقيق الربح[2].

ولمواجهة هذه النقائص التى لا تخدم المستثمر اقتضت الضرورة،إعادة ملائمة الإطار القانوني من خلال:

*تعديل أحكام المرسوم 55/84 المؤرخ في 03 مارس 1984 وذلك بإعادة تنظيم القواعد التي تضبط شروط و كيفيات تسيير هذه المناطق.

*إثراء وتكييف دفتر الشروط النموذجي المعد بتاريخ 05 مارس 1984 حسب الأبعاد الاقتصادية الحالية.

[1]-منتدى العلوم القانونية **العقار الصناعي في الجزائر**،www.startimes .com

[2]- رؤوف عثامنية ،**التخطيط في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ،مذكرة ماجستير ،جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم الاقتصادية و التسير ،2001،ص87

*لتسوية الوضعية القانونية للملكية في العقار الصناعي كان لابد من الإسراع في عملية إعادة التنازل retrocession لفائدة المستثمرين للتجزئات الصناعية المنشأة من طرف الأجهزة المهيأة.

*إنهاء عمليات التهيئة في المناطق التي لم تهيئ بعد لاسيما المناطق ذات الحيوية الاقتصادية والصناعية

*توجيه المشاريع الجديدة الى المناطق ألصناعية عندما يتوافق المشروع مع طبيعة المنطقة الصناعية

*مراعاة الاستعمال الأمثل والعقلاني للعقار المتوفر داخل المنطقة ألصناعية وذلك بالاستجابة للاحتياجات الحقيقة. [1]

*منح الهيئات المسيرة صلاحيات الضبط الإداري وذلك تحت تصرف الهيئات الرئيسة لها، "الوالي" حتى تتمكن من القيام بمهمة المتابعة والمراقبة. [2]

الفرع الرابع :انواع المناطق الصناعية

1-المناطق الخاصة

نظمت المناطق الخاصة بموجب أحكام المرسوم التنفيذي 94/ 12 المناطق إلى مناطق يجب ترقتنها و التي تعرفها المادة 3 من المرسوم التنفيذي 321/94 بانها : "... تتكون المناطق المطلوب ترقيتها من البلديات المعنية و المضبوطة حدودها حسب الكيفيات المحددة في المرسوم التنفيذي 321/91 المؤرخ فـي 14 سبتمبر 1991..."

[1] - Ministère de la PME/PMI « Rapport sur l'état des lieux du secteur de la PME/PMI »,opcit.30
[2] -ipit . p4

و بالرجوع إلى أحكام نجد المادة الأولى فقرة 2 منه تنص على انه "...المرسوم التنفيذي 321/91 المناطق الواجب ترقيتها من البلديات التي تحدد قائمتها و تراجع عند الاقتضاء بقرار مشترك من السلطة المكلفة بالتهيئة العمرانية والسلطة المكلفة الجماعات المحلية و السلطة المكلفة بالمالية بعد استشارة السلطات المحلية ..." أضافت هذه المادة وصفا للمقاييس التي يتم على أساسها تصنيف هذه المناطق و يتعلق الأمر بمقاييس تعكس الضوابط الديموغرافية ، المادية الاجتماعية الاقتصادية و المالية للبلديات حيث مثلا على المستوى الديموغرافي تأخذ بعين الاعتبار إجمالي عدد السكان المقيمين في الولاية، و نسبة البطالة و حجمها أما فيما يخص الميزات الاجتماعية و الاقتصادية أو درجة التجهيز ، فيأخذ بعين الاعتبار نسبة االتمدرس، نسبة الكهربة الريفية و نسبة شغل كل مسكن،و تطبيقا لأحكام المادة الأولى من المرسوم التنفيذي 321-91 ،ثم صدر قرار وزاري مشترك وذلك بتاريخ 9 أكتوبر 1991، يحدد قائمة البلديات 53 الملحق المتعلق بهذا القرار و يشمل 671 بلدية موزعة على 48 ولاية خلافا للمناطق الواجب ترقيتها بمساهمة خاصة من الدولة نظرا لفقر و تدني مستوى المعيشة بها ، هناك مناطق يمكن الاستثمار فيها يتعلق الأمر بمناطق التوسع الاقتصادي ، التي لا يمكن حسب المادة 6 من المرسوم التنفيذي321/94 ان تدرج ضمنها المناطق المطلوب ترقيتها. تعرف المادة 4 من المرسوم التنفيذي321/94 ، مناطق التوسع الاقتصادي على أنها : "تتكون مناطق التوسع الااقتصادي من الفضاءات الجيواقتصادية التي تنطوي على خصائص مشتركة من التجانس الاقتصادي و الاجتماعياو تكامله أو، و تزخر بطاقات من الموارد الطبيعية و

البشرية ، أو الهياكل القاعدية المطلوب حشدها ، أو الكفيلة بتسهيل إقامة الانشطة الاقتصادية ، لإنتاج السلع و، تماما كالمناطق الواجب ترقيتها، يتم تحديد قائمة مناطق التوسع الخدمات و وتطويرها اعتمادا على نتائج التحاليل التي تأخذ بعين الاعتبار على سبيل المثال لا الحصر المستوى المطلوب للتغطية في مجال المرافق الاجتماعية، و الذي يحدد بتحليل المؤشرات المتعلقة بالموارد المائية التطهير التزويد بالطاقة ، ووسائل الاتصال ، إضافة إلى كل مؤشر من شانه توجيه اختيار موقع الاستثمارات و تسهيل الاسراع في انجازها و استغلالها. [1]

2-مناطق التبادل الحر :

أنشئت المناطق الحرة ، لأول مرة بموجب المادة 93 فقرة 2 من المرسوم التشريعي ،بنصها على أنه :"... يمكن انشاء مناطق حرة 93-01 المتضمن قانون المالية لسنة في القطر الجمركي لا تخضع كلية أو جزئيا للتشريع والتنظيم الجاري العمل وفق الشروط التي يحددها قانون خاص"،تم وضع الإطار القانوني لهذه المناطق بموجب المرسوم التشريعي 93-12، حيث تعرف المادة 25 منه الاستثمارات التي تنجز في هذه المناطق بنصها على أنه:"يمكن القيام باستثمارات تنجز انطلاقا من تقديم حصص من رأس المال بعملة قابلة للتحويل الحر،ومسعرة رسميا من البنك المركزي الجزائري الذي تأكد قانونا من استيرادها في مناطق من التراب الوطني تسمى مناطق حرة،حيث عمليات الاستيراد أو التصدير أو التخزين أو التحويل أو إعادة التصدير تتم وفقا لإجراءات جمركية مبسطه و تنص المادة 34 من المرسوم التشريعي 93-12 على أنه:" تحدد شروط و كيفيات تعيين المناطق الحرة ، ضبط حدودها وامتيازاتها وتسيرها بنصوص

[1]-رؤوف عثامنية ،**التخطيط في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ،مرجع سابق ،ص87

لاحقة"، و تطبيقا لأحكام هذه المادة صدر المرسوم التنفيذي 320/94 المتعلق بالمناطق الحرة تنص المادة 2 فقرة 2 من المرسوم التنفيذي 94-320 على إحداث المناطق الحرة بموجب مرسوم تنفيذي بناء على اقتراح من وزير المالية يحدد موقعها الجغرافي و مساحتها و إن استوجب الأمر الأنشطة المسموح بمزاولتها بها، تطبيقا لأحكام هذه المادة ، الذي قام بإنشاء أول و آخر منطقة حرة ، بناء على المرسوم التنفيذي97-106 تقرير وزير المالية يتعلق الأمر بالمنطقة الحرة لبلارة بولاية جيجل، حيث تنص المادة الأولى من المرسوم التنفيذي 106/97 ، على أنه :" يتضمن هذا المرسوم على انشاء منطقة حرة بلارة "، في ولاية جيجل، كما يضبط وضعيتها الجغرافية و حدود وقوامها و مساحتها و كذلك الانشطة المسموح القيام بها". [1]

تنشأ مناطق التبادل الحر بموجب مرسوم يحددها جغرافيا و تتموقع هذه الأخيرة بجوار ميناء او مطار أو منطقة صناعية و يخضع تسيير و استغلال مناطق التبادل الحر لصاحب الامتياز ، و الذي هو عبارة عن شخص معنوي سواء عام أو خاص يتم اختياره عن طريق إيداع طلب سواء وطني أو دولي ، مفتوح أو مغلق أو بالتراضي .

تقع المنطقة الحرة "لبلارة" على بعد 40 كلم من جنجن ، و 40 كلم من مطار الطاهير ، تمتد على مساحة تقارب 523 هكتار ، أي ما يعادل 5،23 كيلومتر مربع. ، تعتبر المنطقة الحرة لبلارة كملك خاص للدولة انشاء منطقة تبادل حر فوق ملكية خاصة أو ملكية أشخاص معنوية خاصة خاضعة للقانون الخاص لان الوعاء العقاري المخصص لها بالكامل هو تابع للأملاك العامة للدولة.[2]

تتمثل الامتيازات الممنوحة للاستثمارات المنجزة في هذه المناطق ، قبل كل شيئ في إعفائها من كل الضرائب ، و الجباية على الأنشطة المزاولة داخل المنطقة باستثناء ما

[1]- منور أوسرير: **دراسة نظرية عن المناطق الحرة مع تجارب كل من كوريا الجنوبية ، هونغ كونغ ، سنغافورة ، مصر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصاديةجامعة الجزائر3، نوفمبر 1995 ص20 ص 22

[2]- حمزة فسيح ، **الاستغلال القانوني للعقار الصناعي في عملية التنمية** ،رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر 3،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسير ،2001،ص 25

يتعلق بالحقوق و الرسوم المتعلقة بالسيارات السياحية غير المرتبطة باستغلال المشروع ، و كذلك المساهمات و الاشتراكات في النظام القانوني للضمان الاجتماعي ، الا في حالة وجود اتفاقية تتضمن أحكام مخالفة ، يمكن للعمال الأجانب أن يختاروا لانضمام لنظام اجتماعي غير جزائري. تطبيقا لنص المادة 28 من المرسوم التشريعي 12/94 ، صدرت المادة 23 من المرسوم التنفيذي 320/94 ، و التي تفرض على العمال الذين يختارون الانضمام لنظام اجتماعي غير جزائري ، أن يقدموا للهيئة المختصة المتواجدة في الدائرة التي تقع فيها المنطقة الحرة ، حسب المادة 5 من القرار الصادر عن وزارة العمل و الحماية الاجتماعية عدم لانتساب ، حددت المادة 02 من القرار الذي جاء لتطبيق أحكام المادة 23 من المرسوم التنفيذي 94-320 المقصود بالمستخدمين ذوي الجنسية الاجنبية غير المقيمين المذكورين في المادة 28 من المرسوم التشريعي 93-12، و هم المستخدمون الذين لهم صفة عمال اجراء ، و يحدد هذا القرار حق اختيار نظام اجتماعي غير النظام الجزائري في مرة واحده هناك عدة تسهيلات فيما يتعلق بالعمل في هذه المناطق حيث يمكن تشغيل العمال بغض النظر عن جنسيتهم و ذلك وفقا لتصريح بسيط سواء لمصلحة التشغيل أو بناء على مناقشة عقد عمل حر داخل المنطقة و ذلك بين العامل و صاحب العمل تستفيد الاستثمارات المنجزة في مناطق التبادل الحر كتلك المنجزة في المناطق الخاصة و المناطق العادية من امتيازات جمركيه فمنطقة التبادل الحر تعطي للمتعاملين حرية كاملة في شراء السلع و الخدمات اللازمة لإنجاز مشاريعها و ذلك دون دفع أي ضريبة ، يخضع دخول و خروج السلع من و إلى هذه المنطقة لتصريح بسيط.

يتضح لنا في الأخير أن هذه الاجراءات تشجيعية فعلا ، و أنه من شأنها جلب المستثمر بصفة عامة و المستثمر الأجنبي بصفة خاصة لكن هذا لم يحل دون الغاء هذا المرسوم التشريعي و ذلك بموجب الأمر 01-03 الصادر بتاريخ 20 أوت 2001

، المتعلق بتطوير الاستثمارات ، الذي جاء بأحكام جديدة الهدف منها تحقيق ما لم يستطع المرسوم التشريعي 12/94 تحقيقيه في مجال جلب الاستثمارات الاجنبية مباشرة ، هذا الأمر الذي تم تعديل بعض من أحكامه بالامر 08-06[1].

المطلب الثالث :إدماج الاهتمامات البيئية في السياسة الصناعة في الجزائر

1الفرع الاول : الإطار القانوني

لقد تجلى الاهتمام المتزايد بأثر البيئة على مسار التنمية من خلال إصدار القانون رقم 83-03 المؤرخ في22 ربيع الثاني 1403 الموافق لـ 05 فبراير 1983;و المتعلق بحماية البيئة البيئة و الهادف أساسا الى توجيه و مشاريع الدولة الخاصة و من اهم اهداف هذا القانون توجيه مختلف برامج الدولة في هذا الميدان ، لذا ركز على المحاور التالية :[2]

- حماية الطبيعة و المحافظة على الفصائل الحيوانية والنباتية

- حماية الأوساط المستقبلية (المحيط الجوي، المياه القارية والمحيطات).

- الوقاية من الظواهر التلوث بالحياة الناتجة عن المنشآت المصنفة .

- إجبارية تقيم مدى تاثير حوادث المشاريع على المحيط وذلك باجراء دراسة التأثير .

[1]-رؤوف فسيح ،المرجع السابق، 27

[2]- موسى ابن منصور ، **البعد البيئي في اختيار مواقع المناطق الصناعية**،مرجع سابق ، ،ص5

قانون رقم 03-10 المؤرخ في 19جمادي الأول عام 1424 الموافق لـ 19 يوليو سنة 2003. يتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة , من خلال المادة الاولى يحدد هذا القانون قواعد حماية البيئة في اطار التنمية المستدامة وفيما يلي بعض المراسيم و القوانين الراهنة لحماية البيئة و الاستغلال العقلاني للطاقة :

- المرسوم التنفيذي رقم 90-87 المؤرخ في 27 فيفري 1990 الخاص بدراسة التأثير على البيئة .

- المرسوم التنفيذي رقم 98-339 المؤرخ في 03 ديسمبر 1998 المتعلق بالمنشئات المصنفة .

- القانون 01-19 المؤرخ فـي 27 رمضان عام 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001 و المتعلق بتسير النفايات ومراقبتها وإزالتها .

- القانون رقم 25-91 المؤرخ في 18 ديسمبر 1991 و الذي ينص على فرض ضريبة على الانشطة الملوثة والخطيرة

- القانون رقم 09-99 المؤرخ فـي 15 ربيع الثاني عام 1420 الموافق لـ 28 جويلية 1999 و المتعلق بالتحكم في الطاقة (اقتصاد الطاقة).إدماج البعد البيئي في المؤسسات الصناعية الجزائرية

– المرسوم رقم 14–80 المؤرخ في 08 ربيع الأول عام 1400الموافق لـ 26 يناير سنة 1980 و المتضمن انضمام الجزائر الى اتفاقية حماية البحر الابيض المتوسط التلوث المبرمة ببرشلونة في 16 فبراير سنة 1976 .[1]

– المرسوم رقم 98–158 المؤرخ فـي 19 مـحرم عام 1419 الموافق لـ 16 مايو سنة 1998و المتضمن انضمام الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الى اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الضارة و التخلص منها عبر الحدود [2]

الفرع الثاني : المواجهة الاقتصادية للتلوث

إن الاستراتيجية التي تبنتها الجزائر فـي اطار حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة تركز أساسا على الادوات الاقتصادية المتمثلة في الجباية البيئية و الاعانات ... الخ .

1–2 سياسة منح الاعانات الحكومية : تلجأ الحكومة الى تقديم التسهيلات للتأثير في معدات التلوث ، وذلك بمنح قروض طويلة الأجل ذات الشروط المسيرة لتمويل عمليات معالجة التلوث من طرف المؤسسات قبل إلقائها في الوسط الطبيعي او تقديم قروض للمشاريع صديقة البيئة ، و تأخذ هذه الاعانات الاشكال التالية :

– تمويل الاستثمارات الخاصة بمعدات الحد من لتلوث .

– تحفيز الاستثمارات المحافظة على البيئة .

[1]-المرجع السابق ،ص6
[2]-المرجع السابق ،ص7

2-2 – سياسة المنع و التقنين : عادة ما تلجأ الحكومة الى اصدار نصوص تمنع كل اشكال التلوث المضرة بالعنصر البشري أو الوسط الطبيعي منعا صريحا وبالتالي يصبح هذا القانون وسيلة من وسائل مواجهة المشكلات البيئية ، على أن يأخذ في الحسبان مايلي :

– مدى توفر البدائل القريبة للنشاط الإنتاجي المسبب لتلوث .

– مستوى التكلفة التي يفرقها النشاط الإنتاجي المسبب للتلوث .

– عملية فرض القوانين الرادعة تتطلب توافر معلومات دقيقة على النشاط الإنتاجي الملوث للبيئة ، ومدى وجود بدائل لهذا النشاط وحساب التكلفة الخارجية المترتبة على هذا النشاط الإنتاجي .

2-3 السياسة النقدية والتجارية :من بين السياسات التي قد تلجأ إليها الحكومة في إتباعها السياسة التجارية ، حيث تعمل على تشجيع مكافحة التلوث عن طريق اعفاء أجهزة ومعدات و محددات التلوث المستوردة من الرسوم كذلك قد تعمل على تخفيض التعريفة الجمركية على المواد المستوردة من الخارج والتي يترتب على استخدامها فـي العملية الانتاجية معدل أقل من التلوث .ومثال ذلك قانون 03-10 المؤرخ فـي 19 جمادى الأول عام 1424الموافق لـ 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق بحماية البيئة فـي إطار التنمية المستدامة ، الذي من بين تسهيلاته ، اجراءات تحفيزية في الجانب الجبائي الجمركي فيما

يخص جلب المعدات المستخدمة في الحد من التلوث .إدماج البعد البيئي في المؤسسات الصناعية الجزائرية

2-4 السياسة الجبائية لخفض التلوث :تحتل الجباية البيئية التأييد الواسع لدى العديد من صناع القرار فهي أداة اقتصادية هامة تساهم في توفير ايرادات مالية وتتميز بكونها مكون ذو اهمية بالنسبة للتشريع البيئي وذلك من خلال استخدام السياسة الضريبة لتوجيه قرارات أرباب العمل نحو الاستثمارات غير الملوثة للبيئة

2-5 مبدأ الملوث الدافع : ينص مبدأ الملوث الدافع الذي اعتمدته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (O.C.D.E) سنة 1972 على " أن ام الملوث يجب ان تقتطع منه السلطات العمومية النفقات الخاصة بالإجراءات الرامية الى الحفاظ على البيئة فـي حالة مقبولة " أي يجب على الحكومة إجبار المتسبب في التلوث على دفع نفقات إزالة آثار التلوث بالنسبة للجزائر تعرفه المادة 03 من الأحكام العامة للباب الأول من قانون 03/ 10 المؤرخ في 19 يوليو 2003 الخاص بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة على انه : " يتحمل كل شخص يتسبب نشاطه أو يمكن ان يتسبب في الحاق الضرر بالبيئة ، نفقات كل تدابير الوقاية من التلوث والتقليص منه وإعادة الاماكن وبيئتها الى حالتها الاصلية ".يعتبر هذا المبدأ بمثابة حافز للتقليل من التلوث لأنه يقر أن التكلفة البيئية هي تكلفة القيام بالعمال الملوثة وعلى ذلك لا يجب أن يتحملها الجمهور بل من يقوم بالتلويث هو الذي يجب عليه الدفع (التعويض) . وقد نالت هذه العبارة نجاحا كبيرا ، وهي تعني أن الملوثين وليس المستهلكين هم الذين عليهم تحمل تكاليف المعالجة ، لكن

فيالحقيقة يحمل عبئها النهائي بالضرورة على المستهلك لقد قبلت الحكومات و المنظمات الإعانة الى حد بعيد هذا المبدأ ، غير أن طابعه العام لا يسمح دوما باختيار الإجراء المناسب و الأكثر مردودية ، إذ يحدث في بعض الاحيان تسرب انبعاثات بشكل يصعب فيها تحديد هوية الملوثين ومراقبتهم خاصة داخل المناطق الصناعية و في بعضالأحيان يظهر التلوث بعد سنين من فترة احداثه لدرجة يصعب فيها تحديد مستوى التلوث الذي احدثه كل ملوث و في أحيان اخرى يطال التلوث منطقة عابرة للحدود أين يمتد فيها خطر التلوث من بلد متسبب الى بلد ضحية و في غياب التعاون بين البلدين ينقلب مبدأ الملوث الدافع الى مبدأ الضحية مجبرة على الدفع [1]

6-2 السياسة الجبائية التحفيزية : ويعرف هذا النوع بالسياسة الوقائية التي تعمل على فرض الرسوم التحفيزية لتجنب الإضرار بالبيئة ، وتتضمن هذه السياسة نوعين من الرسوم هما :

* الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة و /أو الخطيرة يخضع هذا الرسم لأحكام المادة 203 من قانون المالية لسنة 2002. ويحدد مبلغ لرسم بـ 10.500 دج عن كل طن من النفايات المخزونة ، كما تنص هذه المادة على منح مهلة ثلاث (03) سنوات، اعتبارا من تاريخ الانطلاق في تنفيذ مشروع منشأة إزالة النفايات . وتخصيص حاصل هذا الرسم كما يلي :

[1]- عمر موساوي ،مصعب بالي ،**إدماج البعد البيئي في المؤسسات الصناعية الجزائرية** ،ص 338 amormoussaoui7@gmail.com

- 75 % لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث (FEDEP) .

- 15 % لفائدة الخزينة العمومية.

- 10 % لفائدة البلديات .

نلاحظ أن قيمة هذا الرسم تقارب تكلفة إعادة معالجة المخلفات و بالتالي فهو يعتبر حلا رادعا .إدماج البعد البيئي في المؤسسات الصناعية الجزائرية

* رسم تحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية يخضع هذا الرسم لأحكام المادة 204 من قانون المالية لسنة 2002 و يحدد مبلغـه بـ 24.000 دج عن كل طن من النفايات المخزونة كما تنص هذه المادة على منح أجل مدته ثلاث سنوات للمستشفيات والعيادات الطبية للتزويد بتجهيزات الترميد الملائمة أو حيازته ، و سلطت هذه الضريبة للتقليل من كميات المخلفات السامة .ويخصص حاصل هذا الرسم كما يلي :

- 75 % لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث (FEDEP) .

- 15 % لفائدة الخزينة العمومية .

- 10 % لفائدة البلديات.[1]

[1]-المرجع السابق ،ص340

7-2 – السياسة الجبائية التعويضية : عن طريق الرسوم التي تفرض و التي تنص عليها القانون رقم 21/01 المؤرخ فـي 22ديسمبر 2001 و المتضمن قانون المالية لسنة 2002، ولذي ينص على عدد من الرسوم البيئية هي :

* الرسم على الانشطة الملوثة و الخطيرة على البيئة : يخضع هذا الرسم لأحكام المادة 117 من القانون رقم 25/91 المؤرخ فـي ديسمبر 1991 المعدل و المتمم بالمادة 54 من القانون رقم 11-99 المؤرخ فـي 23 ديسمبر 1999 و المتضمن قانون المالية لسنة 2000 وكذا المادة 202 من القانون رقم 21 -01 المؤرخ فـي 22 ديسمبر 2001 والمتضمن قانون المالية لسنة 2002

الفرع الثالث : تصنف الانشطة الملوثة و الخطرة على البيئة

تنقسم الى نوعين :

– الانشطة الخاضعة قبل انطلاقها للتصريح المسبق من رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا

– و الانشطة الخاضعة لترخيص مسبق سواء من الوزير المكلف بالبيئة أو الوالي المختص إقليميا أو رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا .

* الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي على كميات المنبعثة التي تتجاوز حدود القيم يخضع هذا الرسم لأحكام المادة 205 من قانون المالية لسنة 2002 . ومرجعيا للأحكام الخاصة بالرسم على الانشطة الملوثة والخطيرة على البيئة .يطبق هذا

الرسم تبعا للكميات المنبعثة التي تتجاوز حدود القيم كما هو محدد في التنظيم الساري المفعول ، يحدد مبلغ هذا الرسم تبعا لتعريفة الرسم على الانشطة الملوثة او الخطيرة على البيئة . تتضاعف هذه التعريفة بمعامل مضاعف مشمول بين 1 و 5 تبعا لمعدل تجاوز حدود لقيم ويخصص حاصل هذا الرسم كما يلي:

- 75 % لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث (FEDEP) .
- 15 % لفائدة الخزينة العمومية
- 10 % لفائدة البلديات .

إن مدى فعالية أي سياسة الحماية البيئة تتحدد بالنتائج التي تتمخض عنها ، والسياسة الجبائية التحفيزية هدفها تغيير سلوكيات المؤسسة فــي الاتجاه الذي يحافظ على البيئة من خلال ترشيد سلوكها الاقتصادي، ولكي تكون الضريبة على معالجة التلوث فعالة يجب أن يكون إدماج البعد البيئي فــي المؤسسات الصناعية الجزائرية الضريبة المفروضة في حالة عدم المعالجة اكبر من تكلفة المعالجة وهذا لكي تقرر المنشاة الاستقرار في المعالجة و من ثم توفير هامش ربح والحفاظ على سلامة البيئة من خلال إعادة رسكلة المخلفات .[1]

المبحث الثاني : سياسة الجزائر في تطوير المناطق الصناعية .

شهدت المناطق الصناعية ركودا مما أثرا سلبا على الأداء الاقتصادي ، وعلية اتخذت السلطات الجزائرية جملة من الاجراءات لإعادة تنشيطها من جديد واقحامها في العملية التنموية بشكل اكبر مما كانت عليه

المطلب الاول : برامج اعادة تاهيل المناطق الصناعية

تظهر من خلال البرامج التالية :

[1]- موسى ابن منصور ، **البعد البيئي في اختيار مواقع المناطق الصناعية**، المرجع السابق ،ص 12

الفرع الاول : برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009:

يعتبر إعادة تأهيل المناطق الصناعية مشروع وطني يدخل في إطار تنفيذ- البرنامج الخماسي لدعم النمو الاقتصادي والذي شرع في تنفيذه ابتداء من أوت2005، وخصصت الدولة له غلافا ماليا قدر بة8.4 مليار دج للمناطق الصناعية ومناطق النشاط الاقتصادي عبر 17 ولاية ، وذلك بهدف تحديث الهياكل القاعدية وتطوير نمط التسيير للمؤسسات الصناعية .وقد خصصت ميزانية تقدر ب 2.7 مليار دج لحصة 2004 وتعلق **الأمر** بـ :[1]

الجدول رقم (3): المناطق الصناعية المستفيدة من البرنامج برنامج النمو 2005-2009.

الجهة	المناطق الصناعية	مناطق الانشطة
شرق	برحال-عنابة -حمروش جودي -سكيكدة- عين بيدة – ام البواقي – سطيف- خنشلة ديدوش مراد -قسنطينة -برج بوعريريج	
غرب	عين تيموشنت -خسيبيا -معسكر – حاسي عامر – وهران -فرنكا – مستغانم –	غيليزان تيسمسيلت
الوسط	الحراش – العاصمة – سيدي خالد – البويرة –	ازفون – تيزي وزو – بني مراد *ب* – البليدة

اعداد : الباحثة

[1] مجوبي خيرالدين ،**سياسة إعادة بعث و تنمية الصناعة**، اليومين الدراسيين حول التحليل الموقعي للمناطق الصناعية في الجزائر دراسة- – حالةالمنطقة الصناعية برج بوعريريج17-18 ماي 2010،معهد العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي البشير- الإبراهيمي برج بوعريريج.

محتوى برنامج إعادة التأهيل :

- الطرقات و الإنارة الخارجية . توصيل شبكة المياه الصناعية .ربط مع الشبكة الوطنية للكهرباء، الغاز والهاتف .إنشاء جدار ومراكز مراقبة و حراسة.

المناطق المدمجة : تم تحديد 29 منطقة من هذا الصنف بعد تقييم التنافسية الصناعية للفروع في الولايات الجزائرية مع اخذ بعينالاعتبار البنية التحتية المنجزة أو في ط ور الانجاز.و لتوزيعها جغرافيا تم الاعتماد على مالة من المؤشرات أهمها:

- النشاط الاقتصادي و الصناعي للفروع و تمركزه .
- القدرة على التصدير .
- مستوى تأهيل البنية التحتية و مدى استفادتها من المشاريع الكبرى
- التغطية الجامعية و مؤسسات البحث العلمي
- التمركز المكاني للشركات.
- تنافسية المنتوج و كثافة التكنولوجية
- توفر الخدمات العامة والتغطية المؤسساتية(بنوك ،...)
- الموقع الاستراتيجي ,سهولة النقل ,القرب من الأسواق [1].

الفرع الثاني :البرنامج الخاص بولايات الجنوب

رصد لاول سداسي 2006 ميزانية 2.870 مليار دج وقد خصصة للولايات التالية :

المناطق الصناعية : ادرار ،بشار ، غرداية

مناطق النشاطات :تندوف ،سيدي عقبة –بسكرة– ،ايليزي ،ورقلة ،تمنراست ،الوادي ،لغواط

[1]- مجوبي خيرالدين ،**سياسة إعادة بعث و تنمية الصناعة**،،المرجع السابق ص7

الفرع الثالث: البرنامج الخاص بولايات الهضاب العليا

قدرت ميزانيته ب 5 مليار دج ،1.725 مليار مخصصة لحصة 2005 ويتعلق الامر بالولايات التالية :تبسة ، لغواط ،الجلفة ،سعيدة ،باتنة ،تيارت .

الفرع الرابع :البرنامج الخاص بولايات الهضاب العليا الموسعة :

هذا البرنامج خصص لكامل ولايات الهضاب العليا قدر غلافه المالي ب :5.5 مليار دج .

المطلب الثاني : الصورة الجديدة للمناطق الصناعية في الجزائر حسب البرنامج الوطني الاستشرافي للمناطق الصناعية للفترة 2012-2017:

نظرا للمستجدات على المستوى الوطني وخاصة بعد انجاز الطريق السيار شرق غرب، فإن الدولة الجزائرية غيرت نظرتها للمناطق الصناعية من المناطق المدمجة إلى المناطق الصناعية الجديدة[1]

وفي إطار التعاون وتبادل التجارب بين دول البحر الأبيض المتوسط ومن بينها هذا البرنامج.

ان البرنامج الجزائري الجديد للمناطق الصناعية الذي تمت المصادقة عليه يتمحور حول جملة من النقاط التالية :

الفرع الاول :خلفية إعداد البرنامج:

إن البرنامج كانت نتيجة لعد أسباب منها:

- احصائيات الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقارياللمواقع الوطنية لتوطين المناطق الصناعية بناء على طلبات الولاة بداية 2011
- مقرارت مجلس الوزراء 2011/02/22
- قرارات اللجنة الوطنية للصناعة في دورتها الخمسين و المتضمن انشاء لجنة وزارية مشتركة لدراسة

[1] - LE PROGRAMME NATIONAL DES NOUVELLES ZONESINDUSTRIELLES – ministère de l'industrie ,de la petite et moyenne Entreprise et de la promotion de l'investissement. avril2012 .p03.

- اقتراحات قوائم المناطق الصناعية الجديدة (ازالة و اضافة مناطق جديدة)
- القرار الوزاري المشترك و المتضمن انشاء 36 منطقة صناعية جديدة
- مصادقة اللجنة الوطنية للصناعة في دورتها الواحد و الخمسون بتاريخ 2011/04/19
- توسيع البرنامج الى 39 منطقة صناعية جديدة مع اعادة النظر في الوسائل المادية و المالية
- ادماج 03 مناطق جديدة بناء على على امر حكومي و المتظمنة انشاء 42 منطقة صناعية [1]

الأهداف الإستراتيجية: يهدف إلى تحقيق جملة من الغايات :

- تدعيم الاستثمار والنمو الصناعي
- إلغاء الحواجز العقارية في القطاع الصناعي
- وضع برنامج جديد لتهيئة الإقليم وفق مبادئ التنمية المستدامة
- رفع مر دودية الهياكل القاعدية

الفرع الثاني :مراحل الانجاز

1- الجانب التشريعي

وضع الإطار القانوني والتنظيمي للإنشاء المناطق الصناعية .اصدار مختلف النصوص والقرارات التنظمية التي تتبين الضرورة العامة للمناطق الصناعية.-

2- الجانب المالي :

- الدراسة المالية للبرنامج . - التخطيط التقديري للبرنامج

- توقيع الاتفاق مع الصندوق الوطني لدعم الاستثمار في إطار القروض الطويلة الأجل.

-اتفاقية القر وض لكل منطقة على حدا في طور الإنجاز.

3- الجانب التنفيذي :

-الانتهاء من اختيار المواقع.

-جمع الوثائق الضرورية (الخرائط، المخططات ، الدراسات... إلخ- .)

-مراسلة السلطات المحلية لتخصيص المواقع.

[1] -LE PROGRAMME NATIONAL DES NOUVELLES ZONESINDUSTRIELLES..ipit .p04.

–اختيار مكاتب الدراسات والانطلاق في مختلف مراجل الدراسةالاتصالات الأولية مع المؤسسات العمومية للإنجاز[1] .

الفرع الثالث :المبادئ الأساسية لاختيار المناطق الصناعية

حددت جملة من القواعد و المعاير لاختيار المنطقة الصناعية نوجزها في الجدول التالي:

[1] - LE PROGRAMME NATIONAL DES NOUVELLES ZONESINDUSTRIELLES..ipit .p5

الجدول رقم 4 : معايير انشاء المناطق الصناعية

الرقم	الشروط	المعايير				
		النسبة	المؤشرات			الترتيب
			ضعيف	متوسط	قوي	
01	النظام العمراني	% 10				
02	الموقع والقرب من المناطق الحضرية : البعد ب/كم عن ثلاث مواقع حضرية: المدينة– الأحياء البلدية	%15				
03	المساحة	%15				
04	الملاحق	%20				
05	الهياكل و الطرقات	%15				
06	الخدمات والنشاطات الملحقة	%5				
07	التاثيرات البئية	% 5				
08	اقتصاد المعرفة	% 5				
09	النسيج الصناعي	%10				
المجموع :		%100				

source : LE PROGRAMME NATIONAL DES NOUVELLES ZONESINDUSTRIELLES – ministère de l'industrie ,de la petite et moyenne Entreprise et de la promotion de l'investissement– avril2012. p07

الجدول رقم (5):المواقع الجغرافي للمناطق الصناعية الجديدة:

الجهة	الموقع الاقليمي	الولايات	عدد المناطق	المساحة
الشمال	شمال وسط	بومرداس (1) بويرة (1)مدية (1) تيزي وزو (2) بجاية (2) الشلف (2) عين الدفلة (1)البليدة ، الجزائر ،تبازة (1)	10	1739
	شمال شرق	عنابة (1)قسنطينة (2) سكيكدة (2) جيجل(1) ميلة (1) سوق هراس (1)الطارف(1)قالمة(1)	09	2394
	شمال غرب	وهران(1)تلمسان(1) مستغانم(1)عين تموشنت (1)غليزان(1)سيدي بلعباس(2)معسكر (1)	08	1517
	27			5650
الهضاب العليا	الهضاب العليا الوسطى	الجلفة (1) ،الأغواط،، المسيلة(1)	02	478
	الهضاب العليا الشرقة	سطيف(1)، باتنة(1) ،برج بوعريريج (2)،خنشلة(1)، ام البواقي ،تبسة (1)	04	1346
	الهضاب العليا الغربية	تيارت (2)، سعيدة (1)،تيسمسيلت ،البض، النعامة (1)	04	896
	10			2720
الجنوب	الجنوب الشرقي	بشار ،(1)،تندف،ادرار (1)	02	402
	الجنوب الغربي	غرداية (1)،بسكرة (1)، الوادي ،ورقلة (1)	03	800
	الجنوب الكبير	تمنراست ،ايليزي	00	00
	05			1202
المجموع :	42			9572

source : LE PROGRAMME NATIONAL DES NOUVELLES ZONES INDUSTRIELLES – ministère de l'industrie de la petite et moyenne Entreprise et de la promotion de l'investissement– avril2012 p09

الجدول رقم (6): المعطيات الاجمالية للبرنامج

عدد المناطق الصناعية	42 منطقة صناعية
التكلفة الجمالية للمشروع	88 مليار دج
عدد الولايات المعنية	34 ولاية
المساحة الاجمالية ل42 منطقة	9572
المساحة الصافية	1711

Source: LE PROGRAMME NATIONAL DES NOUVELLES ZONESINDUSTRIELLES – ministère de l'industrie ,de la petite et moyenne Entreprise et de la promotion de l'investissement– avril2012.p12.

الجدول رقم (7):التقديرات المالية للبرنامج

	الآنجاز	مصدر الموارد المالية
مرحلة الاستثمار إنجاز 22 منطقة صناعية	تهيئة المناطق الصناعية	قروض طويلة الأجل
مرحلة الاستغلال (تسيير المناطق الصناعية)	نفقات التسيير (إدارة صيانة أمن)	طرق الحصول على المداخيل من طرف الوكالة
	تسديد القرض	

المصدر: WWW.ANIREF.DZ بتاريخ :12/06 /2012

المبحث الثالث :المنطقة الصناعية لولاية برج بوعريرج

توجد بالجزائر سبعة وسبعون (77) منطقة صناعية موزعة عبر كامل التراب الوطني أهمها: المنطقة الصناعية بأدرار، وواد سلي بالشلف، وعين مليلة بأم البواقي وأريس وجرمة بباتنة، وأقبو ببجاية وسيدي خالد بالبويرة، وواد السمار الحراش بالجزائر العاصمة والمنطقة الصناعية ببرج بوعريريج...الخ .

المطلب الاول :الصناعة بولاية برج بوعريريج

الفرع الاول :تمركز الصناعة في ولاية بج بوعريريج

تتمركز الصناعة بولاية برج بوعريريج في 12 مقر نشاط صناعي، وتعتبر المنطقة الصناعية لمقر الولاية أهم قطب صناعي بالولاية، أين يلاحظ وجود مصانع ذات بعد قاري وجهوي، وكذا وحدات صناعية صغيرة خاصة، وهذه المنطقة تشهد اكتظاظا في مساحتها مما تطلب توسعتها وذلك بإنشاء منطقة صناعية أخرى بمشتة فاطمة تتربع على مساحة قدرها 400هكتار، أما باقي النشاطات الصناعية الأخرى فتمارس في مناطق نشاطات عبر الولاية، وتقدر المساحة الإجمالية والمهيأة والموضوعة تحت تصرف المستثمرين بـ 260 هكتار[1]

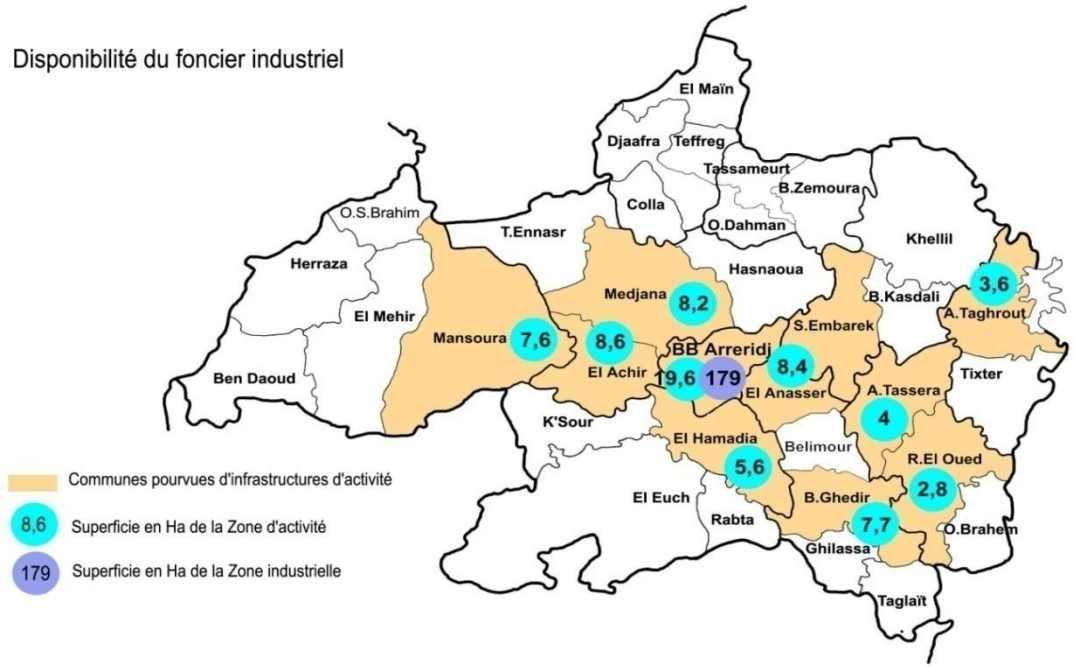

المصدر: مصالح مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية برج بوعريريج

[1]-وثائق خاصة بمصالح مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية برج بوعريريج

الفرع الثاني :التعريف بالمنطقة الصناعية برج بوعريريج

تم تهيئة وإنشاء المنطقة الصناعية برج بوعريريج في 1979/01/27 في إطار تنفيذ المخطط الخماسي، وتقدر المساحة الكلية لها بحوالي 180 هكتار، وكانت مقسمة إلى 20 قطعة عند إنشائها، ومع تزايد الطلب على العقار الصناعي من طرف المتعاملين الاقتصاديين الخواص فقد عرفت المنطقة الصناعية تضاعف عدد العقارات ليصل إلى 161 قطعة منها 160قطعة متنازل عنها[1]

تحتوي المنطقة الصناعية على 98 مؤسسة، وهي ممثلة في الجدول التالي:

جدول رقم (08): جرد المؤسسات والأراضي المجزأة بالمنطقة الصناعية برج بوعريريج

	عدد المؤسسات	النسبة المئوية
المؤسسات النشطة	65	% 66.33
المؤسسات قيد الإنشاء	21	% 21.43
المؤسسات المتوقفة عن النشاط	12	%12.24
المجموع	98	%100

المصدر: وثائق داخلية خاصة بمؤسسة التسيير العقاري SGI برج بوعريريج

شكل رقم(1): جرد المؤسسات والأراضي المجزأة بالمنطقة الصناعية برج بوعريريج

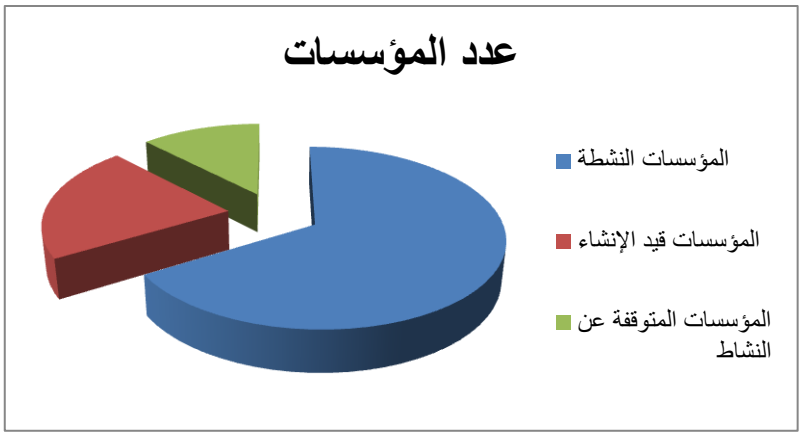

المصدر: العربي عيسات ، براهمي العيد : مداخلة بعنوان : مساهمة المناطق الصناعية في التخفيف من البطالة بالجزائر دراسة حالة المنطقة الصناعية برج بوعريريج إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر: الواقع والأفاق 14-15 أفريل 2009 ،معهد العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي برج بوعريريج.

[1]-بطاقة تقنية للمنطقة الصناعية برج بوعريريجSGI،ص 1

نشير إلى أن المنطقة الصناعية مزودة بالمرافق والشبكات الضرورية التالية[1]:

- شبكة طرقات مساحتها حوالي 15 هكتار
- شبكة تصريف المياه المستعملة 10485متر طولي
- شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب 7.837متر طولي
- شبكة الإنارة العمومية: 265 عمود معدني للإنارة
- شبكة مضادة للحرائق: 48 مخرج
- الري: خزان ماء صالح للشرب سعته 500م^3

الفرع الثالث :تسيير المنطقة الصناعية

1-تسيرها : كانت مؤسسة تسيير المنطقة الصناعية E.G.Z.I تقوم بتسيير المنطقة الصناعية برج بوعريريج عند إنشائها وتحولت هذه المؤسسة إلى مؤسسة التسيير العقاريSGI، بموجب القرار رقم 05 المؤرخ في 25 جويلية 2003، وتشغل هذه المؤسسة 28 عاملا من بينهم 20 عون مكلف بمهام الأمن وأعمال الصيانة اللازمة للمنطقة الصناعية[2]

2 – توزيع المؤسسات بالمنطقة الصناعية برج بوعريريج: تتكون المنطقة الصناعية برج بوعريريج من مؤسسات خاصة وأخرى عمومية، تعمل في صناعات متنوعة ويمكن تصنيفها كالتالي:

الجدول رقم (09): توزيع المؤسسات بالمنطقة الصناعية برج بو عريريج حسب القطاعات

مجال النشاط	عدد المؤسسات قيد الإنشاء	عدد المؤسسات النشطة
صناعات الحديد	03	04

[1]- المرجع السابق ،ص2

[2]- العربي عيسات ،احمد براهمي ،مرجع سابق ،ص 16

الصناعات الالكترونية والكهربائية	06	09
الصناعات الغذائية	02	09
صناعة النسيج والجلود	01	06
صناعة الورق	01	03
العمران ومواد البناء	04	19
صناعة البلاستيك والمواد الكيماوية	04	08
الخدمات	00	07
المجموع	21	67

المصدر: وثائق داخلية خاصة بمؤسسة التسيير العقاري SGI برج بوعريريج سبتمبر 2010.

الشكل رقم (2): توزيع المؤسسات بالمنطقة الصناعية برج بو عريريج حسب القطاعات

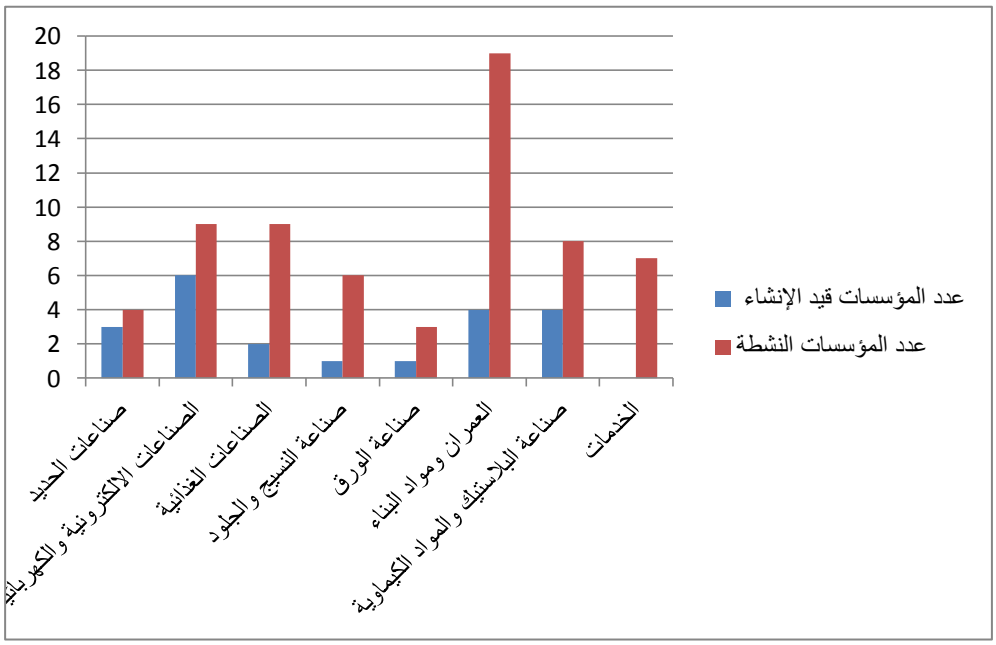

المصدر: العربي عيسات ، براهمي العيد : مداخلة بعنوان : مساهمة المناطق الصناعية في التخفيف من البطالة بالجزائر دراسة حالة المنطقة الصناعية برج بوعريريج إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر: الواقع والأفاق 14-15 أفريل 2009 ،معهد العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي برج بوعريريج.

الفرع الرابع :إعادة تأهيل المنطقة الصناعية برج بوعريرج:

في إطار برامج إعادة تأهيل المناطق الصناعية استفادت المنطقة الصناعية ب.ب.ج من دعم مالي سنة 2001، 2004 بهدف:

- الدعم المقدم في سنة 2001: حيث استفادت المنطقة من مبلغ مالي قدره 163.332.00دج، وذلك بهدف إعادة شبكة الطرقات، وترميم شبكات الإنارة وقنوات صرف مياه الأمطار.

- الدعم المقدم في سنة 2004: حيث خصص مبلغ 155.883.519,72دج بهدف القيام بالعمليات التالية:[1]

- ❖ وضع سياج طوله 1.5كلم.
- ❖ إعادة الطرقات الرئيسية المخربة رقم 03 و04 مع وضع أرصفة وخلق شبكة طرقات جديدة.
- ❖ إعادة شبكة الصرف للمياه المستعملة.
- ❖ توسيع شبكة الإنارة العمومية على طول شبكة الطرقات الجديدة.
- ❖ توسيع شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب.
- ❖ إنشاء خزان ماء سعته 500 م^3.

المطلب الثاني :دور المنطقة الصناعية برج بوعريريج في تنمية الولاية

ساهمت المنطقة الصناعية في خفض نسبة البطالة بالولاية ، إذ قدرت نسبة البطالة في سنة 1998 بـ 45.12 %، وانخفضت في سنة 2009 إلى 10.85% .

[1]- صهيب خبابة ،مرجع سابق ،ص 150

الفرع الاول :دور المنطقة الصناعية برج بوعريريج

تساهم المنطقة الصناعية برج بوعريريج فى تنشيط سوق العمل بالولاية من خلال خلق مناصب عمل

مجال النشاط	مناصب الشغل في المؤسسات قيد الإنشاء	مناصب الشغل في المؤسسات النشطة
صناعات الحديد	145	170
الصناعات الالكترونية والكهربائية	270	2360
الصناعات الغذائية	80	381
صناعة النسيج والجلود	85	142

جديدة في مختلف القطاعات والجدول التالي يوضح ذلك.[1]

[1] بطاقة تقنية للمنطقة الصناعية برج بوعريريجSGI،ص 7

صناعة الورق	40	620
العمران ومواد البناء	630	900
صناعة البلاستيك والمواد الكيماوية	485	135
الخدمات	00	110
المجموع	1735	4818

الجدول رقم (10):توزيع مناصب الشغل في المنطقة الصناعية حسب القطاعات

المصدر: وثائق داخلية خاصة بمؤسسة التسيير العقاريSGI برج بوعريريج سبتمبر 2012.

من خلال الإحصائيات الواردة في الجدول والإحصاءات التي تم تسجيلها سنة 2007 حيث كانت 955 منصب بالمؤسسات قيد الإنشاء و 4143 منصب بالمؤسسات النشطة نلاحظ أن هناك تطور في عدد مناصب الشغل لتصبح 1735 منصب بالمؤسسات قيد الإنشاء و4818 منصب بالمؤسسات النشطة سنة 2010.

والشكل التالي يوضح مناصب الشغل بالمؤسسات قيد الإنشاء والمؤسسات النشطة حسب القطاعات بالمنطقة الصناعية برج بوعريريج.

الشكل التالييبين عدد مناصب الشغل في المؤسسات النشطة وقيد الإنشاء حسب القطاعات بالمنطقة الصناعية برج بوعريريج لسنة 2010

الشكل رقم (3):

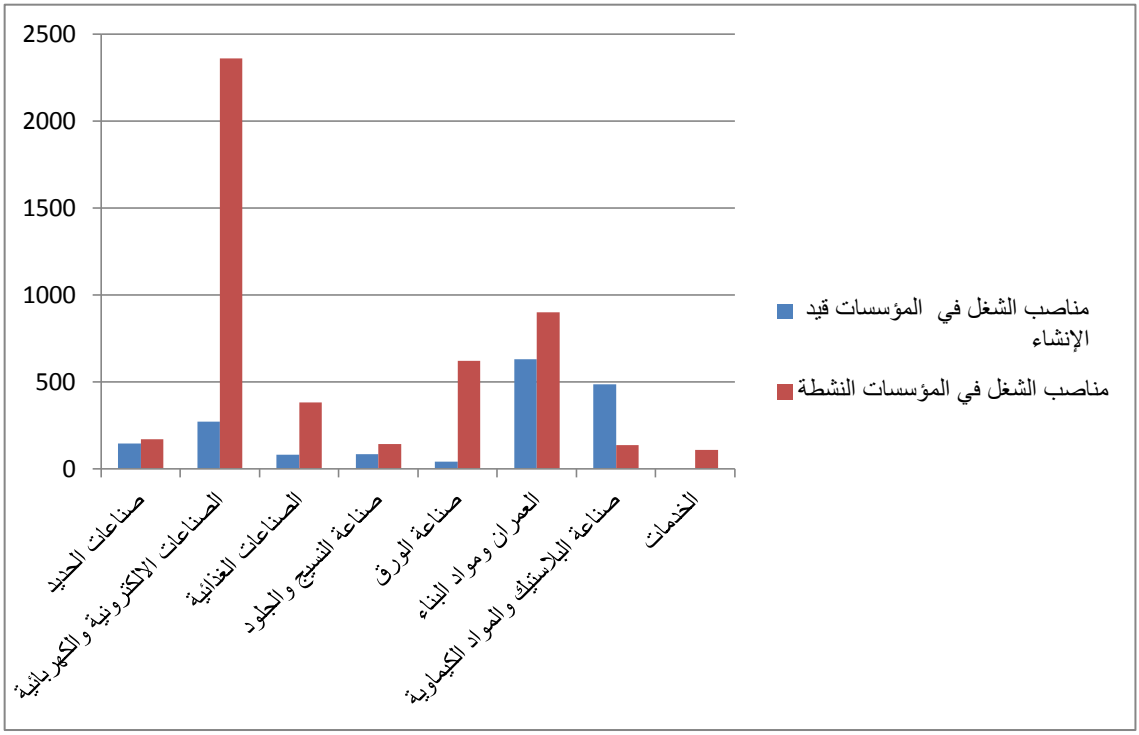

المصدر: العربي عيسات ، براهمي العيد : مداخلة بعنوان : مساهمة المناطق الصناعية في التخفيف من البطالة بالجزائر دراسة حالة المنطقة الصناعية برج بوعريريج إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر: الواقع والأفاق 14-15 أفريل 2009 ،معهد العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي برج بوعريريج

أ- توزيع مناصب الشغل بولاية برج بوعريريج حسب القطاعات:

تساهم القطاعات المختلفة في تنشيط سوق العمل بالولاية وبنسب متباينة وهذا ما تظهره نسب وأرقام الجدول التالي:

الجدول رقم (11) يوضح توزيع مناصب الشغل حسب القطاعات بولاية برج بوعريريج

القطاع	عدد مناصب الشغل	النسبة (%)
الفلاحة	57515	18.48
الصناعة	23600	07.59
الصناعات التقليدية	35162	11.30
السكن والأشغال العمومية	111315	35.76
الخدمات	24469	07.86
الإدارة	31525	10.13
مناصب العمل الغير مصرح بها	8095	02.60
أخرى	19575	06.30
المجموع	311256	100

المصدر: مصالح ولاية برج بوعريريج مارس 2010

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قطاع السكن والأشغال العمومية يشغل 111315عامل من إجمالي السكان النشطين المقدر بـ 311256 وهو ما يمثل نسبة 35.76 % وهذا راجع لما يحظى به هذا القطاع في البرنامج الخماسي لدعم النمو، في حين قطاع الصناعة يشغل 23600 عامل أي ما نسبته 7.59 % من إجمالي السكان النشطين.

الشكل الموالي يبن توزيع مناصب الشغل حسب القطاعات

الشكل رقم (4): توزيع مناصب الشغل حسب القطاعات

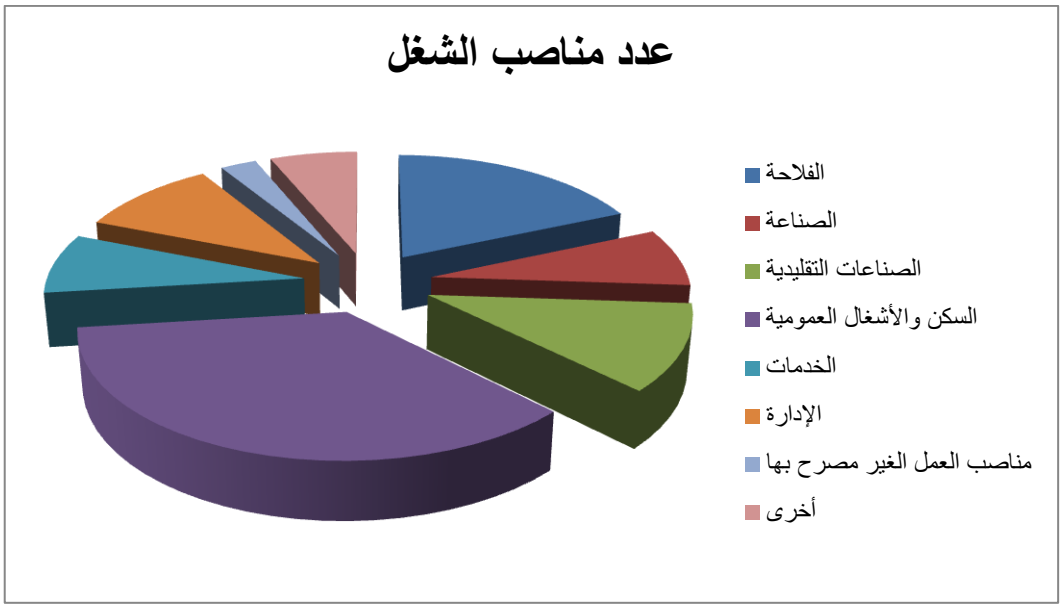

المصدر: العربي عيسات ، براهمي العيد : مداخلة بعنوان : مساهمة المناطق الصناعية في التخفيف من البطالة بالجزائر دراسة حالة المنطقة الصناعية برج بوعريريج إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ،الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر: الواقع والأفاق 14-15 أفريل 2009 ،معهد العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي برج بوعريريج.

من خلال المعطيات الواردة في الجدولين السابقين فإن المنطقة الصناعية برج بوعريريج تشغل 6553 عامل من إجمالي المشتغلين في قطاع الصناعة (23600 عامل) وهو ما يمثل نسبة 27.77 %

الشكل رقم (5) : اليد العاملة بالمنطقة الصناعية

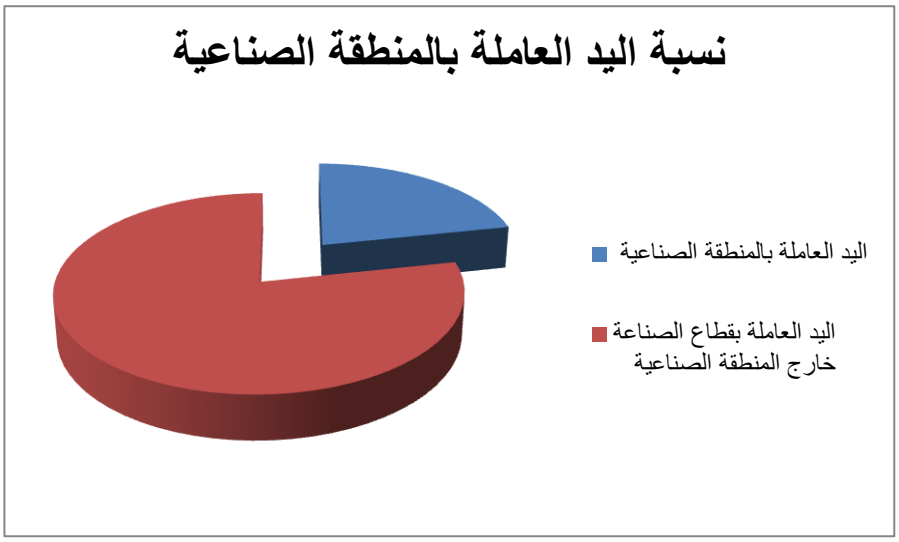

المصدر: العربي عيسات ، براهمي العيد : مداخلة بعنوان : مساهمة المناطق الصناعية في التخفيف من البطالة بالجزائر دراسة حالة المنطقة الصناعية برج بوعريريج إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة

الفرع الثاني :دور المنطقة الصناعية في التنمية المستدامة

1- القضاء على البطالة :حيث ساهمت المنطقة الصناعية في خفض نسبة البطالة بالولاية بشكل كبير من،خلال استيعاب عدد كبير من اليد العاملة، إذ قدرت نسبة البطالة في سنة2005ب 19.79 بالمئة و انخفضت الى 12.36 سنة 2007

2- القضاء على الفقر :والذي يعتبر الهدف الرئيسي من عمليات التنمية لاسيما المحلية منها، إذ أن توفيرمناصب الشغل يؤدي إلى حصول الأفراد على دخول مما يؤدي إلى تحسين مستوى معيشتهم .

3- رفع القيمة المضافة للإنتاج المحلي والاستفادة من الطاقات الكامنة المحلية.

4- المساهمة في رفع إنتاجية القطاعات الأخرى :وذلك عن طريق العلاقات التشابكية بين الصناعة وهذه القطاعات، فوجود مطاحن مثلا أدى إلى تشجيع زيادة زراعة القمح بالمنطقة وكذلك هو الحال بالنسبة للمحاصيل الزراعية الصناعية، مما يؤدي في النهاية إلى الرفع من النات الوطني.

5- التنويع في المنتجات وتقديم منتجات محلية تلبي حاجات السكان المحليين .زيادة درجة التكامل بين الصناعة والقطاعات الأخرى.

6- تتمثل التنمية المستدامة في استغلال الموارد الطبيعية القابلة للتجديد، بحيث لا يتم إهمالها أو الإضرار بها أو الحد من قابليتها للتجديد وذلك من أجل الأجيال القادمة من خلال المحافظة على المخزون الثابت من الموارد الطبيعية، ورغم التطور الصناعي الكبير الذي تعرفه الولاية لا سيما في ميدان الإلكترونيك والصناعة الغذائية ومواد البناء إلا أن البيئة بها تعرف تراجعا يتجسد أساسا في تلوث الأراضي والأودية بسبب النفايات الصناعية والمنزلية، إضافة إلى تلوث الهواء النات عن حرق النفايات والغازات المنبعثة من السيارات، ويعتبر مادة الأميونت أهم الملوثات البيئية بالولاية إلا أنه وللحد من الآثار السلبية لهذه المادة فقد تم كإجراء أوي توقيف نشاط المؤسسة المتسببة في ذلك، إلا أن هذا الإجراء ظرفي وتبقى عملية معالجة هذه النفايات هي التحدي الرئيسي أمام السلطات المحلية[1].

المطلب الثالث :آفاق الصناعة ببرج بوعريريج

إن الموقع الإستراتيجي للولاية (ملتقى الطرق) وتفرها على احتياطات معتبرة من الثروات أهلها لتكون قطبا جذابا للمستثمرين خاصة في مجال الصناعات الإلكترونية، الصناعات الغذائية ومواد البناء، وانطلاقا من هذه الجاذبية تم خلق منطقة صناعية جديدة بمشتة فاطمة ببلدية الحمادية. وفي إطار البرنامج الخماسي2010-2014

المقبل تم اقتراح إنشاء مناطق صناعية جديدة كما هو موضح في الجدول أدناه:

[1]-صهيب خبابة ،مرجع سابق،ص 152.151

الجدول رقم (12) : المناطق الصناعية المراد إنشاؤها في الخماسي2010-2014

المنطقة	خليل	العش	الرمايل (رأس الواد)	الصفية (مجانة)	سيدي موسى (الياشير)	سيدي مبارك	كوطة (برج الغدير)	عين تاغروت	بئر قاصد علي
المساحة (هكتار)	150	250	100	250	40	40	40	50	30

المصدر: حصيلة النشاطات لولاية برج بوعريريج لسنة 2009 مارس 2010، ص43.

خاتمة:

منذ السبعينات وفي إطار ظهور أول نواة للإستثمار ، الذي ارتبط في البداية بالمجال الصناعي، و محاولة توطين أغلب المركبات الصناعية و تركيزها في مناطق معينة و متنوعة عبر أنحاء الوطن و إلى غاية الوقت الحالي ،تنوعت الإستثمارات و مناطق تركيزها،حيث عمدت السلطات المعنية في هذا الميدان إلى إيجاد طرق عديدة و حديثة لتفعيل دور المناطق الصناعية في التنمية المحلية اللامركزية من خلال عملها اعتمادها على جملة متنوعة من القوانين التي تؤطر هذه المناطق ،اضافة الى حشد الامكانيات المادية و المؤسساتية و البشرية في سبيل تاهيل هذه المناطق و جعلها تتوافق و المعاير الدولية للمناطق الصناعية . لكن هذه الجهود لم تتؤتي ثمارها المنشودة لان هناك بعض المناطق الصناعية لا تزال تعاني من مشاكل على سبيل المثال المنطقة الصناعية لولاية برج بوعريريج تعاني من المشاكل التالية :

- التزود بالمياه الصالحة للشرب : يتواجد بالمنطقة الصناعية خزان ب 911 م 6 وهو غير كاف لتزويد المؤسسات
- حالة الطرقات : تعاني من نقص تهيئة الطرق داخل المنطقة الصناعية إذ أ ا تشهد حركة 6911 مركبة منها 99% من الحجم الكبير مما أثر سلبا على الطرقات.
- محطة التنقل : منذ افتتاح نقطة بيع الاسمنت لمصنع الإسمنت عين الكبيرة على مستوى المنطقة الصناعية فحجم المركبات تضاعف وما نت عن من اختناقات مرورية داخل المنطقة الصناعية.
- عقود الملكية : من 53 متعامل موجودين على مستوى المنطقة الصناعية ، 11 متعامل لم يحصلوا على عقود الملكية مما أثر سلبا على النشاطات الاستثمارية[1].

[1] -fiche technique zone industrielle BBB..octobre 2013.

الخاتـمة

من خلال الدراسة التي اجريناها وجدنا بان إنشاء المدن الصناعية يحقق فوائد كثيرة للقطاع الصناعي، فهي البيئة المناسبة لازدهار وتطور مختلف الصناعات، فتخطيط المدن الصناعية على أساس تشابه اختصاصات الصناعات التي تتشابك مدخلاتها ومخرجاتها يؤدي إلى تكامل هذه الصناعات فينعكس ذلك إيجاباً في تخفيض تكاليف إنتاجها ويحقق لها مزايا الإنتاج الكبير. كما يساعد تجميع المصانع في منطقة واحدة من استغلال الخدمات والتسهيلات المتاحة ضمن المدن الصناعية كالمرافق العامة وغيرها مما ينعكس على خفض التكاليف الاستثمارية .

ومن جانب آخر فإن انتشار المدن الصناعية في أي بلد يعود عليه بالعديد من المنافع كتوفير فرص العمل، واجتذاب الاستثمارات الأجنبية، ونقل وتوطين التقنية، وتعزيز قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة في الأسواق المفتوحة، والالتزام بالمتطلبات البيئية، وتوسيع رقعة البنية الأساسية من الخدمات في البلد، باعتبار أن المرافق العامة والتجمعات السكانية المزدهرة تجاور المناطق الصناعية أينما وجدت. كما أن توفر الإدارة المتخصصة تساعد في المحافظة على النظافة وتشجيع الممارسات غير الضارة بالبيئة والاستثمارات في مجال التكنولوجيا النظيفة وذلك في المناطق الصناعية الجديدة، وفي إنجاز ما تعرقل من تراخيص إضافة إلى نشر الإحصائيات حول الصناعات التي تشملها مدنهم مما يسهل عملية التحديث والتطوير من خلال اتخاذ القرارات الأكثر علمية وفائدة.

ان تميز الاقتصاد الجزائري بمجموعة من الخصوصيات السلبية الى حد كبير باعتباره اقتصاد ريعي ،ينتشر فيه الاقتصاد الموازي ،الفساد ،عدم تكامل القطاعات الاقتصادية

،غياب التخصص ،نقص كفاة الامسيرين ...الخ من المشاكل و الامراض التي يعاني منها القطاع الاقتصادي في الجزائر ادى الى تاثر القطاع الصناعي بهذه السلبيات .ورغم وجود المناطق الصناعية في مختلف ربوع الوطن وعلى الرغم من الجهود المبذولة في اطار حماية البيئة من الملوثات الصناعية الناتجة عن عمل المصانع و عدم الاهتمام بمعالجة مخلفات المصانع الا ان البيئة الجزائرية تظل تعاني من مختلف الامراض البيئة التي تؤثر على الجو الصحي العام للوطن ،اظافة الى ان المناطق العمرانية المجاورة للمناطق الصناعية تظل مهددة بمختلف الامراض الناتجة عن الانبعثات الغازية و المخلفات السامة و هذا ما يؤثر على الصحة العامة كما ان الفساد الاداري الذي تعاني منه الجزائر يبقى حائلا دون غلق المصانع التي اثبت انها تقوم بأنشطة ملوثة ...

اضافة الى هذا تعاني المناطق الصناعية في الجزائر من عدة مشاكل تسيرية متعلقة اساسا بعدم ضبط الادوار ، الصلاحيات و المسؤوليات هذه الفراغات القانونية اثرت بشكل سلبي على السير الحسن للمناطق الصناعية ،زد على ذلك فان كل الاجراءات و الجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية بهدف تطوير و اعادة تاهيل هذه المناطق لم تعطي نتائجها المسطرة وذلك لتداخل العملية الاقتصادية لكن هذا لاينفي النجاح النسبي لبعض المناطق الصناعية كالمنطقة الصناعية لبرج بوعريريج في دعم التنمية المحلية لاقليم الولاية.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب باللغة العربية :

1) السماك محمد ازهر سعيد ، **اقتصاديات المواقع الصناعية و تقييم المشروعات ودراسة الجدوى**،(عمان ،دار زهران،1985)

2) _____ ،**المواقع الصناعية و تقييم المشروعات ودراسة الجدوى**،(عمان :دار زهران، 1987).

3) القريشي مدحت كاظم ، **الإقتصاد الصناعي** ،(الاردن عمان :دار وائل للنشر و التوزيع ،2000)

4) الكناني كمال كاظم بشير ، **الموقع الصناعي و سياسات التنمية المكانية** ، (الاردن عمان : دار الصفاء للنشر و التوزيع دط ،2008)

5) الهيتي خالد عبد الرحمان ، الطويل اكرم احدم ، النعيمي جمال محمد ،**اساسيات التنظيم الصناعي** : (عمان :دار الزهران للنشر و التوزيع ،دط ،1997).

6) الهيتي صبحي فارس ، **التخطيط الحضري**،(الاردن، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع،الأردن2002).

7) بوجردة مخلوف ،**العقار الصناعي** ، (ط2،الجزائر ،،دار الهومة ، 2006).

8) بوخلوف محمد ،**التوطين في الفكر و الممارسة** ، (الجزائر ،الامة للنشر و التوزيع (2002

9) حسن صالح ،**مدخل الى جغرافية الصناعة** ،(ط1 ،عمان ،دار الشروق للنشر ، 1988).

10) شعبان بهيج ،**جغرافية العالم الصناعية** ،(الجزائر :الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ،1972).

11) عبد القادر صالح حسن ، **مدخل إلى الجغرافية الصناعي**،(الاردن ، د.ن 1985).

12) هويشار معروف، تحليل **الإقتصاد الإقليمي و الحضري**،(الطبعة الأولى، الاردن ،عمان، دار صفاءللنشر و التوزيع، 2006).

المجلات و الدوريات :

1) شيخ محمد ،«مشكلة التباين وحلها في التنمية الاقليمية »،**مجلة الكوفية** ،عدد 2012،

2) صالحي صالح ،« الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة» ،**مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير** جامعة فرحات عباس سطيف ،الجزائر، عدد 02 سنة 2001 .

3) لافاح ، ماهر ،«الدور الحيوي لعملية التخضير في المناطق الصناعية »، **مجلة جامعة تشرين** ، مجلد24،عدد1 ،2000

4) وراد طالب عوض ،«المناطق الصناعية المؤهلة الاردنية الاداء و الاثار الاقتصادية و الافاق المستقبلية »، **مجلة العلوم الاقتصادية و التسير و العلوم التجارية** ،جامعة المسيلة ،العدد04 .2010

الرسائل غير المنشورة :

1) البظ وائل وجيه رضا ، **محددات انشاء المدن الصناعية في محافظة نابلس وانعكاساتها على البيئة و المجتمع و التعليم الصناعي** ،رسالة ماجستير غير منشورة ،فلسطين ،جامعة النجاح الوطنية ،2000،ص 21

2) الساعد يوسف ،**دور المناطق الصناعية في حل مشكلات القطاع الصناعي** ،رسالة ماجستير غير منشورة جامعة النجاح نابلس ،2003.

3) الشماع سميرة كاظم ،**تحليلات الموقع الصناعي** ،رسالة ماجستير غير منشورة ،العراق ،جامعة بغداد 2002.

4) العوضي .أحمد عبدالله ، العلي.عدنان عبدالرحمن ، الاثري.احمد صالح ،.حسان عبدالجادر، مبادئ التسويق ، الاردن ،دار النشر شركة دار العلم للنشر والتوزيع

5) أوسرير منور :**دراسة نظرية عن المناطق الحرة مع تجارب كل من كوريا الجنوبية ، هونغ كونغ ، سنغافورة ، مصر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصاديةجامعة الجزائر3، 1995

6) بيرش احمد ،**اشكالية نمو و تطور القطاع الصناعي الجزائري** ،اطروحة دكتوراة ،كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسير قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،2012

7) خبابة صهيب ،دور **المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة الأورو مغاربية دراسة مقارنة بين فرنسا والجزائر**،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة فرحات عباس سطيف ،2011 .

8) عثامنية رؤوف ،**التخطيط في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ،مذكرة ماجستير ،جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم الاقتصادية و التسير ،2001.

9) فسيح حمزة ، **الاستغلال القانوني للعقار الصناعي في عملية التنمية** ،رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر 3،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسير ،2001.

10) مصبح نائل محمد ابراهيم ، أهمية المناطق **الصناعية على النمو الاقتصادي داخل قطاع غزة حالة دراسية مدينة غزة الصناعية،رسالة** ماجستير غير منشورة ،جامعة الازهر غزة كلية الاقتصادة و العلوم الادارية ،2012.

الملتقيات :

1) بن منصور موسى ،البعد **البيئي في اختيار المناطق الصناعية ،اليومين الدراسيين حول التحليل الموقعي للمناطق الصناعية في الجزائر –دراسة خالة المنطقو الصناعية برج بوعريريج**–17.18ماي 2010 معهد العلوم الاقتصادية و التجارية

2) عيسات العربي ، براهمي العيد : مداخلة بعنوان : **مساهمة المناطق الصناعية في التخفيف من البطالة بالجزائر دراسة حالة المنطقة الصناعية برج بوعريريج إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة:الواقع والأفاق،**

3) مجوبي خيرالدين ،**سياسة إعادة بعث و تنمية الصناعة**، اليومين الدراسيين حول التحليل الموقعي للمناطق الصناعية في الجزائر دراسة– – حالةالمنطقة الصناعية برج بوعريريج17–18 ماي 2010،معهد العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي البشير– الإبراهيمي برج بوعريريج.

دراسات اخرى :

1) الموسوي هاشم ، الجيوري توفيق ،**مقومات بيئة المناطق الصناعية الجديدة في العراق** ،2010.

2) جيجوو فليب اخرون ،**الدليل الارشادي لادارة البيئية للمناطق الصناعية ،برنامج سيم وإدارة التنمية الدولية البريطانية** ،2005،ص28

3) مركز الدراسات التخطيطية و المعمارية ،**تخطيط المناطق الصناعية من منظور بيئي** ،مصر.

4) موساوي عمر ، بالي مصعب ،**إدماج البعد البيئي في المؤسسات الصناعية الجزائرية**

التقارير و النشريات :

1) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لجنة التقويم ، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2001

2) بطاقة تقنية للمنطقة الصناعية برج بوعريريجSGI.

3) نشرية اقتصادية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السداسي الأول 2009

4) وثائق خاصة بمصالح مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية برج بوعريريج

المراجع باللغة الفرنسية :

1) **Buck , P.William, "The industrial park" John Wiley and sons I.td, New York,2010**

2) **J.R.Bale, " Toward a definition of Industries in India Policies program and progress" , 1989**

3) **LE PROGRAMME NATIONAL DES NOUVELLES ZONESINDUSTRIELLES – ministère de l'industrie ,de la petite et moyenne Entreprise et de la promotion de l'investissement. avril2012 .**

4) **Ministère de la PME/PMI « Rapport sur l'état des lieux du secteur de la PME/PMI », juillet 2000.**

5) **MINISTRE DELEGUE AUPPRES DU CHEF DO GOUVERNEMENT ET DE LA PROMOTION DE L'INVESTISSEMENT conseil des participation de l etat.**

RESOLUTION DE LA 16ème SESSION DU CONSEIL DES PARTICI PATI ONS DE L'ETAT. 21 JUILLET 2003 .

المواقع الالكترونية :

1) الموقع الرسمي للوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري .WWW.ENRIEF.COM:

2) الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة WWW.PMEPMI.DZ

3) موقع منتديات ستار تايمز WWW.STARTMES.COM

منتدى الرياض الاقتصادي riyadh-ef.com

الملاحق

أولا : الخرائط :

الخريطة رقم (1): تمثل مواقع المناطق الصناعية التابعة للمديرية الجهوية تلمسان



المصدر : WWW.ENRIEF.COM

الخريطة رقم (2): تمثل مواقع المناطق الصناعية التابعة للمديرية الجهوية سطيف

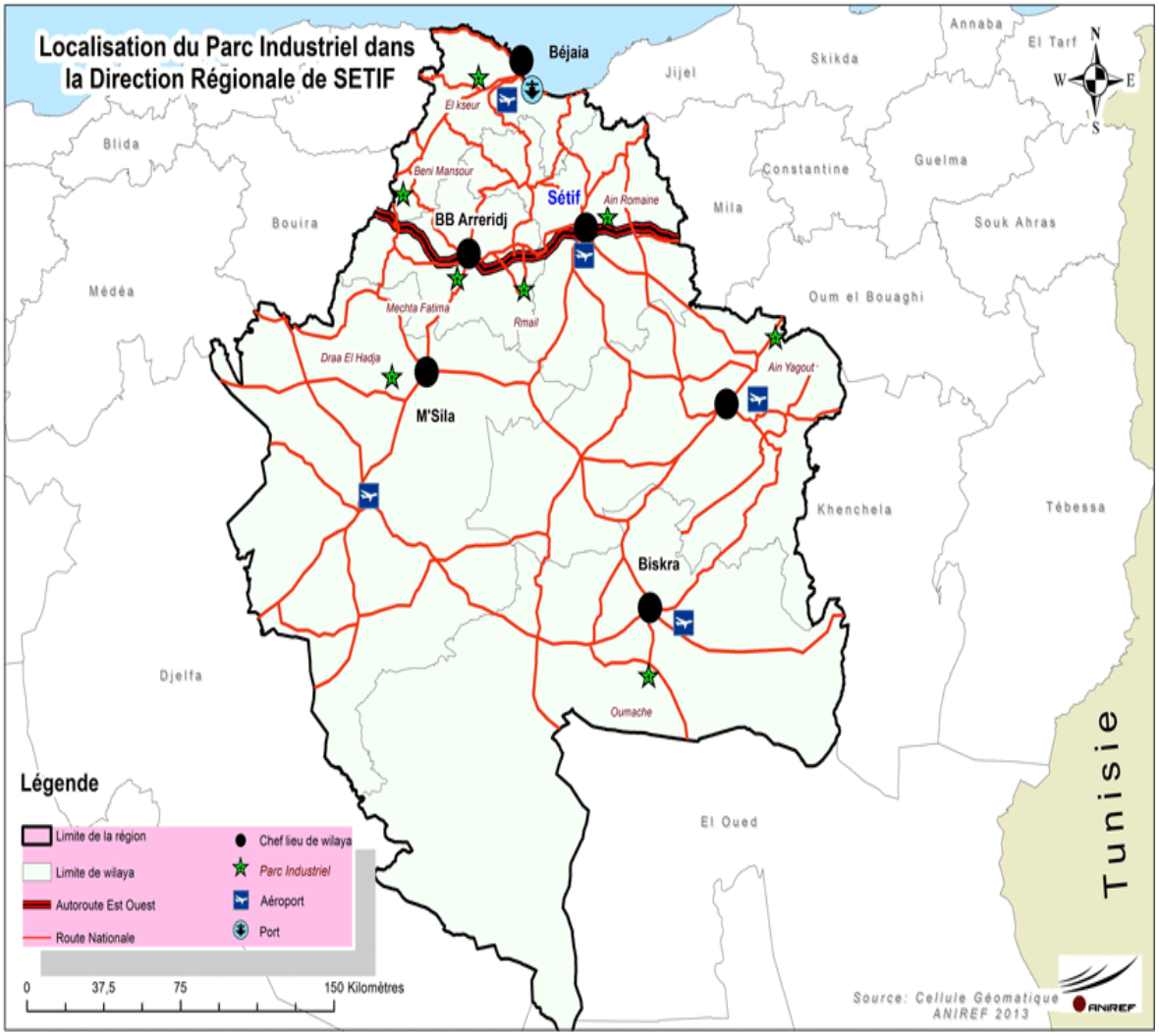

المصدر : WWW.ENRIEF.COM

الخريطة رقم (3): تمثل مواقع المناطق الصناعية التابعة للمديرية الجهوية تيارت

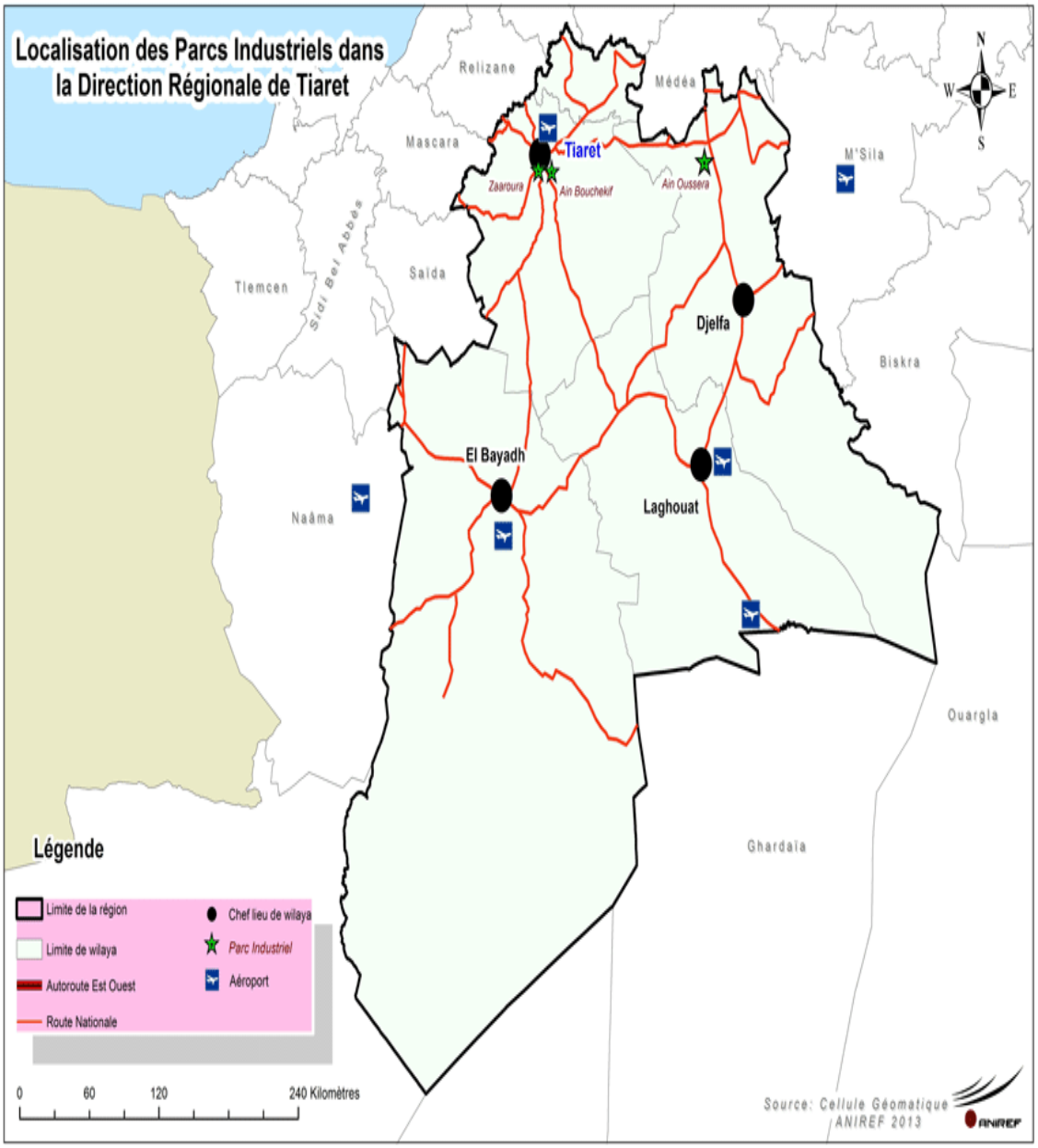

المصدر : WWW.ENRIEF.COM

الخريطة رقم (4): تمثل مواقع المناطق الصناعية التابعة للمديرية الجهوية ورقلة

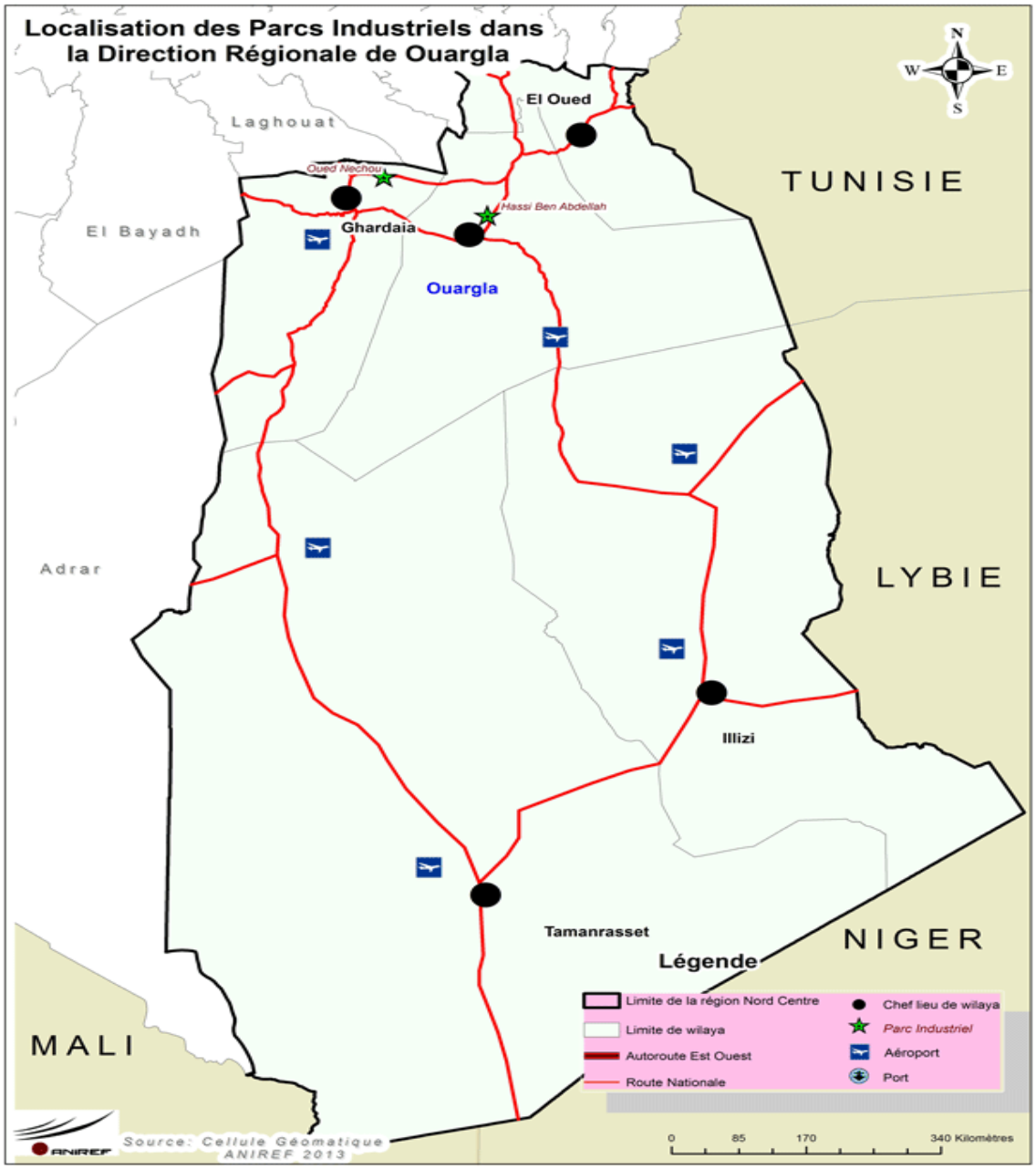

المصدر : WWW.ENRIEF.COM

الخريطة رقم (5): تمثل مواقع المناطق الصناعية التابعة للمديرية الجهوية قسنطينة

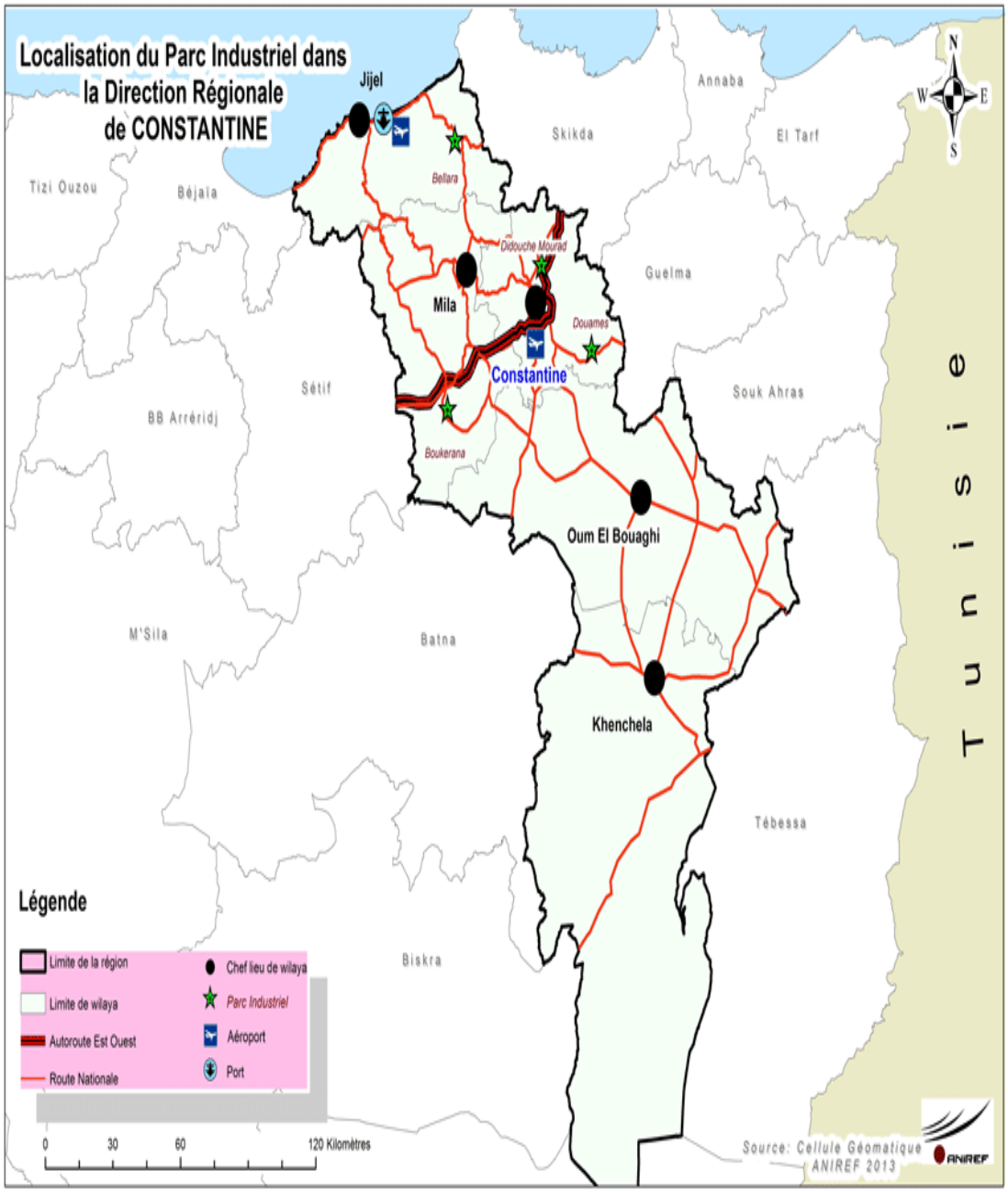

المصدر: WWW.ENRIEF.COM

الخريطة رقم (6) : تمثل مواقع المناطق الصناعية التابعة للمديرية الجهوية وهران



المصدر : WWW.ENRIEF.COM

الخريطة رقم (7): تمثل مواقع المناطق الصناعية التابعة للمديرية الجهوية البليدة



المصدر: WWW.ENRIEF.COM

الخريطة رقم (8): تمثل مواقع المناطق الصناعية التابعة للمديرية الجهوية عنابة

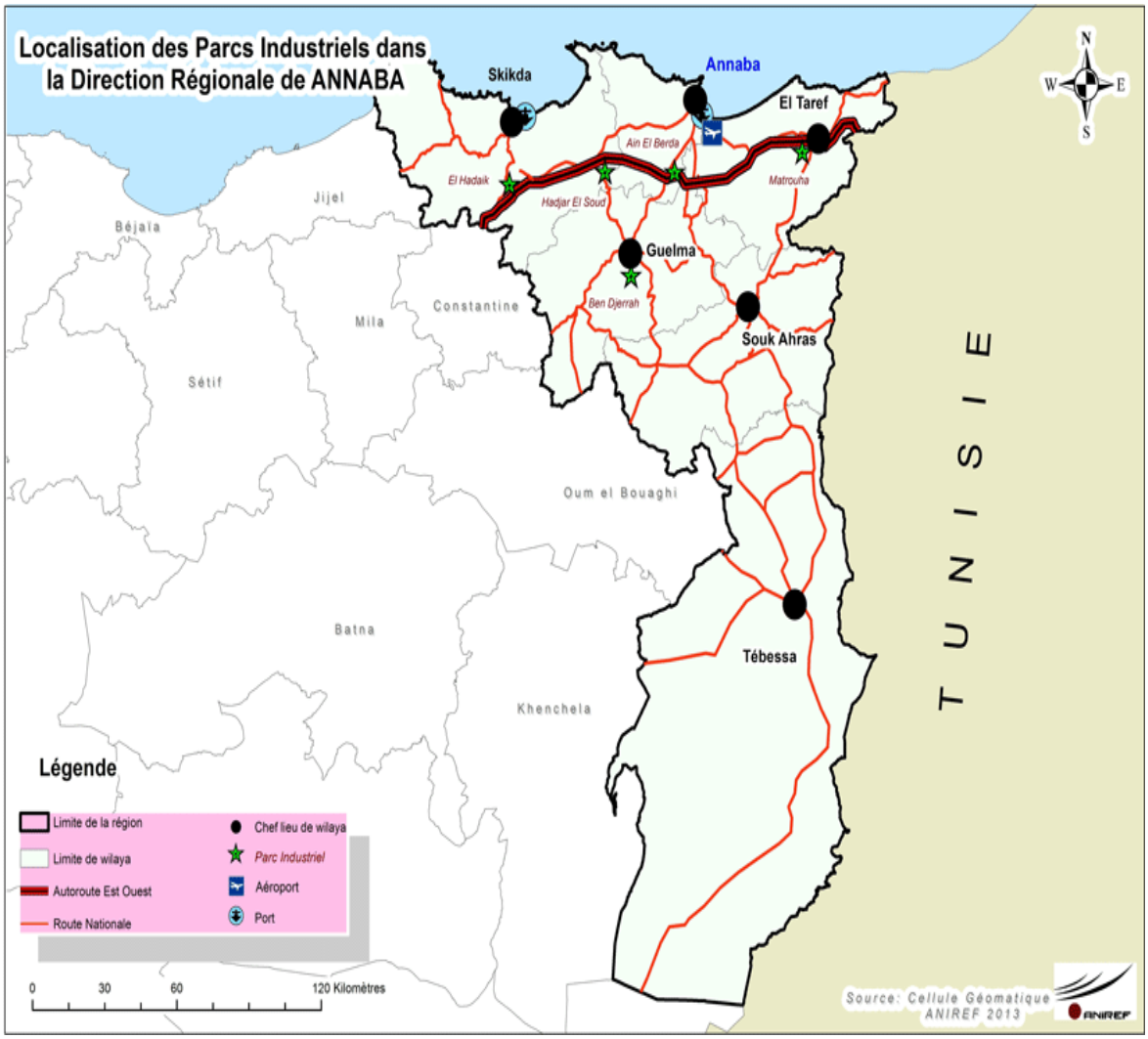

المصدر : WWW.ENRIEF.COM

الخريطة رقم (9): تمثل مواقع المناطق الصناعية التابعة للمديرية الجهوية ادرار

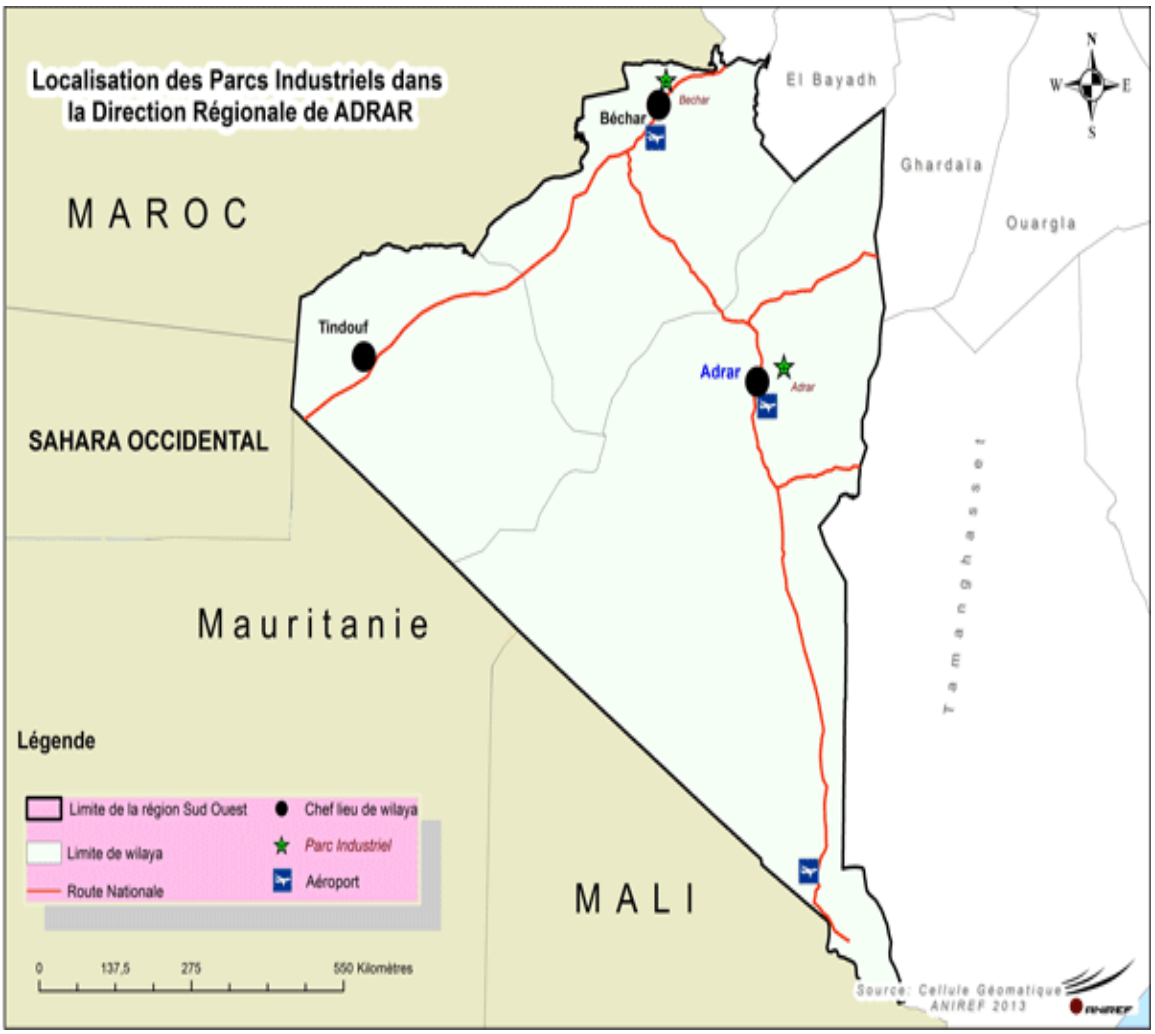

المصدر : WWW.ENRIEF.COM

الخريطة رقم (10): شركة تسيير مساهمات الدولة في المناطق الصناعية – وسط –



المصدر WWW.SGP/ZI.DZ

الخريطة رقم (11): شركة تسيير مساهمات الدولة في المناطق الصناعية – شرق–

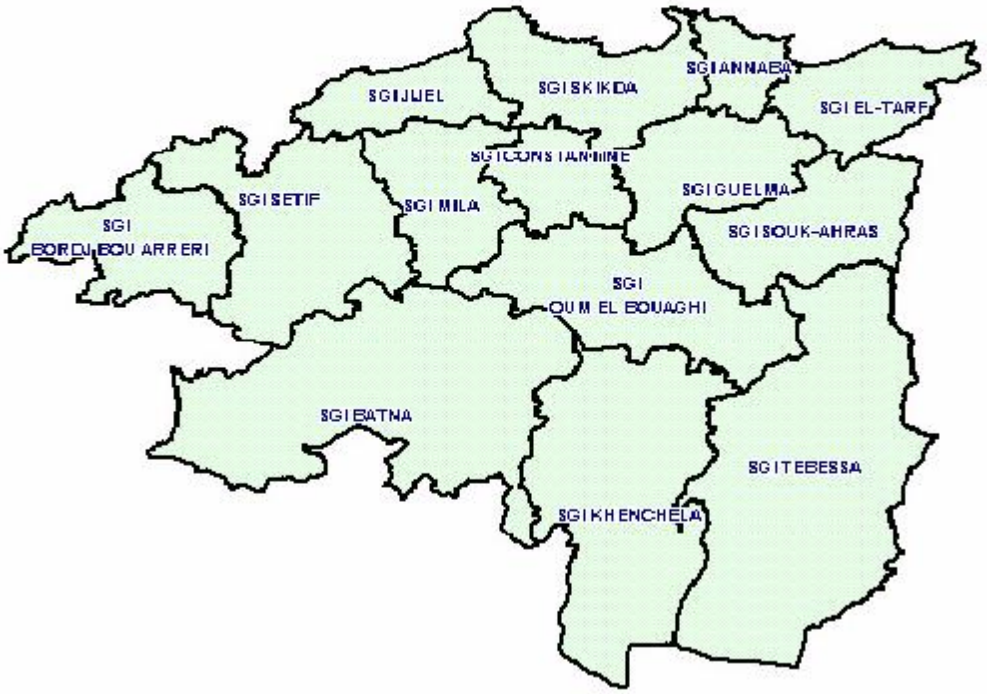

المصدر WWW.SGP/ZI.DZ

الخريطة رقم (12): شركة تسيير مساهمات الدولة في المناطق الصناعية – غرب –



المصدر WWW.SGP/ZI.DZ

الخريطة رقم (13): شركة تسيير مساهمات الدولة في المناطق الصناعية – جنوب –

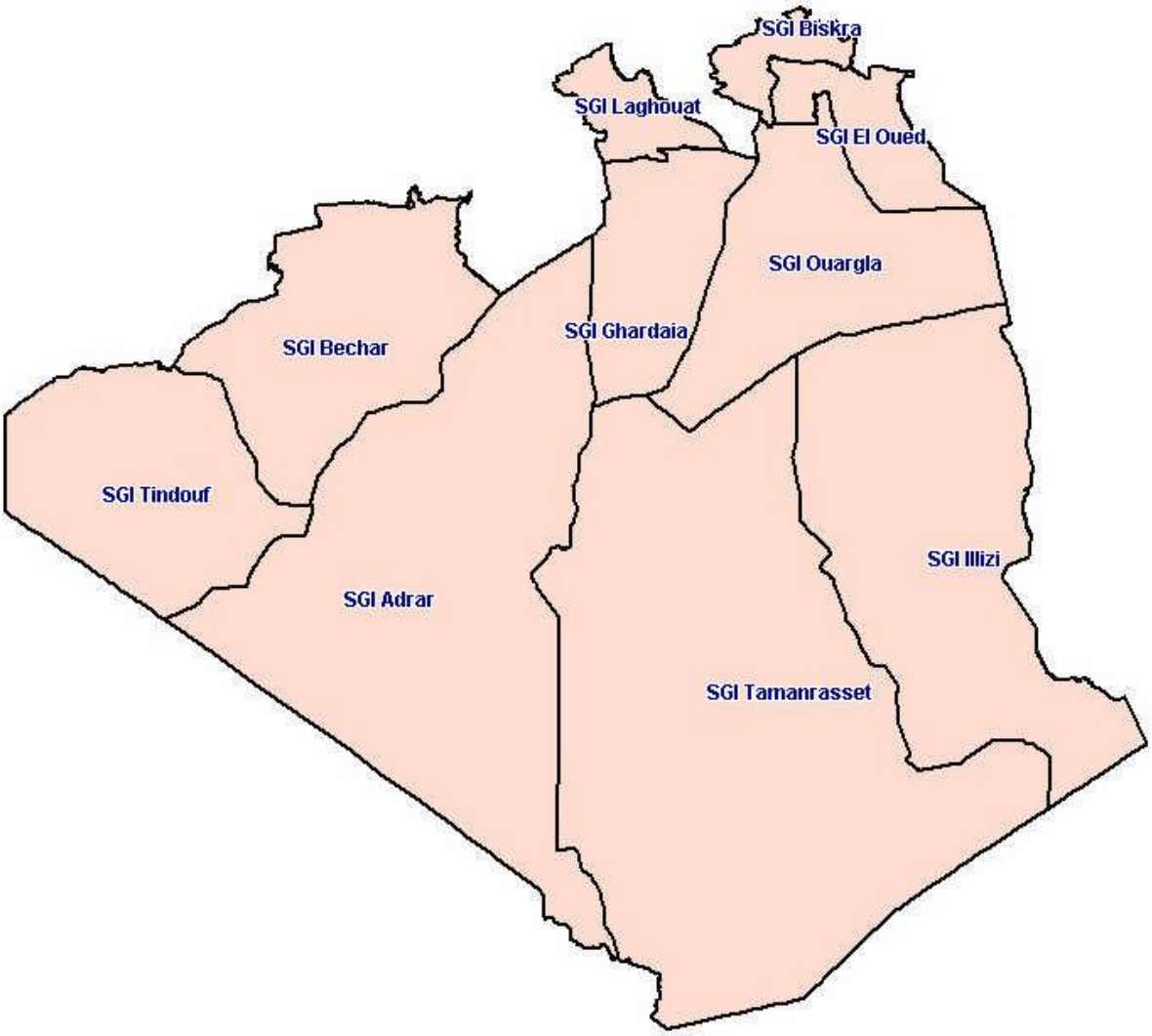
SGI Biskra
SGI Laghouat
SGI El Oued
SGI Ouargla
SGI Ghardaia
SGI Bechar
SGI Tindouf
SGI Adrar
SGI Illizi
SGI Tamanrasset

WWW.SGP/ZI.DZ